دراسات استراتيجية

54

علي أحمد فياض

مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إهـداء ٢٠١٤

مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه

الامارات

مكانة حق العودة

في الفكر السياسي الفلسطيني

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

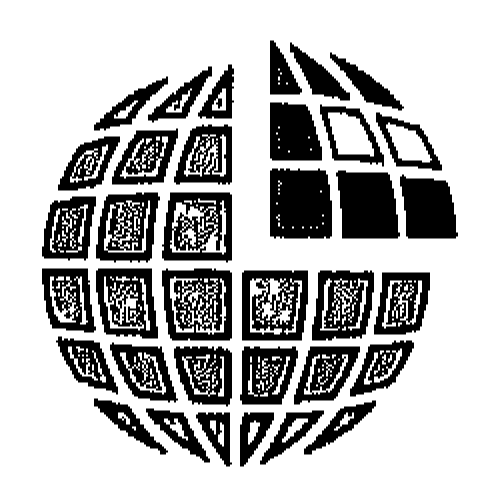
مكانة حق العودة
في الفكر السياسي الفلسطيني

علي أحمد فياض

العدد 54

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2001

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير إلى العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب 4567 ، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

ارتبط الفكر السياسي العربي الذي نشأ في أواخر القرن التاسع عشر بتبلور الوعي بالذات القومية، في مواجهة سياسة التتريك العثمانية القائمة على الطمس والتذويب والإلحاق التي تعرضت لها الولايات العربية آنذاك.

كذلك ارتبط الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر الذي نشأ في أوائل القرن العشرين بتبلور الوعي بالذات الوطنية (في الإطار القومي) في مواجهة أخطار المشروع الصهيوني القائم على الاستيطان والإرهاب والتهجير[1]. وقد عكس الخطر الصهيوني المباشر المتنامي على الأرض الفلسطينية نفسه على جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية وطريقة تفكيرها، التي واجهت تحديات مختلفة عن تلك التي واجهتها الأقطار الشقيقة المجاورة.

لذلك كان على الفكر السياسي الفلسطيني أن يحمل منذ نشأته خصوصية القضية الفلسطينية وتفرّدها، وأن يتصدى لمشكلاتها وإشكالياتها التي أصبح ملف اللاجئين أكثرها تعقيداً وحساسية، وبالتالي لم يكن غريباً أن تحتل قضية اللاجئين بتعقيداتها وحق العودة بإشكالياته والعلاقة بين اللاجئ والثورة بخصوصياتها مكانة متميزة ومساحة واسعة في مسيرة الفكر السياسي الفلسطيني.

وفي المقابل أعطى الفكر السياسي الإسرائيلي اهتماماً خاصاً بقضية اللاجئين من أجل العمل على تصفيتها والتخلص من الشاهد الحي والبرهان الملموس على الولادة غير الشرعية لدولته، مما انعكس على السياسة الرسمية والحزبية الإسرائيلية؛ فلم يجابَه مطلب عربي أو فلسطيني بالرفض الشديد من قبل الإسرائيليين في السلطة أو المعارضة، كما جوبه مطلب إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ولم يتعامل المسؤولون الإسرائيليون بتشنج وعصبية مع شعار فلسطيني كما تعاملوا مع شعار "حق العودة".

وقد عبر إسحق شامير عن هذا الموقف العنصري بصرامة أمام قيادة حزبه (الليكود) في شباط/ فبراير 1990، عندما أعلن رفضه الحازم لشعار حق العودة، ولكل ما يرمز إليه أو يساعد على «تطبيق هذه النظرية البغيضة» لأن الذين يتبنون هذه الأفكار - حسب رأيه - إنما «يخططون لإزالة إسرائيل عن طريق إغراقها بملايين اللاجئين»[2].

ولا تختلف قيادة حزب العمل عن قيادة الليكود في الموقف الصارم تجاه مبدأ حق العودة، رغم أنها تظهر رغبتها في التعاون مع الأطراف العربية والدولية لحل مشكلة اللاجئين لكن «خارج حدود إسرائيل»؛ لأن تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين على حد تعبير شمعون بيريز «يتعارض مع حق إسرائيل في تقرير مصيرها»[3].

وبين الرفض المطلق لإعادة اللاجئين والرغبة الشديدة في تصفية قضيتهم كان الفكر السياسي الإسرائيلي يصوغ خطابه الدعائي ويطرح

تصوراته واقتراحاته دون إخلال بثوابته الاستراتيجية، وفي الوقت نفسه كانت المؤسسة الإسرائيلية تبني الوقائع العملية وتخلق الحقائق المادية الكفيلة بقطع الطريق على إمكانية ممارسة اللاجئين الفلسطينيين لحقهم في العودة.

فكيف نظر الفلسطينيون (والعرب عموماً) إلى مسألة على هذا القدر من الخطورة بالنسبة إلى العدو؟ وكيف تعاملت الحركة الوطنية الفلسطينية بمختلف تياراتها مع قضية على هذه الدرجة من الأهمية؟ وكيف عالج الفكر السياسي الفلسطيني هذه القضية المعقدة والحساسة في المراحل المختلفة؟

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة المذكورة من خلال:

1. إلقاء الضوء على جذور قضية اللاجئين ومكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني لدى التيارات الفكرية الرئيسية في المراحل المختلفة؛ النكبة والثورة والتسوية.

2. استعراض التطورات الديمجرافية والسياسية التي مرت بها قضية اللاجئين، وبخاصة أن المتغيرات الإقليمية والدولية منذ مطلع التسعينيات قد تركت آثارها العميقة على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

3. رصد الأبعاد القانونية والدولية والإنسانية للحلول السياسية المطروحة لقضية اللاجئين في المحطات التفاوضية الرئيسية (من مدريد مروراً بواشنطن إلى أوسلو).

4. محاولة تقييم التجربة السابقة تجاه التوصل إلى فهم عربي - فلسطيني مشترك يؤسس لاستراتيجية متكاملة لمعالجة قضية اللاجئين والحفاظ على حقهم في العودة إلى ديارهم، وبخاصة أن هذه الدراسة تفترض أن الاهتمام العربي بمشكلة اللاجئين في المرحلة الماضية رغم ما احتلته قضية فلسطين من مكانة وما شغلته من مساحة في الفكر السياسي العربي كان هامشياً، وخضع إلى حد بعيد للمزاودة الإعلامية والحزبية، وأن حق العودة لم يعامل بوصفه قضية سياسية قومية ذات أبعاد قانونية ودولية وإنسانية بقدر ما كان شعاراً وطنياً عاماً لم يُدقَّق في مضامينه.

وقبل الدخول في مضمون الدراسة لابد من الإشارة إلى الملاحظات الآتية:

1. لا يقتصر مفهوم "الفكر السياسي الفلسطيني" في هذه الدراسة بالضرورة وبصفة دائمة على الفكر السياسي الذي تحمله القوى السياسية الفلسطينية، بل يتجاوزه أحياناً وفي بعض المحطات إلى الفكر السياسي العربي الذي يتبنى القضية الفلسطينية أو يعالجها؛ فعلى سبيل المثال، وقبل تبلور الحركة الوطنية الفلسطينية قطرياً في العشرينيات كان هناك فكر سياسي عربي (قومي وإسلامي) يعالج مسألة الخطر الصهيوني في فلسطين، وهذا لا يمكن تجاهله، كذلك في سنوات النكبة الأولى (1949 - 1959) كان الوطنيون الفلسطينيون يتحركون في إطار فكر سياسي قومي أو إسلامي أو يساري دون امتلاك هوية فلسطينية خاصة، وفي الحالتين كان هناك فكر سياسي

"فلسطيني" يعالج المسألة "الفلسطينية" دون اشتراط فلسطينية أصحابه.

2. إن تعبير "حق العودة" الوارد في الدراسة لا يرتبط بالضرورة بمفهوم جهة معينة أو تعريفها لحق العودة، أو بترجمة هذا الفصيل له أو اجتهاد ذلك المسؤول، ولا بمدى وإمكانية وطريقة تطبيق هذا الحق في الظرف المحدد، ولا حتى برؤية الباحث أو وجهة نظره أو فهمه الخاص، وإنما المقصود بتعبير "حق العودة" هنا هو المفهوم العام لهذا الحق في القانون الدولي، باعتباره أحد الحقوق التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 وتبناه قرار مجلس الأمن رقم 194 لعام 1948، وأكدته الوثيقة الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية عام 1966.

3. إن الباحث في الشأن السياسي الفلسطيني يجد العديد من الصعوبات والكثير من العراقيل التي تعترض مخططه البحثي وتقصِّيه للمعلومات والوقائع الدقيقة، ولعل من أبرز أسباب ذلك:

أ. قلة المراجع المتخصصة، وعدم كفاية مصادر البحث الغنية في مجال الفكر السياسي الفلسطيني على وجه الخصوص، وصعوبة الوصول إلى بعضها.

ب. الفرق الكبير بين الخطاب السياسي والوثيقة النظرية من ناحية، والسلوك السياسي والممارسة العملية من ناحية أخرى، هذا الفرق الذي يصل أحياناً إلى حد التناقض.

جـ. وجود درجة كبيرة من الازدواجية الناتجة عن تعدد الولاءات الحزبية والمرجعيات والعجز الذاتي والحزبي والفصيلي.

د. وجود قدر كبير من البراجماتية والتجريبية في الممارسة الفلسطينية، ودرجة كبيرة من التبدل والتغير والتراجع في المواقف النظرية والسياسية، ونسبة كبيرة من الالتباس وعدم الوضوح في أسباب المعالجة[4].

مدخل حق العودة إلى الفكر السياسي: التأسيس والمتغيرات والمفارقات

ولد الفكر السياسي الفلسطيني في النصف الأول من القرن العشرين في أحضان الفكر السياسي العربي، لكنه لم يلبث أن شق طريقه الخاص والمتميز نتيجة تطورات مهمة تعرض لها الشعب الفلسطيني، وتركت بصماتها ليس على فكره السياسي وحركته الوطنية فحسب، بل على مستقبله ووجوده ومصيره أيضاً.

ولكن، لأن تلك الولادة لم تكن طبيعية، بل كانت نتيجة ظروف قاسية وعوامل خارجية، فإنها حملت معها تشوهات خلقية، ولم تتمكن من إنضاج أطرها، واستكمال طريقها الخاص الذي شقته بصعوبة وسط محيط عربي متخلف ومجزأ، ووقفت عاجزة عن تخطي التحديات وتجاوز العقبات ومعالجة الاختلال الكبير في ميزان القوى وعناصر المواجهة مع المشروع الاستيطاني المتكامل الذي يحمله الفكر الصهيوني الفتي المسلح

بالوعي والمعرفة والإمكانات والدعم الغربي الهائل، مما مكنه من حسم معركة الوجود السياسي والكيانية السياسية لصالحه، لكن دون أن يتمكن من السيطرة على إدارة الصراع ومصادرة قوانينه وإلغاء العنصر الحيوي الأساس في معادلته؛ أي الشعب الفلسطيني الذي شكل اللاجئون قوته المحركة.

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست نتاج الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى عام 1948، وإنما تعود بجذورها إلى ما قبل ذلك بثلاثة عقود؛ إذ تبلور الوعي الوطني في مواجهة الهجرة اليهودية المنظمة في العقد الثاني من القرن العشرين، وتشكّلت الحركة الوطنية في مواجهة الحركة الاستيطانية الصهيونية السرطانية في العقد الثالث، وفي العقد الرابع برزت الكيانية الوطنية في مواجهة التشكيلات والمؤسسات الكيانية الصهيونية.

كانت الهجرة اليهودية تستهدف خلق واقع ديمجرافي جديد، ويستهدف الاستيطان إفراغ الأرض من أصحابها، ويقود الإرهاب المؤسساتي المنظم إلى تهجير السكان، وبذلك تشكلت ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين على ضفاف «الدولة اليهودية» المنشودة. ونرصد في هذا الإطار الخلل الصراعي الذي شهدته فلسطين والذي أسفر إسرائيلياً عن نجاح مشروع الاستعمار الإجلائي الإحلالي الاستيطاني، وعربياً عن تكريس ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين، ودولياً عن القبول بالأمر الواقع دون تنفيذ حق العودة، وعن تحويل القضية الفلسطينية من سياسية إلى إنسانية.

أولاً: الهجرة اليهودية والوعي الوطني

بين أول هجرة يهودية ملحوظة إلى فلسطين عام 1882 وقرارات المؤتمر الصهيوني الأول الداعي إلى تشجيع الهجرة إليها والاستيطان فيها عام 1897 وحتى صدور وعد بلفور القاضي بمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين عام 1917، كان الفكر السياسي الفلسطيني قد بدأ يتشكل جنينياً في رحم وعي الذات والدفاع عن القضية الوطنية في مواجهة الخطر الاستيطاني، وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين: ففي المرحلة الأولى اتخذت الحركة الاحتجاجية الفلسطينية شكل عرائض الوجهاء والشيوخ المعتمدين إلى الباب العالي مطالبين بمنع الهجرة اليهودية وتحريم تملك الأراضي من قبل اليهود، ثم تطورت الحركة على شكل نشاط ثقافي تنويري للجمعيات والنوادي والصحف، لكنه لم يتبلور قطرياً بل بقي في إطار الولايات السورية والحركة القومية العربية المنطلقة رداً على سياسة التتريك العثمانية.

وكانت غالبية الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة تعاني أوضاعاً اقتصادية ومعيشية صعبة بسبب الظروف الناتجة عن ضعف الإمبراطورية العثمانية وتفككها، وبسبب الضرائب الباهظة التي فرضت على أصحاب الأراضي والمزارعين، الأمر الذي ساعد على تسرب بعض الأراضي لليهود. وقد أدت الجمعيات والوكالات اليهودية وشخصيات ثرية يهودية، إضافة إلى الوسطاء والسماسرة العرب والأتراك، دوراً في انتقال الأراضي إلى أيدي اليهود الذين ارتفع عددهم من حوالي 28 ألفاً يشكلون 6٪ من السكان البالغ عددهم 466 ألفاً عام 1883، إلى 50 ألفاً يشكلون 8٪

من السكان البالغ عددهم 640 ألفاً عام 1896، وإلى حوالي 100 ألف يشكلون 14٪ من السكان البالغ عددهم 689 ألفاً عام 1914 [5].

أما في المرحلة الثانية فقد دخل الفكر السياسي الفلسطيني في أوائل عهد الانتداب البريطاني مرحلة التكون بعد أن تحددت معالم جديدة للقوى السياسية المحلية التي عبرت عنها لاحقاً المؤتمرات السورية والسورية ـ الفلسطينية التي رفعت صوتها عالياً ضد الهجرة اليهودية، وضد وعد بلفور، رافضة فصل فلسطين عن سوريا الطبيعية، ورابطة بين مطلبي التحرر والاتحاد في إطار دولة واحدة تضم الشرق العربي.

وفي هذه المرحلة ارتفع عدد اليهود في فلسطين بفضل تشجيع سلطات الانتداب البريطانية ودعمها للهجرة ونتيجة التسهيلات والإجراءات البريطانية لانتقال الأراضي إلى اليهود إلى أعلى مستوياته بوصول 482 ألف يهودي في الفترة 1919ـ1948، حيث وصلوا إلى فلسطين في أربعة أفواج رئيسية، ليصبح عدد اليهود عند إعلان دولتهم 650 ألفاً يشكلون أكثر من 35٪ من سكان فلسطين[6].

لقد كانت ولادة الفكر السياسي الفلسطيني الأولى في حاضنة عربية إسلامية، فرغم امتلاك الحركة الوطنية الفلسطينية خصوصيتها (المتأثرة بخطورة المشروع الاستيطاني) فإنها بقيت جزءاً من الحركة القومية والإسلامية الواحدة في بلاد الشام، وعندما تطورت المطالب العربية نحو الاستقلال القطري، فإن مطلب الاستقلال الفلسطيني بقي لسنوات طويلة في إطار الوحدة مع سوريا، لدرجة أن إعلان فصل فلسطين عن سوريا عام

1919 قوبل بحملة احتجاج واسعة داخل المدن الفلسطينية، ولم يلبث أن شارك الفلسطينيون مع بقية ممثلي الأمة السورية بالمؤتمر الذي عقد في دمشق عام 1920، في إعلان استقلال سوريا كاملة (ومن ضمنها فلسطين) ورفض قيام وطن قومي لليهود على أراضيها[7].

لكن العامل الموضوعي الخارجي الذي عجَّل بتطور متسارع للحالة الفلسطينية المتميزة تمثَّل في الاقتسام الفرنسي-البريطاني لأراضي الدولة العربية الوليدة الذي جرى في مؤتمر سان ريمو في نيسان/ إبريل 1920، وقابله عامل ذاتي داخلي تمثل في دعوة "المؤتمر العربي الفلسطيني" الثالث الذي عقد في حيفا في كانون الأول/ ديسمبر 1920، إلى تشكيل حكومة وطنية فلسطينية مسؤولة أمام برلمان ينتخبه الفلسطينيون.

وخلال العشرينيات عبَّرت الحكومة الوطنية الفلسطينية الوليدة عن نفسها من خلال إطار "المؤتمر العربي الفلسطيني" المتشكل أصلاً من الجمعيات الإسلامية والمسيحية، إضافة إلى عدد من أعيان المدن ووجهاء العائلات ومشايخ القرى الكبيرة، والذي تقوده «لجنة مشكلة من كبار الملاك والأعيان»[8].

ثانياً: الاستيطان اليهودي والحركة الوطنية

عندما أنشأ المليونير اليهودي موسى مونتفيوري أول مستعمرة يهودية في فلسطين عام 1837 لم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز 1500 نسمة، وعندما أنشئت أول مستعمرة يهودية في محيط القدس عام 1859

لم يتجاوز عددهم 15 ألفاً[9]، وحيث إن تلك النشاطات الاستيطانية المبكرة كانت ذات طابع زراعي وديني وخيري فإنها لم تشكل مصدر قلق كبير للسكان الفلسطينيين والمحيط العربي، لكن لم يكد العهد العثماني ينجلي حتى ارتفع عدد المستعمرات على أرض فلسطين من خمس مستعمرات عام 1897 إلى 22 مستعمرة عام 1900 وإلى 47 مستعمرة عام 1914. وفي ظل الاحتلال البريطاني ارتفع عدد المستعمرات اليهودية من 71 مستعمرة عام 1922 إلى 274 مستعمرة عام 1946[10]، وكانت تقام تلك المستعمرات على أفضل أراضي فلسطين وأغناها أو أكثر المواقع استراتيجية لتلبية متطلبات المشروع الصهيوني المطبق أمام ناظر الفلسطينيين والعرب. فكيف تعاملت الحركة الوطنية الفلسطينية الوليدة مع هذا الخطر؟

لقد قطعت الحركة الوطنية الفلسطينية شوطاً طيباً على طريق تطورها الفكري والتنظيمي – من تجربة المؤتمر العربي الفلسطيني عام 1920 إلى تجربة اللجنة العربية العليا عام 1936 – في مواجهة خطر تحول الهجرة اليهودية إلى استيطان صهيوني منظم، وخضع الفكر السياسي الفلسطيني خلالها لتأثير أربعة تيارات عقائدية ظلت تتبادل مواقع التأثير والنفوذ حتى يومنا الحاضر؛ وهي:

1. التيار الإسلامي: كان امتداداً لحركة الإصلاح الديني الإسلامي والجامعة الإسلامية والدعوة إلى يقظة الأمة الإسلامية التي نشطت في العهد العثماني، وقد أدى زعماء التيار الإسلامي الشعبي والسياسي والرسمي ورجال الدين دوراً بارزاً في مقاومة المشروع الاستيطاني

الصهيوني عبر تحريض جموع المسلمين على عدم بيع الأراضي لليهود وإصدار الفتاوى بتحريم ذلك دينياً، والدعوة للتصدي لهم. وقد عبر عن هذا التيار المجلس الإسلامي الأعلى قبل أن تتمكن حركة الإخوان المسلمين – التي أسسها الشيخ حسن البنا في القاهرة عام 1928 لمواجهة الزحف الغربي وعلمانية كمال أتاتورك (الذي ألغى الخلافة الإسلامية عام 1924) – من مد نفوذها إلى بلاد الشام وفلسطين في أواخر الثلاثينيات[11].

2. التيار القومي: كان امتداداً لحركة الوعي القومي المناهضة للسيطرة العثمانية والمتأثرة بالحركة القومية في أوربا، والداعية إلى إقامة الجامعة العربية ثم إلى «تحرير الأراضي العربية من الحكم الأجنبي وتكوين دولة قومية عربية». وقد عبر هذا التيار عن نفسه من خلال الجمعيات والنوادي والصحافة، التي تطورت إلى أحزاب تدعو إلى ميثاق قومي عربي وإلى مقاومة الاستعمار بأشكاله كافة، والربط بين هدفي استقلال فلسطين والوحدة العربية، وكان أبرز تعبيراته السياسية حزب الاستقلال الذي تأسس عام 1932[12].

3. التيار الوطني: كان امتداداً لنشاطات المؤتمر العربي الفلسطيني وتفرعاته، وكان طبيعياً أن ينمو على حساب التيارين الإسلامي والقومي. ورغم اتجاهه الوطني ونضالاته في مواجهة المشروع الصهيوني والمنظمات اليهودية، فإنه تجنب غالباً الاصطدام مع البريطانيين، محاولاً المراهنة على حيادهم ونزاهتهم في الصراع. وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه سياسياً من خلال حزب الدفاع الوطني الذي تأسس عام 1934 والحزب العربي الفلسطيني الذي تأسس عام 1935[13].

4. التيار اليساري: كان امتداداً لتأثيرات الحركة العمالية والشيوعية العالمية، لكنه لم يتبلور في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية إلا في وقت متأخر، فالحزب الشيوعي الذي تأسس عام 1919 ظل في تكوينه الداخلي طوال العشرينيات يهودياً، ولم يتخل عن موالاته للحركة الصهيونية حتى أواسط الثلاثينيات عندما أعلن موقفاً ضد الهجرة اليهودية وضد بيع الأراضي، بعد أن كان يركز فقط على مهاجمة الاستعمار البريطاني والمخططات الاستعمارية ضد المنطقة[14].

ويمكن القول إن التيارات الفلسطينية المختلفة، ما عدا التيار اليساري، كانت قد توحدت في أواخر العشرينيات على أهداف مشتركة هي: الدعوة إلى وقف الهجرة اليهودية، ومقاومة بيع الأراضي لليهود، ومقاومة حركة الاستيطان المتزايدة. وقد تجلت هذه الوحدة الميدانية في أول انتفاضة فلسطينية، وهي هبة البراق في أغسطس/ آب 1929 التي أطلقت مسيرة المواجهة المسلحة مع المشروع الصهيوني[15].

وإزاء اتساع دائرة المواجهات الفلسطينية ـ الصهيونية في النصف الأول من الثلاثينيات وتصاعد وتيرة الهجرات اليهودية إلى فلسطين، قررت الأحزاب الفلسطينية والهيئات والجمعيات والشخصيات الوطنية الممثلة للتيارات السابق ذكرها كافة في اجتماع تاريخي في نيسان/ إبريل 1936 تشكيل اللجنة العربية العليا لقيادة الثورة الوطنية، واختارت المفتي الحاج أمين الحسيني رئيساً لها، فدخلت الحركة الوطنية الفلسطينية مرحلة ساخنة جديدة، ودخل الفكر السياسي معها طوراً جديداً[16].

ثالثاً: التشكيلات الصهيونية والكيانية السياسية

مع تزايد وتيرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين بدرجة عالية في أواسط الثلاثينيات، ومع توسع حركة الاستيطان الصهيوني في المناطق المهمة من فلسطين، كان المشروع الصهيوني يبني قواعده الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تؤهله للانتقال نحو الكيانية السياسية وفرض الأمر الواقع الجديد كما يلي(17):

1. اقتصادياً: كانت التشكيلات الصهيونية تتوزع بين المستوطنات الزراعية التعاونية (الموشاف) والمستوطنات الجماعية (الكيبوتز) ومؤسسات جباية الأموال، وإدارة المؤسسات والاستثمارات الاقتصادية التي شكلت القاعدة الاقتصادية الأساسية للمشروع الصهيوني.

2. سياسياً: كانت الأحزاب الصهيونية العمالية والاشتراكية والمنظمات العمالية التعاونية والتشكيلات اليمينية والتصحيحية والدينية تغطي مساحة الوجود اليهودي في فلسطين، وتربط بينه وبين منظمات الشتات، مشكِّلة الأطر السياسية والقيادية الكفؤة لإدارة الصراع.

3. عسكرياً: كانت الأحزاب والتنظيمات السياسية مع تشكيلات المستوطنات الزراعية تقوم بعمليات التحريض والتعبئة والتوجيه ثم التنظيم والتدريب والإعداد، لخلق جيل معبأ ضد العرب وشبكة واسعة من الوحدات المقاتلة والعصابات الجاهزة، لتنفيذ الشق الثالث من المشروع والمتمثل في تهجير السكان العرب الفلسطينيين، تمهيداً لإشهار الكيان السياسي الصهيوني أي الدولة اليهودية الموعودة.

لقد تنبهت القوى السياسية المعبرة عن إرادة الشعب الفلسطيني والحاملة فكره السياسي مبكراً لخطورة المشروع الصهيوني، وتصدت لتجلياته على الأرض الفلسطينية، المتمثلة بالمستعمرات الصهيونية المنظمة والمحصنة، والمنظمات والأحزاب والتشكيلات السياسية والعسكرية اليهودية المذكورة[18]، لكن في ظل شروط صراعية غير مواتية.

وقد تطور الفكر السياسي الفلسطيني في معالجته لتلك القضية المركزية (الخطر الصهيوني) في سنوات ما قبل قيام الكيان الإسرائيلي، من مرحلة الوعي والتعبئة (البحث عن الذات) إلى مرحلة تنظيم الفعل (إبراز الذات)، إلى مرحلة التعبير السياسي (بلورة الذات) التي انطلقت من إبراز الخصوصية الوطنية ثم تأكيد الشخصية الوطنية إلى السعي لبلورة الكيانية الوطنية الفلسطينية[19].

لكن الحركة الوطنية الفلسطينية الحاملة للفكر السياسي التي تولت قيادتها آنذاك اللجنة العربية العليا، لم تتمكن من بلورة مشروعها السياسي الوطني الوليد النقيض للمشروع الاستيطاني الصهيوني، بسبب التدخلات البريطانية والعربية وظروف الحرب العالمية الثانية التي عطلت نموه وحوّلته لاحقاً إلى مجرد ملحق للعامل العربي.

لقد وجدت المؤسسة الرسمية الفلسطينية نفسها في حقل ألغام واسع، ولم تتمكن من تخطي العراقيل والصعوبات الكبيرة التي نُصبت في وجهها مبكراً، ليس بسبب الواقع الاستيطاني المنظم المتشكل بقوة على الأرض الفلسطينية فقط، بل أيضاً بسبب السياسة البريطانية المعادية التي ظلت

ترفض الاعتراف بالمؤسسة التمثيلية الفلسطينية (سواء المؤتمر العربي الفلسطيني أو اللجنة العربية العليا). وقد قامت السلطات الانتدابية البريطانية بمطاردة الزعامة الفلسطينية وحل تشكيلاتها وإثارة النزاعات بين أطرافها وتسعير الخلافات بين أحزابها، وكانت المفارقة المحزنة أنه في الوقت الذي تعزز الوجود الاستيطاني في فلسطين والنفوذ الصهيوني الخارجي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، كان الشعب الفلسطيني بلا قيادة، وكانت الحركة الوطنية بلا فاعلية، وكان الفراغ السياسي هو الذي يغطي الساحة الفلسطينية، بصرف النظر عن بعض المبادرات والنشاطات المتفرقة بين حين وآخر[20].

لقد جرت محاولتان لملء الفراغ السياسي في أواسط الأربعينيات لكنهما لم تشكلا مرجعية فعلية أو فاعلة للشعب الفلسطيني: أولاهما، قيام جامعة الدول العربية بتشكيل "الهيئة العربية العليا" في 12 حزيران/ يونيو 1946، التي تولى زعامتها المفتي الحاج أمين الحسيني وقيادة الحزب العربي، لتمثيل فلسطين على المستوى العربي وفي الأمم المتحدة (في مواجهة الوكالة اليهودية)[21]. وثانيتهما، اشتراك الشيوعيين الفلسطينيين مع الأحزاب الأخرى في تشكيل "الجبهة العربية العليا" رداً على القرار العربي وترجمة للقرار الوطني المستقل عن كل من بريطانيا والأنظمة العربية والذي كانت عصبة التحرر الوطني تدعو إليه[22].

لكن التدخلات والضغوط العربية أدت إلى تراجع الأحزاب الفلسطينية المؤتلفة مع الشيوعيين، والانضمام إلى الهيئة العربية العليا التي أصبحت ممثلاً رسمياً للشعب الفلسطيني وناطقاً باسم حركته الوطنية[23].

ورغم أن جامعة الدول العربية دعمت الهيئة نظرياً في مطالبتها بإقامة دولة عربية على كامل فلسطين وعلى أسس ديمقراطية وفي معارضتها لمشروع التقسيم ومشروع الدولة الفدرالية المطروحين أمام المنظمة الدولية، فإنها رفضت فعلياً دعم مطالب رئيس الهيئة بتشكيل حكومة عربية في فلسطين، بدعوى عدم الرغبة في استفزاز الأمم المتحدة والرأي العام.

وعندما قررت الجامعة اعتماد الحل العسكري بعد فوات الأوان «لمنع اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم وترحيلهم إلى البلدان المجاورة» لم تستطع حماية الأرض الفلسطينية، ولا الحفاظ على القسم العربي المعتمد في قرار التقسيم، ولا التصدي لمشروع التهجير القسري ولا وقف موجات الهجرة المتلاحقة التي خلقت واقعاً جديداً في فلسطين وجوارها[24].

رابعاً: النكبة واللاجئون

لقد تجلت المفارقة السياسية الكبرى عام 1948 في قيام دولة "ذات سيادة معترف بها" لأقلية دينية لم تكن تمتلك أكثر من 6٪ من الأراضي الفلسطينية، وفي المقابل تشتيت الأغلبية العربية التي تمتلك التاريخ والأرض والهوية، وعدم السماح لها بالتعبير عن نفسها في كيان خاص بها حتى من قبل الأشقاء والحلفاء، وهكذا استقرت الحالة السياسية الفلسطينية على واقع اللجوء والهجرة بعد أن تمخضت المحاولات الكيانية الفلسطينية عن مجموعة من المخيمات المتناثرة على هامش الواقع السياسي العربي، وبعد أن حرم الشعب الفلسطيني أولاً من ممارسته حقه في تقرير مصيره على أرضه عن طريق الاستفتاء، وحرم اللاجئون ثانياً من ممارسة حقهم في العودة إلى وطنهم؛ هذان الحقان اللذان أقرهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبروتوكول الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية[25].

ويمكن تناول قضية اللاجئين الفلسطينيين من بعدين، هما :

1. البعد التاريخي

ارتبط ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ميدانياً بترتيبات إعلان قيام "دولة إسرائيل" في فلسطين في منتصف أيار/ مايو 1948، وبما سبق ذلك التاريخ من تعديات وصدامات واشتباكات مسلحة وما لحقه من معارك ومواجهات عسكرية، وما رافقها من مجازر وجرائم أدّت إلى تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين ونزوحهم عن مدنهم وقراهم ومضاربهم باتجاه المناطق المجاورة، داخل فلسطين أو خارج حدودها الانتدابية.

لكن تعود جذور قضية اللاجئين الفلسطينيين تاريخياً - كما ذكرنا - إلى ما قبل ذلك التاريخ بكثير، لارتباطها بالفكرة الاستعمارية الصهيونية القائلة بضرورة زرع الكيان الصهيوني في المنطقة الاستراتيجية التي بلورها المشروع الصهيوني في استراتيجية الاستيطان اليهودي في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر، وهي الاستراتيجية القائمة على ثنائية «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» والحاملة في طياتها فكرة تهجير السكان الأصليين[26].

لقد بدأت عملية التهجير الفعلي للسكان العرب الفلسطينيين قبل إعلان دولة إسرائيل بربع قرن، وارتبطت مباشرة بعمليات الاستيلاء على الأرض التي استتبعت طرد أصحابها وسكانها؛ ففي النصف الأول من العقد الثالث من القرن العشرين شهد سهل مرج ابن عامر أول عملية تهجير عندما باعت عائلة سرسق اللبنانية لليهود ممتلكاتها في 22 قرية فلسطينية مما

أدى إلى تهجير نحو ثمانية آلاف فلاح فلسطيني وتدمير القرى المذكورة لبناء مستعمرات ومشروعات صهيونية مكانها(27).

لكن الدعوة إلى تهجير السكان العرب الأصليين بشكل قسري إلى الخارج لم تخرج إلى العلن باعتبارها سياسة رسمية تتبناها القوى الاستعمارية المهيمنة على مسرح الأحداث إلا في النصف الثاني من الثلاثينيات عندما أوصت بها لجنة بيل البريطانية عام 1937 وتبناها الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت(28).

وبين التهجير الجزئي المختار الذي حبّذه البريطانيون من مناطق الدولة اليهودية المقترحة إلى شرق الأردن والتهجير الشامل الذي تمناه الأمريكيون، كانت العصابات الصهيونية المسلحة تنفذ المخطط ميدانياً عن طريق العنف والإرهاب والإكراه تحت سمع وبصر القوتين الاستعماريتين، بل بتشجيع منهما.

2. البعد الدولي

ارتبطت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين - وبالتالي مشكلة حق العودة - بظروف وملابسات قرار التقسيم الصادر في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 181 القائل بإقامة دولتين مستقلتين (عربية ويهودية) ونظام خاص بمدينة القدس، وقد جاء القرار تطويراً لسلسلة من المشروعات البريطانية المستندة إلى فكرة استحالة التعايش بين العرب واليهود، والهادفة إلى تأمين قيام الدولة اليهودية الموعودة على حساب السكان الأصليين بعد أن كان وعد بلفور البريطاني الصرف قد أعطي بعداً دولياً من خلال ربطه بصك الانتداب على فلسطين الذي أقرته عصبة الأمم(29).

وبالتالي فإن قرار التقسيم الذي وفّر المسوغ القانوني الدولي لقيام الدولة اليهودية، رغم معارضة الفلسطينيين والعرب له، أوجد في الوقت نفسه الأرضية السياسية لعمليات التهجير والتطهير العرقي، فاتحاً الطريق واسعاً أمام خلق مشكلة اللاجئين وتفاقمها على نحو خطير، وهو ما لاحظه الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت قبل اغتياله.

لقد وقعت المعالجة الدولية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في ازدواجية فاضحة؛ فمن الناحية النظرية تستند تلك المعالجة إلى قوة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص بوضوح على «حق الإنسان في مغادرة كل البلاد بما فيها بلاده والعودة إليها». ومن الناحية السياسية تمخضت عن قرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعترف الفقرة 11 منه للاجئين الفلسطينيين بحق العودة أو التعويض لمن لا يرغب في العودة حيث يقول النص: «إن الجمعية العامة، وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد... تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة»[(30)].

ومن الناحية العملية اكتملت في السنة الفاصلة بين قرار التقسيم 181 وقرار العودة 194 فصول الطرد والتهجير والترحيل ضد السكان الفلسطينيين، ولم تتخذ المنظمة الدولية أي خطوات عملية جادة لإعادة أولئك اللاجئين الراغبين في العودة، غير تشديدها على "إلزام"

الإسرائيليين و "الالتزام" تجاه الفلسطينيين؛ ففي العلاقة مع الإسرائيليين أصدرت الجمعية العامة في 1 أيار/ مايو 1949 قرارها 273 الذي يلزم إسرائيل بتنفيذ القرارين 181 و194 بوصفه شرطاً لقبول عضويتها في الأمم المتحدة، لكن قرار الاعتراف بإسرائيل وقبول عضويتها استمر ساري المفعول بصرف النظر عن الموقف الفعلي للإسرائيليين من القرارين المذكورين، ولم يكن صعباً على الإسرائيليين وحلفائهم تجاوز ذلك الاشتراط والتحايل عليه[31].

في المقابل فإن العلاقة الدولية بالقضية الفلسطينية لم تنقطع، بل تأكدت من خلال الالتزام الدولي بقضية اللاجئين وفق القرار 302 الصادر في العام ذاته (8 كانون الأول/ ديسمبر 1949) والقاضي بإنشاء وكالة خاصة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا UNRWA)، هذا الالتزام الذي ظل يتجدد بصورة دورية رتيبة حتى اليوم. لكن المنظمة الدولية وتحت الضغط الغربي لم تلبث أن أسقطت بند قضية فلسطين من جدول أعمال الجمعية العامة السياسي وأعطته بعداً إنسانياً تحت بند "قضية اللاجئين الفلسطينيين" اعتباراً من عام 1951 [32].

نخلص إلى القول إن الشعب الفلسطيني الذي استقبل المهاجرين اليهود الأوائل في القرن التاسع عشر بالود والترحاب، على اعتبار أنهم حجاج وطلاب شعائر دينية ولم يتصد لهم باعتبارهم غزاة ومحتلين وغاصبين، لم يكن يعلم أنهم سيتحولون بعد بضعة عقود إلى مستوطنين ومستعمرين وغاصبين، ليس لأرضه فقط، بل أيضاً سيتحولون إلى طاردين له من ممتلكاته ومرحلين له من وطنه.

لكن النتيجة لا يمكن فهمها في إطار الحيلة والغدر والخيانة وعدم الوفاء من جانب المهاجرين اليهود تجاه أصحاب الأرض العرب الفلسطينيين فقط، بل هناك الحقائق المتعلقة بميزان القوى بين الطرفين المباشرين التي جعلت مجتمعاً مصطنعاً مركباً غير متجانس، غريباً عن الأرض والبيئة، يتمكن من فرض إرادته السياسية على مجتمع طبيعي متكيف متجانس متشكل منذ عدة قرون في أرض وبيئة ثابتتين.

فمجتمع المستوطنين اليهود - الإشكيناز في غالبيتهم آنذاك - يمتلك القوى المحركة، والعناصر الفعالة، وأسباب القوة، والنخب القيادية، والكوادر والفنية، والمستوى العلمي والتقني في الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم، ويشكل الغرب الاستعماري امتداداً حضارياً له، فعزز لديه عوامل التفوق والامتياز في مواجهة مجتمع عربي فلسطيني زراعي - رعوي متخلف في غالبيته آنذاك، وتحكمه علاقات شبه إقطاعية، وقوى إنتاج بدائية، ومستوى تعليمي متدن، ونشاط ثقافي بسيط، وقدرات صناعية متواضعة وتجارية محدودة، وتنظيمات وأحزاب عشائرية وعائلية، وقيادات تقليدية من الإقطاعيين والأشراف والوجهاء، توجه مسلكياتها إلى حد كبير المصالح الشخصية والحسابات الفئوية والسياسات قصيرة النظر، ويشكل الشرق العربي المتخلف والتابع والمجزأ عمقه الطبيعي[33].

فكانت الهزيمة العربية في فلسطين هي النتيجة المنطقية لمثل هذه الظروف الصراعية وميزان القوى، وولّدت نكبة الشعب الفلسطيني واحدة من أبشع مآسي القرن العشرين تحت اسم "اللاجئين الفلسطينيين".

وإذا كان تعبير "اللاجئين الفلسطينيين" قد دخل إلى القاموس العربي-الفلسطيني على استحياء، وعالجه الخطاب السياسي بطريقة خجولة حتى بعد أن تمخض عن النكبة في أوائل الخمسينيات نحو مليون لاجئ ليسوا محرومين من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم فحسب، بل ومن أبسط حقوقهم الإنسانية، فإن تعبير "العودة" أو "حق العودة" لم يدخلا إلى الفكر السياسي الفلسطيني إلا بصورة جزئية ومتأخرة، وبعد أن توالت موجات اللاجئين الواحدة تلو الأخرى، داخل الحدود الانتدابية لفلسطين وخارجها.

وقد تكشفت قضية اللاجئين وحق العودة في سنوات النكبة الأولى عن أربع مفارقات أساسية:

1. مفارقة إنسانية: حيث دأب المسؤولون الإسرائيليون والإعلام الغربي المؤيد لروايتهم على الزعم بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومأساتهم ومعاناتهم نتجت عن الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1948 وأن المسؤولية الكاملة تقع على الحكام العرب الذين بدؤوا الحرب. لكن الوقائع التاريخية المؤيَّدة بشهادات المؤرخين الإسرائيليين الجدد تشهد بأن موجات التهجير الأولى للفلسطينيين وقعت قبل دخول الجيوش العربية فلسطين، وبلغت حسب مذكرة جامعة الدول العربية إلى الأمم المتحدة في 15 أيار/ مايو 1948 ربع مليون لاجئ[34]، وأنها نتجت عن سياسة الترهيب الصهيونية التي بلغت ذروتها بمجزرة دير ياسين في 9 نيسان/ إبريل 1948، التي نفذتها عصابات أرجون وشتيرن والبالماخ، على مسمع ومرأى

سلطات الانتداب البريطانية[35]. لقد دخلت الجيوش العربية بعد ذلك فلسطين وفي مقدمة أهدافها منع تهجير المزيد من عرب فلسطين وإعادة من هجروا إلى ديارهم، ولكن النتائج جاءت معاكسة، حيث هزمت تلك الجيوش وتراجعت، وانتهت القضية ليس فقط إلى تكريس قرار التقسيم المرفوض الذي يعطي الدولة اليهودية 56٪ من أرض فلسطين، بل تجاوز تلك النسبة لتصل سيطرة اليهود إلى حوالي 80٪ من أرض فلسطين التاريخية، وترحيل معظم سكانها وتحويلهم إلى لاجئين. وبينما كانت مأساة اللاجئين تتوالى فصولاً، ومشاهد عذاباتهم تتعاظم، كان جوهر القضية السياسي الصراعي يضيع في أروقة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، فيتحول إلى مجرد قضية إنسانية، في حين أن وثائق الهدنة الموقعة عام 1949 تحولها إلى قضية حدودية بين الدول العربية وإسرائيل[36].

2. مفارقة قانونية: إذ في سابقة فريدة في التاريخ السياسي أصدرت الحكومة الإسرائيلية بعد استقرارها والاعتراف الدولي بها، على أساس التزامها بتطبيق قرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين، قانون العودة الخاص باليهود في 5 تموز/ يوليو 1950 الذي يبيح «لكل يهودي» بصرف النظر عن إقامته وجنسيته المجيء إلى «هذه البلاد» (فلسطين) للاستيطان فيها بصفته «مهاجراً عائداً»، بينما لا يسمح للفلسطيني صاحب البلاد بالعودة إلى أرضه، بل إنه ممنوع من العودة حسب القوانين الصادرة عن "الكنيست" عامي 1948 و1949 والقاضية بمصادرة أملاكه وأراضيه ومنعه من الاقتراب من دياره، واعتبار أي محاولة منه للعودة بمنزلة جريمة «تسلل» يعاقب عليها

القانون بشدة. ولم تلبث أن أصدرت المؤسسة ذاتها (الكنيست) قانون الجنسية عام 1952 الذي منح بموجبه كل يهودي يصل البلاد الجنسية الإسرائيلية حتى لو كان زائراً. وهكذا أبطلت الترتيبات القانونية للدولة الإسرائيلية المنشأة بقرار دولي عملياً مفعول القرارات الدولية المتعلقة بحقوق أصحاب الأرض الشرعيين، فتحوّل المهاجرون اليهود إلى مواطنين شرعيين وتحول المواطنون الفلسطينيون إلى لاجئين مشردين[37].

لقد كشفت تلك المفارقة القانونية درجة الظلم والإجحاف الذي لحق باللاجئين الفلسطينيين وأشارت إلى فداحة التناقض الذي قامت عليه قضيتهم بين إمكانية "عودة" اليهود الذين لم يكونوا قط في فلسطين، وعدم إمكانية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم الذي هجّروا منه وهو فلسطين.

3. مفارقة ديمجرافية: في الوقت الذي كانت فيه معظم الأنظمة العربية تتعامل مع ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين بلا مبالاة، ويتعرض اللاجئون على أراضيها لصنوف الإهانة والتحقير والملاحقة، وتمارس ضدهم إجراءات عقابية تمييزية، ولا تفعل شيئاً جدياً ملموساً لتطبيق قرار حق العودة الدولي، الذي دفع الوسيط الدولي الكونت برنادوت[38] حياته ثمناً له، كانت بعض تلك الأنظمة، على العكس، تطبق عملياً قرار العودة الإسرائيلي عبر إطلاق موجات الهجرة اليهودية من البلدان العربية إلى فلسطين المحتلة، التي وصلت

إلى فلسطين على دفعتين: الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، حيث زادت عدد اليهود إلى 629 ألفاً عام 1947 من مجموع السكان البالغ مليونين، والثانية بعد قيام دولة إسرائيل حيث زادت عدد اليهود إلى 914 ألفاً عام 1949. وخلال سنتين من إصدار قانون العودة الإسرائيلي زاد عدد اليهود في فلسطين إلى مليون ونصف مليون، وزاد عدد اليهود القادمين من البلدان العربية إلى أكثر من نصف مليون في السنوات العشر التالية، يحتلون أراضي الفلسطينيين وممتلكاتهم وبيوتهم[39].

4. مفارقة سياسية: في الوقت الذي قامت فيه إسرائيل على أساس نفي الآخر الفلسطيني، وعدم الاعتراف بوجوده المادي والسياسي والكياني، رافعة تساؤلها العنصري الشهير «أين الشعب الفلسطيني؟»، فإن الواقع السياسي العربي كان يخدم هذه المقولة عن غير وعي؛ فالأنظمة العربية التي رفضت قيام دولة فلسطينية مستقلة وإعلان حكومة فلسطينية، بل همّشت التمثيل الفلسطيني السياسي لديها قبل النكبة، لم تسع لإقامة كيان فلسطيني على ما تبقى من أراض فلسطينية، وعارضت محاولات المفتي الحاج أمين الحسيني المذكورة استجابة لرغبة بريطانيا التي كانت تفضل ضم الأراضي الفلسطينية المتبقية إلى الأردن، ولم تسمح تلك الأنظمة للقوى الفاعلة الفلسطينية بعد النكبة بالحركة على أراضيها بحرية تتيح لها إعادة بناء العامل الذاتي والتعبير عن الشخصية الفلسطينية المتميزة في

مواجهة الآخر، باعتبارها نقيضاً تاريخياً له وشاهداً حياً على عدم شرعيته[40]. لقد كان المشروع الصهيوني يخلق الوقائع على الأرض ويثبتها، ويعززها ويطورها، فيتحول الوطن القومي اليهودي من وعد إلى حقيقة سياسية معترف بها، وفي المقابل كان المشروع العربي يطيح ركائزه الفلسطينية البشرية والمادية والسياسية، فتحوّل الوطن الفلسطيني منقوص السيادة إلى مجرد حلم يداعب مخيلة الوطنيين الفلسطينيين، ووعد بالعودة يدغدغ مشاعر اللاجئين المشردين.

حق العودة في زمن النكبة: الحلم والوهم والشعار

إذا كانت نكبة عام 1948 الفاجعة قد شكلت انقلاباً شاملاً في حياة الشعب الفلسطيني اللاجئ والمقيم على حد سواء، ووضعت مصير الشعب الفلسطيني بمجمله تحت مطرقة المخطط الصهيوني والقرار الرسمي العربي بعد افتقاده وحدته الوطنية وتماسكه الديمجرافي وإطاره الوطني السياسي والقيادي، فإن النكبة بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص كانت أكثر كارثية وانقلابية لأنها أفقدتهم - بالإضافة إلى ما تقدم - العلاقة بالأرض والإنتاج والممتلكات والتماسك الاجتماعي والهوية الوطنية[41].

ووفق المعطيات والحقائق التي أوجدتها كارثة عام 1948، وأبرزها تكريس إسرائيل في الواقع وشطب فلسطين من الخريطة السياسية، كان من المفترض وفق المشروع الصهيوني أن تنتهي قضية فلسطين إلى الأبد، وأن تذوب قضية اللاجئين وحق العودة في المحيط العربي.

لقد شكلت كارثة النكبة في حينها بالنسبة إلى الإسرائيليين نقطة تحول تاريخية على طريق استكمال المشروع الصهيوني، لذلك كانت مهمة تجريد قضية اللاجئين من بعدها السياسي، تمهيداً لتصفيتها والتخلص من آثارها، على رأس أولويات الحكومة الإسرائيلية في علاقاتها العربية والدولية المفترضة. وشكلت الكارثة بالنسبة إلى العرب تكثيفاً مأساوياً لحالة التخلف والجهل والتردي التي تعيشها الأمة، ولحالة التبعية والفساد التي تعيشها الأنظمة، لذلك لم يكن سهلاً على حكّامها - المتهمين من القوى التقليدية والجديدة بمسؤوليتهم عن النكبة - التدخل إزاء صفقة شاملة تجاه مسألة اللاجئين. أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، واللاجئين منهم خاصة، فقد شكلت كارثة النكبة اختباراً قاسياً لقدرتهم على مقاومة الفناء والتمسك بالحياة والانتماء والهوية، في مواجهة مشروعات الإسكان والتوطين والتصفية، وبالتالي التمسك بحقهم الطبيعي والسياسي والقانوني في العودة إلى ديارهم.

سنتعرض في هذا المبحث لسياسة العرب والإسرائيليين تجاه قضية اللاجئين وموقفهم من حق العودة، ونتابع رحلة اللاجئين الفلسطينيين العسيرة لكن الناجحة في مقاومة عوامل الفناء ومشروعات التصفية، وفي البحث عن الذات، وحمايتها والحفاظ عليها، وفي التعبير السياسي والنضال دفاعاً عن الذات، حيث الانتقال بقضية اللاجئين من طابعها الإنساني إلى السياسي، والانتقال بحق العودة من حالة الحلم القومي إلى دائرة الممارسة الوطنية، كما نعالج التطورات التي طرأت على مواقف التيارات السياسية العربية تجاه قضية اللاجئين ومكانة حق العودة في خطابها السياسي.

أولاً: اللاجئون والبحث عن الذات (الحلم)

لاشك في أن الموقف من قرار التقسيم رقم 181 بعد صدوره عن مجلس الأمن الدولي كان يعكس التفكير السياسي للقوى الفلسطينية المعنية تجاه القضية الفلسطينية عموماً، أما الموقف من القرار 194 فإنه يعكس الرؤية والتصور لحل مشكلة اللاجئين على وجه الخصوص، فكيف تعاملت القوى الوطنية الفلسطينية مع القرار 194 المتعلق بحق العودة في المرحلة الأولى من النكبة؟

يمكن دراسة الموقف الفلسطيني من القرار المذكور على ثلاثة مستويات :

1 . المستوى الوطني

على اعتبار أن الفلسطينيين لم يمتلكوا قبل قيام إسرائيل كيانهم الوطني المستقل (الدولة) المعترف به دولياً، فقد شكلت الهيئة العربية العليا من الناحية السياسية والعملية إطارهم الوطني المعترف به عربياً وإسلامياً، وقد اتخذت الهيئة المذكورة موقفاً حاسماً رافضاً لقرار التقسيم والكيان الناتج عنه، وطالب مندوبها في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة بقيام الدولة العربية الفلسطينية على كامل فلسطين وعلى أسس ديمقراطية باعتباره الحل للمشكلة الفلسطينية، ورأت في بيان لاحق أن «قرار التقسيم هو المسؤول عن إجلاء السكان العرب عن موطنهم»[42]. لكن نتائج الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى تجاوزت قرار التقسيم المذكور وعصفت بالمؤسسة الرسمية الفلسطينية التي توزعت تشكيلاتها السياسية المرتبكة والمحاصرة والمنكوبة في اتجاهين :

الأول: الاتجاه الوطني الاستقلالي؛ وقد عبر عنه المؤتمر الوطني الذي عقد في غزة في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1948 والذي بارك حكومة عموم فلسطين التي كان قد أنشأها رئيس الهيئة العربية العليا، المفتي الحاج أمين الحسيني في 23 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، وأعلن المؤتمر استقلال فلسطين كاملة، ونوقشت قضية اللاجئين في المؤتمر من زاوية «العمل على التخفيف عن اللاجئين وعائلات الشهداء»[43] لا أكثر، أما برنامج حكومة أحمد حلمي عبدالباقي فقد نص على «تنظيم حياة اللاجئين من أبناء الأمة وتأمين حاجاتهم وإعادتهم إلى أماكنهم»[44]، ولكن سلطة الحكومة المذكورة ما لبثت أن انحسرت حتى عن منطقة غزة، واحتفظت بوجود رمزي لا أكثر في القاهرة، رغم اعتراف الدول العربية القائمة آنذاك بها (ما عدا الأردن).

الثاني: الاتجاه الاندماجي مع الأردن؛ وعبرت عنه أربعة مؤتمرات شعبية كان أولها متزامناً مع مؤتمر غزة، وهو المؤتمر الشعبي الذي عقد في عمّان في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1948 برئاسة سليمان التاجي الفاروقي الذي أرسى التوجه لضم الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية ومبايعة الملك عبدالله الأول زعيماً للمملكة الجديدة. ولم يلبث مؤتمر أريحا برئاسة محمد علي الجعبري في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1948 أن بايع الملك عبدالله الأول ملكاً على الضفتين، وتحول اللاجئون إلى مواطنين مجنسين في مملكته، رغم تأكيد المؤتمر المذكور على «ضرورة الإسراع في إرجاع اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم»[45]. أما المؤتمر الثالث فقد عقد في مدينة

رام الله لدعم مؤتمر أريحا، وكذلك المؤتمر الرابع الذي عقد في مدينة نابلس في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1948 وتوج بمسيرة السيارات إلى مدينة عمّان[46]. وبعد الضم الفعلي للضفة الغربية عام 1949 إلى شرق الأردن خصص للاجئين الفلسطينيين حقيبة وزارية يرأسها فلسطيني.

لذلك يبدو من الصعب على الباحث أن يرصد موقفاً فلسطينياً رسمياً قد تبلور أو أعلن من القرار 194 على غرار ما جرى تجاه القرار 181، فمن الواضح أن الزعماء الفلسطينيين كانوا يتعاطون مع قضية اللاجئين قبل صدور القرار 194 باعتبارها مسألة إنسانية بحاجة إلى إغاثة عاجلة، ونظروا إليها باعتبارها ظاهرة مؤقتة مرتبطة بحالة الحرب ونتائج المعارك العسكرية، وعوّلوا كثيراً على دور الأمم المتحدة في تسويتها، وانتظروا لجنة التوفيق الدولية «لتعيد اللاجئين إلى مدنهم وقراهم.. إلى الوطن السليب»[47].

2. المستوى السياسي

بعد صدور القرار 194 لم تتعامل القوى السياسية الرئيسية معه باهتمام وجدية، باستثناء الشيوعيين المعترفين أصلاً بقرار التقسيم، وفيما يلي استعراض لمواقف القوى السياسية من القرار المذكور:

أ. الهيئة العربية العليا: شعرت الهيئة التي جمعت بين الصفتين السياسية والتمثيلية بالخذلان العربي الرسمي لها ولمشروعاتها السياسية الوطنية ولحكومتها المعلنة في غزة، واعتبرت أن «معالجة ساسة العرب القضية

الفلسطينية من غير تصميم، وغفلة الأمة العربية عن الخطر الصهيوني وتخاذل بعض البلدان العربية واختلاف سياساتها أثناء معركة فلسطين»[48] هي الأسباب الرئيسية للهزيمة، كما اعتبرت أن المعالجة تتطلب إعادة قضية فلسطين إلى الفلسطينيين وتعبئتهم عسكرياً، والوقوف بحزم تجاه الدول التي تدعم اليهود.

ب. القوميون: اعتبروا أن الشرعية الدولية تعني الاعتراف بإسرائيل واغتصاب الأراضي الفلسطينية والحقوق العربية. وقد عبر عن هذا الموقف القومي حزب البعث الذي أعلن تأسيسه رسمياً في نيسان/ إبريل 1947 بعد سنوات من الدعوة والتحضير لإحياء الأمة العربية، وكان البعثيون قد اتخذوا منذ عام 1944 موقفاً متشدداً من الهجرة اليهودية ووعد بلفور وسياسة الرئيس الأمريكي روزفلت ومشروعات التقسيم، وقد شارك متطوعو الحزب بناءً على نداء الجهاد في معارك فلسطين بعد أن اتهمت قيادة الحزب الحكام العرب «بالليونة والتهاون واللامبالاة» والاهتمام «بغاياتهم ومصالحهم الاستغلالية»[49].

فالبعثيون الذين عارضوا قرار التقسيم باعتباره «خطراً على العرب جميعاً» حيث إن «اقتطاع فلسطين معناه تقطيع أوصال الوطن العربي والقضاء على حلم الشعب العربي العظيم في الوحدة العربية» اعتبروا أن هزيمة عام 1948 «إحدى النتائج الطبيعية لوضع المجتمع العربي القائم على الظلم والجهل والاستعمار والاستعباد»[50].

أما حركة القوميين العرب بوصفها قوة جديدة في الساحة العربية، فقد رأت في الجهل والتجزئة والإقليمية سبب ضياع فلسطين، لذلك رفع مؤسسوها شعاري الوحدة العربية وتحرير فلسطين، واتفق القوميون مع البعثيين على أن الحكومات العربية لا الشعوب العربية تتحمل مسؤولية الكارثة، لكنهم اعتمدوا العمل السري العنيف، عبر كتائب الفداء العربي، لعرقلة مفاوضات السلم الفلسطينية في لوزان[51].

وإذا كان القوميون (البعثيون والحركيون) قد رفضوا بقوة فكرة الاعتراف بالكيان الصهيوني، فإنهم رأوا في الحرب القومية ـ الثأرية الطريق إلى عودة اللاجئين التي تعتبر تحصيل حاصل بعد تدمير إسرائيل وتحرير كل فلسطين، وطالبوا بإعداد اللاجئين وتجهيزهم ليوم المعركة المنشودة.

جـ. الإسلاميون: استمروا في تجاهل الكيان اليهودي على أرض الإسلام واعتبروا أن تحرير فلسطين أمر محتوم، لكنهم ركزوا لسنوات على هدف تحرير الأمة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية، وقد عبر عن هذا الموقف حركة الإخوان المسلمين التي شاركت في حرب فلسطين بالمتطوعين والأسلحة والتبرعات، انسجاماً مع أهدافها «في تحرير الوطن الإسلامي ثم إقامة دولة الإسلام في الوطن المحرر»[52].

وإذا كان الإخوان المسلمون قد حمَّلوا «الصليبية المسيحية واليهودية العالمية، واجتماع الكتلتين الغربية والشرقية»[53] مسؤولية النكبة، فإن

القوى الإسلامية الجديدة الممثلة في حزب التحرير الإسلامي[54] قد حمَّلت الحكومات العربية المسؤولية واتهمتها بالتواطؤ مع البريطانيين لتثبيت قرار التقسيم وليس منعه.

لقد رفض الإسلاميون (الإخوان والتحريريون) الاعتراف أو التفاوض أو الصلح مع دولة اليهود، بل دعوا إلى القضاء عليها لتخليص الأمة من أخطارها على اعتبار أن فلسطين وقف إسلامي لابد من استعادته وإعادة المهجرين من أبنائها إليها بالقوة الإسلامية الفتية، وقد شارك الإخوان المسلمون في العمليات الفدائية التي شهدتها منطقة قطاع غزة في سنوات النكبة الأولى.

د. الشيوعيون: عارضوا التقسيم باعتباره مشروعاً استعمارياً قبل 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، لكنهم انصاعوا للتحول السوفيتي فأعلنوا تمسكهم بالشرعية الدولية في فلسطين، ثم ما لبثوا (بعد تشتت عصبة التحرر الوطني) أن اندمجوا مع الواقع السياسي المتشكل على أرض فلسطين في النصف الأول من الخمسينيات، حيث صار بعضهم إسرائيلياً (بالانضمام إلى حركة راكاح الشيوعية الإسرائيلية عام 1948) وبعضهم الآخر أردنياً (بالانضمام إلى الحزب الشيوعي الأردني عام 1951)، ومع بعض الاستثناءات لم تعد القضية الفلسطينية على رأس اهتماماتهم، ولا شكّل اللاجئون قلقاً دائماً لهم. وإنما حافظوا على موقف سياسي محدد من قضية اللاجئين يتوافق مع الموقف السوفيتي؛ أي أنهم تعاملوا معها باعتبارها مشكلة

قابلة للحل في إطار الاعتراف بشرعية إسرائيل والدعوة إلى قيام دولة فلسطينية إلى جوارها تتفاهم وإياها على المسائل الناتجة، ومنها مسألة اللاجئين وفي إطار الشرعية الدولية (قرار 194) أي العودة أو التعويض[55].

لقد حمّل الشيوعيون الحكام الرجعيين في الدول العربية والحركة الصهيونية مسؤولية كارثة فلسطين، ورأوا أن إقامة الدولة العربية الفلسطينية هي «الطريق إلى إنقاذ المشردين من تشردهم. . . »[56].

كانت تلك هي السمة العامة لمواقف القوى السياسية، وباستثناء تجربة قطاع غزة حيث مارس الشيوعيون والإسلاميون النضال المباشر ضد الاحتلال الإسرائيلي لفترة من الزمن، وضد مشروعات التوطين والإسكان التي برزت في النصف الأول من الخمسينيات والتي رفضتها جماهير اللاجئين في مختلف مواقعها، فإن الإسلاميين والشيوعيين استغرقوا بشكل عام في الشؤون المحلية أو الأممية، ولم تتسم مواقفهم من قضايا اللاجئين بالجدية والحماسة والفاعلية ذاتها التي كانت لدى القوميين العرب في سنوات النكبة الأولى، وقبل أن يتحولوا إلى الانشغال بالهموم والمعارك القومية التي رفعت رايتها القيادة الناصرية في النصف الثاني من الخمسينيات[57].

3. المستوى الشعبي

قبل أن نتحدث عن الموقف الشعبي الفلسطيني لابد من أن نتأمل المشهد أولاً: شعب بكامله يعيش حالة حرب شاملة، ليست نظامية بالمعنى

المتعارف عليه، بل جيوشاً تتصارع على الجبهات الداخلية والخارجية، وتخترق البلاد طولاً وعرضاً، ومعارك واشتباكات وهجمات وهجمات مضادة، ووحدات نظامية وشبه نظامية، وعصابات وفدائيين تدور وتتحرك داخل المدن والأحياء والشوارع وأحياناً البيوت وبين الأقضية والقرى والبلدات، وتخلّف وراءها الشهداء والقتلى والضحايا والجرحى بالآلاف، والدمار والخراب والخسائر المادية.

وتولد عن المشهد السابق مشهد آخر أكثر مأساوية: جزء كبير من الشعب يتعرض للإرهاب والتهجير والاقتلاع من الأرض بمئات الآلاف من السكان العزل يهيمون على وجوههم في الجهات البرية الثلاث والبحر رابعها، في رحلة عذاب فريدة من نوعها على الأقدام غالباً، وعلى ظهور الحيوانات أو الشاحنات أو العربات أحياناً، ومحشورين كالأنعام في السفن المهترئة، أو في قطارات النقل أحياناً أخرى، إلى أن تلقفتهم بقايا المعسكرات والسجون، والجوامع والمدارس والجمعيات الخيرية والمخيمات، يعتاشون على الإحسان والإعانات والصدقات، تسد بعض رمقهم وتعالج بعض جراحاتهم ولو لبعض الوقت.

هذه هي الظروف الاستثنائية غير الإنسانية التي وُلدت فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث عاش الشعب الفلسطيني في الشهور الأولى للنكبة حالة قلّما يمر بها شعب آخر، فشعوب كثيرة لحقت بها الكوارث وحلت بها المصائب، لكن أن تكون المأساة شاملة لأنحاء الوطن كافة، السكان والأرض، و للشؤون السياسية والاقتصادية والإنسانية، فتلك هي الكارثة الفلسطينية التي عكست نفسها على الحالة الاجتماعية والنفسية، وطريقة التفكير والنظرة إلى المستقبل، وتجلت في أربعة مظاهر:

الأول : أن حلم العودة لجموع اللاجئين الفاقدين للهوية والمرجعية والإطار الوطني ظلّ وهماً معلقاً بين "فيالق" الجيوش العربية المنكسة أعلامها انسحاباً إلى الوراء، و"فرق" الموظفين الدوليين القادمين لتوزيع إغاثتهم المذلة لكن الضرورية، على من كانوا أسياد الأرض قبل أسابيع، فاتخذت القضية الفلسطينية ملامحها في أوائل الخمسينيات باعتبارها «قضية لاجئين ينتظرون الإغاثة»[58].

الثاني : تعاملت جموع اللاجئين مع موضوع حق العودة بطريقة مزدوجة فيها الكثير من الضبابية؛ فالقرار 194 لم يكن يعني للاجئين أملاً كبيراً بعد أن توالى العجز السنوي للأمم المتحدة عن تطبيق قرارها، لكنهم كانوا يتعاملون بشكل يومي وإيجابي مع المؤسسة الناتجة عن القرار 302 ونقصد وكالة الأونروا، التي ارتبط قيامها بالحق الفلسطيني الضائع، والتي شكلت التزاماً دولياً بمعالجته بعد فشل لجنة التوفيق الدولية في القيام بمهمتها الرامية إلى «عودة اللاجئين وإعادة توطينهم وتأهيلهم اجتماعياً واقتصادياً وتقويم الملكية المفقودة ولمّ شمل العائلات المتضررة»[59].

الثالث : لم يمض وقت طويل حتى استعاد الفلسطينيون وعيهم وتوازنهم بعد أن تمكنوا أولاً من مقاومة عوامل التبديد والطمس والفناء في الصحاري العربية، وثانياً من الحفاظ على الذات والتماسك النفسي والاجتماعي والروح التضامنية الجماعية، وثالثاً من مواجهة مشروعات التوطين والإسكان المحلية والإقليمية والدولية. وهكذا كرس اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم باعتبارهم شهوداً أحياء على مأساة العصر وعدالة

قضيتهم الوطنية، ودافعوا عن حقهم في العودة إلى وطنهم الأصلي برفضهم كل البدائل المتاحة والموعودة عبر المشروعات المطروحة[60].

الرابع: أمام تشتت آمال اللاجئين وأحلامهم في العودة بين المنظمة الدولية والإرادة الدولية من ناحية، والثورة المصرية والحركة القومية من ناحية أخرى، تحولت "العودة" إلى أحد الأقانيم، وشق شعار «عائدون» طريقه في لغة التداول اليومي للفلسطينيين باعتباره أعز الأهداف وأحلى الأماني، وترددت عبارات مثل: «عيدنا عودتنا» و«يجعلك من العايدين» و«في العودة إن شاء الله». ولأن حلم العودة عند اللاجئين تعلق بالمشروع القومي الناهض فقد كانت جماهير المخيمات هي أول من احتضن صور الرئيس المصري جمال عبدالناصر وحفظ كلماته وردد شعاراته وأقام له مكانة مقدسة عز مثيلها في القلب والوجدان[61].

والخلاصة أن هذه الآمال المتزجة بالمعاناة بين جموع اللاجئين بقيت لفترة من الزمن مجرد تطلع عاطفي نحو العودة إلى الوطن، ولم تقترن الرغبة في العودة أو ممارسة حق العودة في البداية ببرنامج سياسي معين أو مؤسسة سياسية معينة، فلا ضغط الواقع والظروف الصعبة وهموم الحياة ولا الظروف السياسية العربية أتاحت للاجئين الفلسطينيين تحويل الأحاسيس والعواطف والذكريات إلى فعل سياسي منظم وبرنامج وطني[62]، وأخذت الحياة السياسية تنمو جنينياً تجاه الكيانية الذاتية والتعبير العنفي عن الذات في أواخر الخمسينيات فقط، ولعل تلك الآلام والأحلام والإحساس بالذات هي التي ولّدت العنف الثوري وحركته في رحم المشروع الوطني التحرري في أواسط الستينيات، وخصوصاً بعد أن اعترف الزعيم القومي

الرئيس جمال عبدالناصر بأنه لايملك مشروعاً جاهزاً لتحرير فلسطين، وبالتالي كان على أبناء فلسطين أن يتخلصوا من آفة التواكل ويقللوا من الاعتماد على الأمل القومي الوردي، وأن يتحركوا ليأخذوا بأنفسهم زمام قضيتهم باعتبارهم أصحابها المباشرين.

ثانياً: حق العودة في الفكر القومي (الوهم)

بعد أن وقفت الدول العربية رسمياً وعلانية ضد مشروع التقسيم عند طرحه في المداولات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفشلت في منع صدوره وعرقلة إقراره في جلسة التصويت عليه، أعلن رؤساء وممثلو حكوماتهم المجتمعون في القاهرة في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1947 أن قرار التقسيم «باطل من أساسه» وأنهم غير ملزمين به. فما الذي فعلوه لترجمة موقفهم بعد خسارتهم الحرب، وكيف عالجوا النتائج المترتبة على تلك الحرب؟

لقد عولجت قضية اللاجئين الفلسطينيين من قبل الحكومات العربية على مستويين: أولهما، المستوى الجماعي عبر جامعة الدول العربية، وعبر وفودها إلى الأمم المتحدة ومشاركتها في مفاوضات رودس ولوزان وجنيف[63]، وتمثّل بالمطالبة الدورية بعودة اللاجئين إلى ديارهم وبضرورة تنفيذ القرار الدولي الخاص بذلك (المقصود قرار رقم 194) لكن دون اعتماد سياسة أو امتلاك استراتيجية محددة حتى لتطبيق القرارات العربية الموصية بإيواء اللاجئين وإغاثتهم ومساندتهم وتسهيل إقامتهم وتحركاتهم. وبالإضافة إلى القرارات الإنسانية والإدارية المذكورة اتخذت جامعة الدول العربية قراراً تمثيلياً عام 1952 بتعيين أحمد

حلمي عبدالباقي رئيس حكومة عموم فلسطين (غير الموجودة على الأرض) ممثلاً لفلسطين في جامعة الدول العربية، بعد أن كانت الأمم المتحدة قد أسقطت موضوع فلسطين من جدول أعمالها السياسية وحولته إلى قضية إنسانية اعتباراً من العام السابق[64].

والمستوى الثاني هو القطري، فكانت الدول العربية قد أكدت حرصها على الحفاظ على الشخصية الفلسطينية عبر تأكيد صفة اللاجئ وتكريسها وعدم السماح لها بالذوبان في المجتمعات العربية، وفي الوقت نفسه عومل اللاجئ الفلسطيني فعلياً في معظم البلدان العربية التي سكنها أو تحرك فيها بطريقة غير ودية، وأحياناً قاسية وغير إنسانية، وعانى اللاجئون الفلسطينيون كثيراً عسف أجهزة الأمن العربية والمخابرات والهجرة، وكذلك من التفرقة والاضطهاد والتمييز[65].

لكن الموقف العربي الرسمي انطوى على ازدواجية واضحة؛ ففي مقابل السياسات والقرارات والتوجهات المعلنة لصالح شعب فلسطين وموقف جامعة الدول العربية الرافض لمشروع همرشولد وخطة التوطين[66]، ارتكب بعض الحكام العرب خطأين في حق أشقائهم الفلسطينيين: الأول، السماح بهجرة اليهود العرب من بلدانهم إلى فلسطين مما رفع عدد اليهود فيها، وزود إسرائيل بقوة عمل هائلة وقوة قتال إضافية[67]. والثاني، التعاطي مع المشروعات الأمريكية والدولية لحل مشكلة اللاجئين عن طريق الإسكان والتوطين والتعويض والعودة الرمزية، الرامية إلى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وعقد الصلح معها تحت شعارات التعمير والتطوير وملء الفراغ السياسي[68].

وفي النصف الثاني من الخمسينيات كان المد القومي يتعاظم على قاعدة صد العدوان الثلاثي على مصر، وقيام الوحدة المصرية ـ السورية، ومحاربة النفوذ الإمبريالي الغربي، وتبلور المواقف السياسية القومية والسياسات التحررية للرئيس جمال عبدالناصر، لذلك تراجع التياران الشيوعي والإسلامي على الساحة الفلسطينية وتقلصت شعبيتهما لصالح التيار القومي الذي رفع شعار تحرير فلسطين وتدمير إسرائيل وإعادة المشردين وتحقيق الوحدة العربية[69].

وتراجع في هذه الحقبة مفهوم العودة بالمنظور الإسلامي التبشيري الجهادي انتظاراً لقيام دولة الخلافة الإسلامية، وبالمنظور الشيوعي الشرعي الواقعي والتصالحي التزاماً بخط المرجعية السوفيتية، وتقدم مفهوم العودة في إطار المشروع القومي التحرري الناهض، القاضي بالتحرير الكامل لفلسطين والتدمير الشامل لإسرائيل والعودة المشرفة الكريمة للاجئين بعد تحقيق "الوحدة العربية". وبذلك فإن "حق العودة" في الفكر السياسي القومي لم يناقش باعتباره قضية منفصلة عن القضية الأم؛ قضية الوطن الفلسطيني السليب. ولم يعالج باعتباره جزءاً من الشرعية الدولية، بل باعتباره قضية عربية نضالية عادلة. كما لم ينظر إليه بوصفه قضية لاجئين إنسانية فقط، بل بوصفه قضية قومية سياسية بالدرجة الأولى.

ومن هنا فإن الموقف في مسألة العودة في الحقبة القومية – كما جاء في أدبيات البعثيين والقوميين العرب والناصريين – تأثر بالموقف المتشدد من الوجود الإسرائيلي ذاته ومن التسوية السياسية بأسرها، فكان قوامه

الرفض لأنصاف الحلول وأولها قرار التقسيم، والرفض للمشروعات الدولية تدويلاً وتوطيناً وإسكاناً، واعتبار أن لعودة اللاجئين طريقاً واحداً هو طريق الثأر والانتقام من الصهاينة والتدمير لكيانهم الغاصب، والتحرير الكامل لفلسطين، وبالتالي العودة المظفرة.

فالبعثيون الذين أعلنوا عامي 1950 و1951 عزمهم على «إبقاء قضية فلسطين قائمة» رغم عجز النظام العربي الرجعي، ومنع توطين اللاجئين ورفض الصلح مع إسرائيل، واستمرار المطالبة بعودة اللاجئين، طالبوا بعد أربع سنوات بالشروع في العمل العربي الموحد والتجهيز للانتفاضة الكبرى «لاقتلاع جذور الدخيل» ومحو عار النكبة[70]. وبلوروا عام 1956 دعوة صريحة لإعداد الشعب العربي لحرب التحرير الشعبية طويلة الأمد لأن «قوة الشعب متى أتيح له التنظيم والتسليح والتوجيه» هي التي تستطيع تحطيم قوة الاستعمار[71].

وقد ركز البعثيون على تجربة المقاومة الشعبية في قطاع غزة عامي 1956 و1957 ليؤكدوا صحة دعوتهم إلى الحرب الشعبية، مطالبين الأنظمة العربية بسياسة واضحة تجاه اللاجئين الفلسطينيين تقوم على «الاستمرار في محاربة مشروعات الإسكان. . . وتأمين شروط حياة كريمة وإعدادهم للمشاركة الجدية في النضال القومي»[72] مؤكدين أن الرد على مشروع همرشولد الرامي إلى إسكان اللاجئين وتوطينهم يتمثل في تحويل فلسطين إلى «جزائرنا الثانية»[73] الأمر الذي يتطلب إعداد شباب فلسطين في نطاق جيش شعبي واختيار «قيادة واعية ثورية»[74].

أما القوميون العرب الذين أطّروا أنفسهم في حركة نشطة اعتباراً من مطلع الخمسينيات وشكلوا عام 1952 "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" لإحباط محاولات الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لتوطين اللاجئين وعقد صفقة بين الحكومات العربية وإسرائيل، فقد ركزوا على الدعوة إلى ربط مصير اللاجئين الفلسطينيين بمصير الجماهير العربية والنضال ضد الأنظمة السياسية الفاسدة التي أضاعت فلسطين[75]، وفي هذا التشخيص التقوا مع الرئيس عبدالناصر، الذي صرح «بأن حكام الأمة هم السبب في ضياع فلسطين، وأن الخطب المنقحة والاجتماعات الحاشدة والشعور بالطمأنينة هي التي أضاعت فلسطين»[76]، مؤكداً الالتزام بـ«الدفاع عن شعب فلسطين وعن حقه المشروع في العودة إلى أرضه ووطنه»[77].

لكن النصف الثاني من الخمسينيات شهد إقامة علاقة خاصة ومتميزة بين حركة القوميين العرب والرئيس المصري جمال عبدالناصر وخصوصاً بعد تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وأصبحت الحركة القومية إحدى ركائز الناصرية وتحول الجهد الرئيسي نحو القضية القومية التحررية الوحدوية، وسار القوميون والناصريون الفلسطينيون وراء عبدالناصر على طريق الإعداد للمعركة القومية الفاصلة تحت شعار «الوحدة طريق التحرير والعودة»، لأن «الفرقة هي سبب انكسارها وهي السبب في ضياع فلسطين»[78]. وقد وقف الناصريون والقوميون أيضاً ضد محاولات التوطين للاجئين والتدويل لقطاع غزة؛ لأنها تعني حسب رأي عبدالناصر «تأييداً للعدوان وإتاحة الفرصة للمعتدين كي يستفيدوا من هذا العدوان»[79].

وفي زمن الوحدة المصرية ـ السورية وتحت «إلحاح الناصريين والقوميين الفلسطينيين وافق عبدالناصر على تطبيق تجربة الاتحاد القومي في التجمعات الفلسطينية في كل من قطاع غزة وسوريا ومصر لتنظيم الفلسطينيين وتهيئتهم لمعركة التحرر القومية استعداداً للانضمام إلى دولة الوحدة»[80].

نلاحظ هنا أن المواقف والسياسات العربية تجاه مسألة اللاجئين بصفة خاصة، وتجاه القضية الفلسطينية بصفة عامة، انعكست على الفلسطينيين في اتجاه عودة الوعي الوطني والانتماء القومي من خلال ثلاثة مظاهر :

الأول : ساعد الميل إلى المثابرة والاجتهاد والعمل والإبداع (في مواجهة الفقر والحرمان والتخلف) على المستوى الشخصي مع استثمار الفرص المتاحة إلى الحد الأقصى، على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وبالتالي الاجتماعية والثقافية للاجئين الفلسطينيين؛ مما أدى إلى تطوير حالة التماسك الجماعي والتوازن الاجتماعي والنفسي (في مواجهة الحصار والعزل والإذلال على المستوى العام).

الثاني : فتحت حالة التماسك والتوازن والصمود الذاتي والجماعي الباب أمام نمو الإحساس بالذات لدى اللاجئين، وتعزيز شعورهم الوطني، والاتجاه نحو بناء المؤسسات الثقافية والاجتماعية الوطنية، وكذلك التجمعات السياسية كلما سنحت الظروف العربية، على طريق استعادة الوعي الوطني.

الثالث: دفعت عودة الوعي الوطني والبحث عن الذات الوطنية والتعبير عن المشاعر والمصالح إلى تعزيز الانتماء القومي، وقد عبر الفلسطينيون عن ذلك من خلال الأحزاب والتنظيمات والتشكيلات ذات الطابع القومي المتاحة، التي أبرزت الفعاليات الفلسطينية على مستويي القاعدة والقيادة على نحو ملحوظ.

وقد أدى الفلسطينيون واللاجئون على وجه الخصوص من خلال مواقعهم القيادية والثقافية، دوراً في صياغة الفكر السياسي العربي من جديد، ورغم أن الفلسطينيين لم يبلوروا فكراً سياسياً خاصاً بهم، لأنهم بالأساس لم يمتلكوا ولم يسمح لهم بإنشاء أحزابهم وتنظيماتهم السياسية الوطنية الخاصة بهم، فإنهم ساهموا بفاعلية في صياغة الفكر السياسي الذي ساد الساحة العربية[81].

وقد تجلى ذلك على أوضح ما يكون في تجربة حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والأحزاب الشيوعية المشرقية، وحركة الإخوان المسلمين إلى حد ما، التي راوحت مواقفها من حق العودة للاجئين الفلسطينيين، بين الدعوة إلى ممارسة الكفاح المباشر (القوميون) والدعوة إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية (الشيوعيون).

ثالثاً: حق العودة في المنظور الإسرائيلي

في الوقت الذي كان فيه العرب والفلسطينيون يندبون حظهم العاثر كان الإسرائيليون يصنعون الحقائق على الأرض، وفي الوقت الذي كان فيه

الفكر السياسي العربي يتخبط بين قديمه وجديده، ويفتقد إلى استراتيجية متماسكة شاملة نحو القضية المركزية، كان الفكر السياسي الإسرائيلي يتعاطى مع المسألة من خلال أربعة اتجاهات متكاملة:

1. ميدانياً: كان الإسرائيليون يطبقون نظرية الترحيل (الترانسفير) في المناطق التي تصلها قواتهم سواء كانت ضمن التقسيم أو لم تكن، فكانوا يفرغون الأراضي والمناطق والقرى المستهدفة من سكانها بالقوة والإرهاب، ويدفعون إلى مزيد من التهجير الداخلي والخارجي[82]. وطبقت نظرية الترحيل عبر سياسات وممارسات وخطط مدروسة ومعتمدة من قبل القيادات الصهيونية، وكان أبرزها وأكثرها شمولية خطة دال التي شرع في تنفيذها في نيسان/ إبريل 1948[83].

لقد تم التهجير الشامل للفلسطينيين أولاً نتيجة المذابح والمجازر المباشرة التي قامت بها العصابات والقوات الإسرائيلية النظامية، وقد بلغت أكثر من 25 مذبحة، وثانياً نتيجة عمليات القتل المتواصلة الناتجة عن الإغارات والتفجيرات والقصف والاغتيالات، وثالثاً نتيجة الرعب والإرهاب والخوف الناتج عن الحرب النفسية والشائعات وأخبار التنكيل والاغتصاب وارتكاب المحرمات، التي وصفها بعضهم بـ «الهولوكوست الفلسطيني»[84]. وأخيراً نتيجة المعارك والاشتباكات وعمليات الكر والفر التي رافقتها إجراءات الاستيلاء على المواقع والأراضي والمساكن والمنشآت وإخلاء المواطنين والسكان الفلسطينيين.

2. قانونياً: إذا كانت الحركة الصهيونية قد اعتمدت في دعواها إلى إقامة "الوطن القومي" على الحق "التاريخي المقدس" المزعوم، وإذا كان المؤتمر الصهيوني الأول قد استند إلى ما أسماه "القانون العام" لتنظيم هجرة مئات الآلاف من اليهود إلى ما أسماه "أرض إسرائيل" بمساعدة البريطانيين والأمريكيين الذين رعوا قيام الدولة عام 1948 في الإطار الشرعي الدولي الذي وفره قرار التقسيم، وإذا كانت وثيقة "استقلال إسرائيل" قد استندت إلى كل ما تقدم لإعلان الدولة العبرية[85]، فإن زعامة الدولة المعلنة لم تكتف بتجاوز حدود قرار التقسيم وخرائطه وأرقامه بل انطلقت لتكريس الأمر الواقع في اتجاهين: أولهما، التشريع لاستقبال المزيد من المهاجرين اليهود ومضاعفة عدد سكان إسرائيل، عن طريق قانون العودة الذي يمنح كل يهودي فور وصوله "أرض إسرائيل" الجنسية الإسرائيلية، الأمر الذي زاد عدد سكان إسرائيل من أقل من مليون نسمة عام 1948 إلى أكثر من مليوني نسمة عام 1964، حيث شكل اليهود الشرقيون بفضل هجرة اليهود العرب إلى إسرائيل حوالي 60٪ من سكان إسرائيل، ولم يشكل يهود فلسطين أكثر من 20٪ [86].

وثانيهما، التشريع لمنع المواطنين واللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى وطنهم وأراضيهم وممتلكاتهم عن طريق إصدار قوانين الاستيلاء على الأراضي، والطوارئ وأملاك الغائبين، ومنع التسلل[87]، فارتفع عدد اللاجئين خارج ديارهم وأراضيهم في داخل فلسطين

وخارجها من أقل من مليون لاجئ عام 1948 إلى مليون ونصف مليون لاجئ عام 1967، إضافة إلى عدد الفلسطينيين المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ مليون نسمة وعدد الفلسطينيين المقيمين في مناطق 1948 البالغ 200 ألف نسمة[88].

3. إعلامياً: كان الإسرائيليون ينفون بشدة مسؤوليتهم عن تشكيل ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين وينكرون قيامهم بعمليات تهجير وطرد وترحيل قسرية في المناطق الفلسطينية كافة، ويحمّلون الجيوش العربية والحكام العرب واللاجئين أنفسهم مسؤولية الهروب من أراضيهم وديارهم[89].

لقد استندت الدعاية الإسرائيلية إلى واقعة الرفض العربي لقرار التقسيم عام 1947 وحقيقة دخول الجيوش العربية إلى فلسطين عام 1948؛ للترويج لادعاء رغبة العرب في إثبات عدم فاعلية قرار التقسيم وفي الإساءة إلى صورة اليهود وسمعتهم، وللتشكيك في انتماء المواطنين العرب أو تعلقهم بالأرض المقدسة وعدم تمسكهم بالمدن والقرى التي كانوا يعيشون فيها[90]. كما استفادت الدعاية الصهيونية من الإمكانات الإعلامية والفنية والتقنية المتوافرة للدولة الناشئة، وكذلك من التعاطف والدعم الذي تلقته من أجهزة الإعلام الأمريكية والأوربية، في مقابل ضعف الإعلام العربي وهزاله ومحدودية تأثيره ونفوذه ودائرة انتشاره.

وقد ظلّت نظرية مسؤولية الحكام العرب عن مأساة اللاجئين الفلسطينيين سارية إسرائيلياً حتى وقت قريب، حيث ظهر مؤخراً ما عرف باسم المؤرخين الجدد في إسرائيل الذين يعترفون ولو جزئياً بمسؤولية إسرائيلية في إخراج الفلسطينيين وترحيلهم عام 1948، لكن دون تحمل مسؤولية إعادتهم إلى ديارهم[91].

4. سياسياً: كان الإسرائيليون يربطون بين تطبيق القرار 194 وقيام حالة صلح وسلام مع الدول العربية ترجمة لشرط «العيش بسلام مع جيرانهم» الوارد في القرار، قبل أن ينتقلوا بموقفهم إلى نظرية «التبادل السكاني» مع العرب، التي تقول إن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين رحلوا إلى البلدان العربية يساوي عدد اليهود العرب الذين غادروا الدول العربية إلى إسرائيل، وبالتالي فإن على الدول العربية أن تستوعب اللاجئين الفلسطينيين لديها كما استوعبت إسرائيل المهاجرين اليهود، وتكون ممتلكات هؤلاء مقابل ممتلكات أولئك[92].

وقدمت إسرائيل - استناداً إلى شلومو جازيت[93] - عرضين حول قضية اللاجئين عام 1949، يقضي الأول باستعادة قطاع غزة من المصريين وتوطين اللاجئين المقيمين فيه، أما الثاني فيقضي بإعادة مئة ألف لاجئ وتوطينهم في مناطق تختارها إسرائيل، لكن العرضين لم ينفّذا نتيجة الشروط والمماطلة الإسرائيلية. وبعد انتفاء الحاجة إلى المناورة الإسرائيلية لم يعد الأمر مطروحاً على بساط البحث[94].

... ومنذ ذلك الحين استمرت الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ مواقف حاسمة ضد "حق العودة" الفلسطيني، ولم تقدم أي تصورات أو مقترحات تتضمن الاعتراف بحق العودة أو الموافقة على عودة جماعية، وكل ما قدمته الحكومة الإسرائيلية هي عودة فردية مقننة في إطار "لمّ شمل العائلات"، أما السيناريوهات التي قدمت لاحقاً على شكل مبادرات فردية أو مؤسساتية فكانت ترتكز أساساً على توزيع اللاجئين على الدول العربية والأجنبية وتوطينهم هنالك نهائياً[95]، الأمر الذي أوصل المفاوضات والاتصالات والوساطات بين الجانبين إلى طريق مسدود، وحكم بالتجميد على عمل لجنة التوفيق الدولية المشكلة لاستكمال مهمة الوسيط الدولي برنادوت.

رابعاً: حلم العودة بين القومي والوطني (الشعار)

إذا كان النصف الثاني من الخمسينيات قد شهد تصاعد المد القومي، وتعزيز المنظمات القومية وسيادة الفكر السياسي القومي ومفهومه (الوحدوي التحرري) لحل الصراع العربي ـ الصهيوني وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، فإن النصف الأول من الستينيات قد شهد ولادة العامل الوطني الفلسطيني وتحوله إلى مرحلة التعبير عن الذات عبر تشكيلات وتنظيمات خاصة به، مستقلة أو شبه مستقلة بين محلية ومناطقية وقطرية وإقليمية[96].

إضافة إلى نمو العامل الذاتي وتطوره الاجتماعي والسياسي، ساعدت عوامل محيطة على التعجيل بإبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية، ومنها:

1. أثَّر انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961 وتراجع المشروع الوحدوي في إطلاق مبادرات قطرية ذاتية بين الفلسطينيين.

2. دفع نجاح الثورة الجزائرية في تقديم نموذجها للكفاح المسلح، دفع الفلسطينيين إلى التفكير في الاعتماد على الذات أولاً.

3. شجع الحركة الفلسطينية ميل القاهرة وبغداد إلى إبراز العنصر الفلسطيني في الصراع العربي ـ الصهيوني.

4. عزز وصول حزب البعث إلى السلطة في سوريا، اتجاه الكفاح المسلح والكيانية الفلسطينية[97].

وقد ساعدت هذه العوامل على إطلاق الحيوية الفلسطينية حيث شكل قيام منظمة التحرير الفلسطينية في ربيع عام 1964، والانطلاقة العسكرية لحركة فتح في مطلع عام 1965، تعبيراً صارخاً عن الطبيعة المزدوجة للمرحلة؛ فقيام منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من مؤتمر القمة العربي الأول كان يعبر عن رغبة العام (القومي) لضبط الخاص (الوطني)، بينما كان قيام حركة فتح يعكس رغبة الوطني في الإفلات من قبضة القومي[98].

من هنا جاءت أدبيات منظمة التحرير الفلسطينية وممارساتها في إطار التفكير السياسي القومي والنظرية القومية لحل الصراع «الوحدة طريق التحرير»، بينما شكلت أدبيات حركة فتح وممارساتها تمرداً على التفكير السياسي السائد باتجاه صياغة فكر سياسي وطني «التحرير طريق الوحدة»[99]، لكن الاختلاف بينهما في الموقف من قضية اللاجئين وحق العودة لم يكن كبيراً كما سنرى.

لقد كانت السمة العامة للموقف من مسألة العودة في هذه المرحلة هي النظر إليها من منظور الحرب التحريرية الشاملة المؤدية إلى تدمير الكيان الصهيوني كاملاً وتحرير فلسطين كاملة وإعادة اللاجئين إلى وطنهم وممتلكاتهم بالقوة، وبالتالي الرفض الكامل للتسوية السلمية والحل السياسي والمشروعات والقرارات الدولية، بما فيها قرار التقسيم 181 وقرار العودة 194.

لقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها كياناً فلسطينياً وطنياً، يحمل المشروع الوطني الفلسطيني باعتباره امتداداً للمشروع القومي التحرري قبل انتكاسته عام 1967 لا تجاوزاً له.

في هذه المرحلة حدّد أحمد الشقيري - أول رئيس للمنظمة - الموقف حاسماً من قرار 194 في إطار رفضه القرارات الدولية، على اعتبار أن الشعب الفلسطيني قد «سئم القرارات التي لا تنفذ والتصريحات التي لا تطبق»؛ لأن انتظار ستة عشر عاماً «لم يقدم للفلسطينيين أي حل سياسي أو دبلوماسي عادل أو منصف»، لا عبر الأمم المتحدة ولا عبر المحافل الدولية الأخرى[100].

وهنا نلاحظ أن "العودة" لم ترد في خطابات الشقيري إلا في إطار الحل العنفي؛ أي الكفاح المسلح، ولخصها في كلمته الافتتاحية في المؤتمر الوطني الفلسطيني التأسيسي الذي عقد في أيار/ مايو 1964 مشدداً على الكفاح «حتى تعود فلسطين لنا ونعود نحن إلى فلسطين»، وعلى أننا «نأبى أنصاف الحلول... نرفض التقسيم... نرفض التدويل... نرفض التوطين...»[101].

كما أن الميثاق القومي المعتمد من المؤتمر المذكور لم ينص نصاً صريحاً ولم يورد ذكراً لموضوع العودة أو حق العودة، لا في شعاراته الثلاثة (وحدة وطنية، وتعبئة قومية، وتحرير) ولا في مقدمته ومواده ولا في النظام الأساسي للمنظمة، وكل ما ورد كان يؤكد على الجهاد المقدس حتى تحقيق النصر النهائي والكامل، وتحرير فلسطين بوصفه هدفاً قومياً مقدساً، رغم أن المؤتمرين كانوا مجتمعين تحت شعار «إننا عائدون»[102].

ونلاحظ أيضاً أن الأدبيات الصادرة عن المنظمات والأحزاب الفلسطينية التي نشطت في تلك الفترة؛ مثل حركة فتح، وحزب البعث، وحركة القوميين العرب، وجبهة التحرير الفلسطينية تعاملت مع القرارات الدولية (بما فيها القرار 194) باعتبارها مؤامرات على القضية الفلسطينية؛ لذلك اتفقت عموماً على رفض الحلول السلمية والسياسية والدبلوماسية وأنصاف الحلول، وبالتالي رفض مشروعات التقسيم والتوطين والتدويل والتعويض، لكنها اختلفت حول دور الكيان الفلسطيني وطريقة تشكيله.

فقد اعتبرت حركة فتح أن «المشروعات والاتفاقات والقرارات التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة. . بشأن قضية فلسطين والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة»[103]. ودعت الحركة إلى مقاومة كل الحلول السياسية المطروحة كبديل لتصفية الكيان الصهيوني. . . وكل المشروعات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها أو الوصاية على شعبها من أي جهة[104] مؤكدة أنها «لا تعترف بأنصاف الحلول ولا بقرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين أو غيرها من مشروعات

الخيانة والتصفية»[105] مشيرة إلى أن قضية فلسطين توزعت إلى مسائل فرعية «كقضايا الإسكان والتوطين وعودة النازحين والتعويض عن أملاكهم والتقسيم حسب قرارات الأمم المتحدة»[106]، وطالبت الحركة أيضاً «بالشجب العنيف لسياسة المراحل وأنصاف الحلول»، كما طالبت الأوساط العربية «بالكف عن المناداة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة على الصعيد الدولي»[107].

واعتبر حزب البعث أن صمود النازحين البطولي رغم فساد الظروف، وأن وعيهم ونضالهم[108] كان لها الأثر الأول الأساسي في القضاء على مشروعات التوطين والصلح مع إسرائيل والتهجير، وأكد الحزب في أكثر من مناسبة «الالتزام بتحرير فلسطين ورفض جميع أنواع التصفية كالتقسيم والتعويض والتوطين»[109]. كما أكد البعثيون أن «حل قضية فلسطين والقضاء على كيان إسرائيل وإعادة الأراضي المغتصبة إلى أهلها رهين بإحداث انقلاب أساسي في حياة الشعب العربي»[110] مطالبين بإطلاق حرية الفلسطينيين لإقامة كيان سياسي نضالي لشعب فلسطين «لتنظيم كفاح أبناء فلسطين في سبيل العودة»[111].

وبعد تسلم البعثيين السلطة في سوريا ركزوا على ضرورة «اعتماد عرب فلسطين كأداة أولى في تحرير فلسطين» ودعوا إلى تنفيذ «فكرة إقامة جبهة التحرير الفلسطينية وتقديم كل الإمكانيات لإقامتها وتنظيمها»[112] لتعبئة الشعب العربي الفلسطيني وتنظيمه في معركة التحرير، وقرروا «اعتبار قضية فلسطين المحور الأساس في استراتيجية الحزب. . .»[113].

أما حركة القوميين العرب التي اقتربت في النصف الثاني من الخمسينيات من القاهرة وتبنت شعارات الناصرية المصرية وسياساتها، وخصوصاً شعار «الوحدة طريق التحرير» فإنها حافظت على موقفها الرافض لمخططات الإسكان والتوطين والمشروعات التصفوية للقضية الفلسطينية، لكنها لم تضع العمل الفلسطيني في رأس اهتماماتها واكتفت بتشكيل لجان فلسطينية في فروعها العربية(114).

وقد تحول الرئيس جمال عبدالناصر اعتباراً من مؤتمر باندونغ عام 1955 إلى محامي القضية الفلسطينية في المحافل الدولية باعتبارها «قضية شعب طرد من وطنه وشرد ليحل محله شعب دخيل فرض عليه فرضاً»(115)، والصوت العربي المسموع الأكثر تأثيراً في فضح «أكبر جريمة دولية ارتكبت في تاريخ الإنسانية كلها»(116)، ونجح في تحويلها إلى قضية مصرية وعربية حيث «اغتصبت قطعة من قلب العروبة»(117)، ومن منطلق «أكلت يوم أكل الثور الأبيض»(118). وكانت القضية الفلسطينية حاضرة في رسائله إلى الأمريكيين بدءاً من رسالته إلى الرئيس جون كنيدي في آب/ أغسطس 1960 عندما أطلق مقولة «أعطى من لا يملك لمن لا يستحق»(119) إلى رده على رسالة الرئيس ليندون جونسون في حزيران/ يونيو 1967 عندما أكد أن «حقوق الشعب الفلسطيني في نظرنا حقيقة يجب الاعتراف بها»(120).

وبعد فشل الوحدة المصرية ـ السورية بدأ الفرع الأردني (الفلسطيني) لحركة القوميين العرب يتطور نحو التعبير عن نفسه سياسياً لكن دون التراجع عن ناصريته، وبدأ الدعوة إلى إبراز الشخصية والكيانية الفلسطينية، لكن في الإطار القومي العربي وبعيداً عن منطق التوريط القطري(121).

وبعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 قامت حركة القوميين العرب بتشكيل قيادة العمل الفلسطيني في الخارج، وقد شارك رموزها وكوادرها في مؤسسات المنظمة وأجهزتها، كما اتجهت لإعداد عناصرها وتدريبهم وتجهيزهم للعمل المسلح[122]، وأسقطت على المستوى السياسي رهانها على مؤتمرات القمة العربية، وأعلنت دعمها لظاهرة العمل الفدائي بعد تأكدها من «فشل أساليب العمل السياسي والدعائي. . . وانهيار سياسة مؤتمرات القمة»[123].

أما التنظيمات التي حملت اسم جبهة التحرير الفلسطينية فقد عبرت منذ البداية عن رغبة في تأسيس تنظيم ثوري فلسطيني «لبعث الكيان الوطني الفلسطيني الثوري، ولإعادة الروح إلى الشخصية الوطنية الفلسطينية»[124]؛ فأعلنت جبهة التحرير الفلسطينية التي أسسها أحمد جبريل عام 1959، في مبادئها الائتلافية الستة «رفض أنصاف الحلول والحلول الوسط للقضية الفلسطينية، أو أي مشروع تسوية يقصد منه تصفية القضية الفلسطينية»[125].

ولاحظت جبهة التحرير الفلسطينية ـ طريق العودة التي كان شفيق الحوت أحد مؤسسيها عام 1961 «أن قضيتنا في الأمم المتحدة اليوم لا تعدو أن تكون قضية إحسان وتبرعات»، مؤكدة أن «لا مجال على الإطلاق لكسب أي نصر أو تقدم في مخططنا التحريري عن طريق هذه المنظمة الدولية، أكثر من النصر الدعائي وتحريك الضمير العالمي»[126].

أما جبهة التحرير الوطني الفلسطيني التي كان يرأسها أحمد السعدي[127] فقد حافظت – بعد اندماجها مع جبهة التحرير الفلسطينية ـ طريق العودة

عام 1966 ودخولها إلى منظمة التحرير الفلسطينية - على الموقف المتشدد ذاته من الحلول السياسية، الذي شكل سمة عامة مشتركة للقوى والفصائل والشخصيات الوطنية التي صاغت الفكر السياسي الفلسطيني الجديد.

نخلص مما سبق إلى أن قضية اللاجئين الفلسطينيين لم تكن وحدها على جدول أعمال العالم في أواسط القرن العشرين، فقد نشأت سلسلة من مشكلات اللاجئين لأسباب دينية أو عرقية أو سياسية أو عسكرية، قبل عام 1948 وبعده، ومنذ الحرب العالمية الأولى وبعدها، وخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها وطوال الحرب الباردة لدرجة أن أطلق على القرن العشرين اسم «قرن اللاجئين»[128]. ولكن في القضية الفلسطينية وحدها تداخل البُعد الديني مع القومي مع السياسي والعسكري، واتخذت قضية اللاجئين الفلسطينيين بُعداً مأساوياً شاملاً تجاوز المستوى الوطني القطري وطال المستوى القومي والإقليمي.

تكمن خصوصية قضية اللاجئين الفلسطينيين في أنها تجاوزت الزمان والمكان، فجذورها امتدت طوال القرن العشرين؛ إذ في نصفه الأول تشكلت أسباب تفجرها وعوامل تشكلها وتراكمها حتى تبلورت ميدانياً، وفي نصفه الثاني ولدت ملامح النهوض القومي ودوافع الصراع العربي-الصهيوني، والثورة الفلسطينية، وانعكست قضية اللاجئين على مختلف شعوب المنطقة، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ونفسياً، وقد أبرزت قضية اللاجئين الوجه البشع لأكثر المشروعات الاستعمارية نجاحاً في عصرنا، والوجه العادل لأكثر النضالات الوطنية تعقيداً.

وقبل استقرار النكبة على واقع اللجوء القاسي كانت العودة في اعتقاد اللاجئين المنكوبين ليست إلا مسألة وقت، أيام أو أسابيع، استناداً إلى الآمال المعلقة على الحكام والجيوش العربية القادمة إلى فلسطين من جديد بعد تجربتها الأولى الفاشلة، لكن بعد أن تبخرت تلك الآمال وتكشفت عن أوهام كبيرة، انخرط اللاجئون في معركة الحياة للدفاع عن الذات وإثبات الوجود ومقاومة مشروعات التصفية، وهو ما نجحوا فيه بشجاعة، وحرموا الإسرائيليين من استكمال انتصار عام 1948 العسكري[129].

وبعدما حققت إسرائيل إنجازها العسكري والميداني وقامت باستقدام يهود الدول العربية، وتمكنت من تثبيت حدود الهدنة رسمياً مع العواصم العربية المحيطة، حاولت في النصف الأول من الخمسينيات، وعبر المناورات الدبلوماسية والمبادرات السياسية تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق التوطين والدمج، لكنها لم تحقق هدفها نتيجة الرفض الفلسطيني والنهوض القومي. وفي المقابل استطاعت بمساعدة الأمريكيين دبلوماسياً عرقلة تنفيذ القرار 194 القاضي بعودة اللاجئين، وميدانياً بخلق حقائق ديمجرافية جديدة بالهجرات والاستيطان تحول دون تطبيق حق العودة سلمياً، وتمكنت دولياً بمساعدة واشنطن وحلفائها من تحويل الأنظار عن جوهر القضية الفلسطينية وتقديمها للرأي العام العالمي باعتبارها قضية صراع حدودي بين دولة صغيرة مسالمة ومتحضرة محاطة بدول عربية شريرة ومتخلفة تريد تدميرها، رافضة حتى التفاوض معها على السلام العادل والدائم في المنطقة[130].

لقد أدت حرب فلسطين دوراً في كشف المستور عربياً، وفي إزاحة الستارة عن حجم الفساد والتبعية والضعف لدى الأنظمة العربية المشتركة فيها، مما أطلق سلسلة من الانفجارات والانقلابات والتحولات في تلك الدول، أسفرت عن بروز قوى جديدة ونهوض العامل القومي وبلورة مشروع تحرري وحدوي أعاد القضية الفلسطينية إلى مسرح الأحداث باعتبارها قضية قومية مركزية، وهنا عولجت قضية اللاجئين في إطار معركة التحرير القومية المنتظرة، إلى أن تبلور المشروع الوطني التحرري الفلسطيني الذي احتل فيه اللاجئون وقضيتهم جوهره ومحركه الرئيسي.

وعلى المستوى الدولي تراجع الاهتمام بقضية فلسطين بعد انحصارها في قضية لاجئين إنسانية لا سياسية حيث أنشئت وكالة دولية خاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين عام 1949، ولم تشملهم اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ولا بروتوكول عام 1967 لتوفير الحماية والمساعدة الدولية لهم بحجة أن اللاجئين الفلسطينيين يتلقون الحماية من وكالة خاصة بهم، مما ترك ثغرة ونقطة ضعف في المعالجة الدولية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، لكنه في الوقت نفسه أعطاها بعداً خاصاً، وفتح المجال أمام تحويلها في وقت لاحق من قضية إنسانية إلى قضية سياسية وقومية، عندما تضافرت العناصر الوطنية مع العوامل الخارجية المواتية.

أما على مستوى الفكر السياسي الفلسطيني، سواء في إطاره القومي العتيد أو في إطاره القطري الوليد، فإن مواقف القوى السياسية الفلسطينية (التقليدية منها والمتجددة) من قضية اللاجئين وحق العودة لم تكن إلا انعكاساً لمواقف تلك القوى من المشروع الصهيوني على أرض فلسطين،

من زاوية النظر إلى إسرائيل وطريقة التعامل معها، وعدم الاعتراف بها، وعدم التسليم بالأمر الواقع، والانتقال من مفردات الثأر والانتقام ومحو العار التي سادت في الخمسينيات، إلى مفردات حرب التحرير ومعركة العرب القومية التي هيمنت على خطابها السياسي منذ أواخر الخمسينيات، والتي حتمت رفض مشروعات تصفية اللاجئين من تعمير وإسكان إلى توطين وتعويض، وعدم القبول بغير العودة الكاملة المظفرة والمشرفة والكريمة استناداً إلى العدالة المطلقة والحق التاريخي الذي لا يقبل بأنصاف الحلول.

لكن رواد الفكر السياسي العربي والفلسطيني الذين استغرقوا في الشعارات والمبادئ وغرقوا في الخلافات والصراعات العقائدية والسياسية حول قضايا الوحدة العربية ومعركة التحرير والدور والكيان الفلسطينيين، لم يهتموا كثيراً بالأبعاد القانونية والدولية والسياسية لقضية اللاجئين، ولم يقدموا تصوراً خاصاً لحل قضية اللاجئين أو تسويتها بعيداً عن المنظور العام لمعركة التحرير القومية أو معركة التحرير والعودة التي ما لبثت أن واجهت اختبارها الأصعب في حزيران/ يونيو 1967، فاتحة الطريق أمام دخول الفكر السياسي العربي والفلسطيني مرحلة جديدة.

فقبل هزيمة حزيران/ يونيو 1967 كان رواد الفكر القومي قد اتفقوا على تشخيص أسباب هزيمة عام 1948 ونكبة فلسطين ومأساة اللاجئين، وعلى تحميل المسؤولية للأنظمة الفاسدة والحكام الرجعيين والقوى الاستعمارية والأمم المتحدة، كما اتفقوا على أن الحل يكمن في استعادة فلسطين وإعادة

اللاجئين، لكنهم اختلفوا حول كيفية تحقيق ذلك؛ فالقوميون العرب طرحوا شعار «الحرب الثأرية» على الجماهير الفلسطينية والعربية لكنهم جعلوه لاحقاً في الإطار القومي الناصري. وطرح الناصريون شعار «الحرب القومية النظامية الشاملة» لكنهم سياسياً طالبوا «الأسرة الدولية بأن تكفل الحل بعودة الشعب الفلسطيني إلى بلاده»[131]، بما يعنيه ذلك من قبول ضمني بقرار التقسيم، في حين طرح البعثيون شعار «حرب التحرير الشعبية وإعداد اللاجئين الفلسطينيين ليكونوا طليعتها ورأس الحربة في المعركة القومية»، لكنهم حذَّروا من الاعتماد على المنظمة الدولية لأنها شريكة في الجريمة، وسمحوا للطلائع الفلسطينية بإطلاق العمل الفدائي من جديد عبر حدودهم.

وأمام هزيمة حزيران/ يونيو 1967 لم يستطع القوميون الحفاظ على شعاراتهم السابقة فتراجعت شعارات تحرير فلسطين واستعادة الوطن السليب والحرب القومية لصالح شعار واحد؛ هو إزالة آثار العدوان الذي اعتمد رسمياً في مؤتمر القمة العربي الرابع الذي عقد في الخرطوم عام 1967 رغم الاحتجاج الفلسطيني. أما قضية اللاجئين فقد وضعتها مداولات قمة الخرطوم على سكة العمل السياسي، ولم يتردد الرئيس عبدالناصر في مصارحة زملائه في الخرطوم بأنه بعد إزالة آثار العدوان «نطالب الأمم المتحدة بحقوق شعب فلسطين»[132]؛ الأمر الذي جعل الفلسطينيين يستشعرون خطر الوصاية العربية الرسمية من جديد، فبما أن «أمريكا لا تريد عودة اللاجئين» كما قال أحمد الشقيري، فإن إزالة آثار العدوان تعني عودة الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) إلى الأردن ومصر في «مقابل تصفية قضية فلسطين نهائياً»[133].

لقد أعلن الشقيري غير المرغوب فيه، والمفجوع بأهل القمة «كوننا لاجئين لا يحرمنا من حقنا في تقرير مصيرنا، ونحن لا نقبل أن نكون تحت وصاية أو تبعية»[134]، فاتحاً الطريق أمام تعزيز استقلالية الفكر السياسي الفلسطيني المتمرد على الفكر السياسي السلطوي السائد.

حق العودة والعنف الثوري

(1967 ـ 1982)

إذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة قد ولدت في مناخات تعثر المشروع القومي الوحدوي التحريري في النصف الأول من الستينيات، فإنها "تعمدت" في نيران المقاومة المسلحة التي أطلقتها حركة الفدائيين من عقالها فتية مندفعة. وخلال ثلاثين عاماً من مسيرتها النضالية (1964 ـ 1993) عملت الحركة الوطنية على تعزيز "الشخصية الوطنية" و"الكيانية السياسية" و"الوحدة الوطنية" بوصفها محاور رئيسية للفكر السياسي السائد الذي اعتمد شعار الكفاح المسلح وأنزله مكانة مقدسة دون منافس. وفي فترة "العنف الثوري" التي استمرت حتى عام 1982 طرأت تغيرات كبيرة على ديمجرافية اللاجئين العرب والمهاجرين اليهود نتيجة حرب حزيران/ يونيو 1967 واتسعت ظاهرة اللاجئين إلى مساحة عظمى تجاوزت الحدود الفلسطينية، وفي الوقت نفسه صار للاجئين الفلسطينيين الدور الأبرز في المواجهة، وحملوا على أكتافهم العبء الأكبر، وشكلوا وقود الثورة والمقاومة المسلحة.

أما مسألة حق العودة فقد احتلت مكاناً خاصاً في التفكير السياسي الفلسطيني، لكن زاوية الرؤية وطريقة المعالجة ودرجة الأولوية اختلفت من مرحلة إلى أخرى، حيث يمكن التمييز بين ثلاث مراحل: الأولى مرحلة ما بعد عام 1967؛ التي يمكن اعتبارها مرحلة الرومانسية الثورية حيث ساد نهج الكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهنا تداخل حق العودة باعتباره حقاً طبيعياً مقدساً في الثورة المسلحة دون أن يحقق تمايزه أو خصوصيته، فبقي أسير حرب التحرير الشعبية ورهيناً بنتائجها الموعودة «الثورة طريق العودة». والمرحلة الثانية ما بعد عام 1973؛ التي يمكن اعتبارها مرحلة الواقعية الثورية حيث تقدم النضال السياسي إلى جانب الكفاح المسلح وتبادلا التأثير والتفاعل، وهنا تبلور حق العودة باعتباره شعاراً وطنياً رئيسياً يتصدر البرنامج السياسي المرحلي مع شعاري الدولة المستقلة وتقرير المصير. أما الثالثة فمرحلة ما بعد عام 1975؛ إذ برز فيها دور العمل الدبلوماسي لتوفير الشرعية الدولية للنضال الوطني الفلسطيني عسكرياً وسياسياً، حيث حظي حق العودة بمكانة دولية متميزة أعادت لقضية اللاجئين بعدها السياسي القانوني.

أولاً: حق العودة والشرعية الثورية (الكفاح المسلح)

إذا كان إطلاق الرصاصة الأولى في مطلع عام 1965 قد أطلق معه التنافس بين الخطين القومي العتيد والوطني الوليد على الساحة الفلسطينية، فإن عشرات العمليات الفدائية المتفرقة عامي 1965 و1966 لم تكن هي التي حسمت التنافس، بل هزيمة الأنظمة العربية الرسمية في

حرب حزيران/ يونيو 1967 هي التي أدت إلى إضعاف نفوذ المراكز والأحزاب القومية، وبالتالي تراجع التفكير السياسي القومي أمام التفكير السياسي الوطني على المسرح السياسي الفلسطيني، والذي توج بسيادة حركة فتح والفصائل الفدائية على منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت بمنزلة الكيان السياسي والمعنوي للفلسطينيين.

في هذه المرحلة حدث تحول كبير في الفكر السياسي العربي تجلى بالانتقال من شعارات الحرب القومية ومعركة التحرير واستعادة فلسطين إلى شعار إزالة آثار العدوان، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني. وقد عبَّرت مداولات أول مؤتمر قمة عربي عقد بعد هزيمة يونيو/ حزيران 1967 في الخرطوم عن حجم هذا التحول، أما اللاءات الرافضة للمفاوضات والصلح والاعتراف بالكيان الإسرائيلي والصادرة تحت الضغط الفلسطيني[135]، فقد أدت دور المسكّن أو المظلة التي مررت تحتها ترتيبات القبول بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، الذي كرس القضية باعتبارها نزاعاً بين الدول العربية وإسرائيل، مع دعوة غير محددة وملغومة «لتسوية عادلة لقضية اللاجئين»[136]. وقد أكد العاهل الأردني الراحل الملك حسين ابن طلال على هذا التوجه العربي الجديد في مشروع النقاط الست للتسوية الذي طرحه عام 1969 ودعا فيه إلى «قبول تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»[137].

صحيح أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تعني للفلسطينيين هويتهم وشخصيتهم وكيانهم الوطني، لكن الفصائل الفدائية أضافت إلى تلك

الأبعاد الهوية النضالية والاستقلالية الوطنية والاعتزاز بالذات التي شكلت تعويضاً نفسياً ومعنوياً عما لحق بهم في زمن النكبة، سواء كانوا في مخيمات اللجوء أو في المدن والقرى الخاضعة للدول العربية.

وإذا كانت السمة العامة للموقف من حق العودة قد استمرت كما هي في المرحلة السابقة، أي إعادة اللاجئين إلى وطنهم عبر التحرير الشامل بالقوة المسلحة، انطلاقاً من قاعدة أن التحرير طريق العودة، وأن التحرير والعودة طريق الوحدة، فإنه يمكن التمييز بين محطتين في مسيرة الفكر السياسي اختلفت فيهما لهجة الخطاب الثوري وشكل التصور الفلسطيني للحل النهائي.

المحطة الأولى

كانت أبرز معالمها السياسية سيطرة فصائل العمل الفدائي على منظمة التحرير الفلسطينية، كما قيل في حينها، بوصفها خطوة على طريق تثويرها، وتحويلها كياناً وطنياً ثورياً يشكل طليعة ثورية مسلحة للحركة العربية التحريرية المنتظرة بجيوشها المعاد بناؤها وتجهيزها من جديد.

في هذه المرحلة الثورية وإن استمرت حالة الرفض الشاملة للقرارات والمشروعات الدولية إلا أن الرفض الفلسطيني أصبح أكثر تحديداً وأكثر شدة، تحت مظلة العنفوان الثوري أو الفتوة الثورية الفلسطينية، بعد الهزيمة العربية في حزيران/ يونيو 1967، والاستبسال الفلسطيني في معركة الكرامة ضد القوات الإسرائيلية في آذار/ مارس 1968 [138].

ونلاحظ في أدبيات هذه الفترة:

1. أن تعبيرات الرفض للمشروعات الدولية الواردة سابقاً في أدبيات حركة فتح والفصائل الفدائية الرئيسية الأخرى [139] جرى تضمينها في الميثاق الوطني الفلسطيني الجديد المعتمد من المجلس الوطني الفلسطيني الرابع الذي عقد عام 1968، حيث نصت المادة 21 على رفض «كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ورفض كل المشروعات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها»[140].

2. أن التركيز على هدف التحرير وتأهيل الشعب الفلسطيني للنضال والتضحية ليقوم بدوره الطليعي في الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية ورد في عدد كبير من مواد الميثاق الوطني (7 و8 و9 و10 و15 و22 و26 و30)، وحافظ الميثاق الوطني على الشعارات الثلاثة للميثاق القومي دون تبديل أو تغيير[141].

3. لم يرد تعبير "العودة" في الميثاق الوطني الفلسطيني إلا في المادتين 9 و26؛ في الأولى باعتبار أن العودة مرتبطة بالتحرير الشامل عبر الثورة المسلحة، وفي الثانية باعتبار العودة شرطاً لممارسة الشعب الفلسطيني حقه في الحياة الطبيعية وتقرير المصير والسيادة على الوطن المحرّر، وهكذا فإن "العودة" تكون لاحقة لاسترداد الوطن وتحريره، وتأتي سابقة لممارسة حق تقرير المصير.

4. استمر الموقف ذاته من مسألة العودة وقرارات الأمم المتحدة في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته من الرابعة حتى التاسعة،

وخلال هذه الفترة شمل الرفض بالإضافة إلى قراري مجلس الأمن 181 و194، القرار 242 الذي يتجاهل البعد السياسي للقضية الفلسطينية ويتعامل معها باعتبارها قضية لاجئين بحاجة إلى تسوية بين الدول العربية وإسرائيل. وقد امتد الرفض الفلسطيني لكل المشروعات والمقترحات الرائجة آنذاك كالدويلة الفلسطينية، والحكم الذاتي، ومبادرة روجرز.

5. إذا كانت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني قد أعلنت – إضافة لما جاء في الميثاق الوطني – عن رفض القرار 242 لأنه إضافة لأسباب عديدة «ينطوي على الاعتراف الواقعي (بإسرائيل) مما يتناقض وحق الشعب العربي الفلسطيني المطلق بكامل وطنه»[142]، فإن الدورة الخامسة التي عقدت في القاهرة في 4 شباط/ فبراير 1969 قد أكدت «التصدي بحزم لكافة الحلول السلمية والاستسلامية ورفض كافة الاتفاقيات والقرارات والمشروعات التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني الكامل في وطنه بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة، وقرار 242، والمشروع السوفيتي والمشروعات المشابهة»[143].

6. في الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة أيضاً في أيلول/ سبتمبر 1969 اتفقت الفصائل الفدائية على «رفض شعب فلسطين للحلول السلمية والتصفوية والاستسلامية بما فيها المؤامرات الرجعية الاستعمارية لإقامة دولة فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية»[144]، لكنها في الدورة السابعة للمجلس

التي عقدت في القاهرة في حزيران/ يونيو 1970 والتي طغت عليها أجواء الاشتباكات بين الفدائيين والسلطات في الأردن ولبنان، أعلنت تشكيل اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتكون عوناً للجنة التنفيذية في تنفيذ مهماتها وفي «التصدي للحلول الرامية إلى تصفية قضية فلسطين»[145].

7. إضافة إلى تأكيد الفصائل الفدائية رفض القرار 242 فإن الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في عمّان في آب/ أغسطس 1970 أكدت رفضها القاطع ومقاومتها الحازمة «للمؤامرة الأمريكية المسماة مشروع روجرز» ورفض المؤامرات الاستعمارية والرجعية لتمزيق وحدة الشعب والأرض والمصير، والتصدي لتمرير الحلول التصفوية وإقامة دويلات عميلة[146]، وطلبت ألا يقتصر الرد على رفض الحلول الاستسلامية والمؤامرات التصفوية بل التصدي العملي لها. أما الدورة الثامنة للمجلس التي عقدت في القاهرة في آذار/ مارس 1971 فقد ركزت على رفض الدعوة لإقامة دولة فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية، على اعتبار أنها تقع في نطاق تصفية قضية فلسطين[147]، وهو ما أكدته الدورة التاسعة للمجلس التي عقدت في القاهرة في تموز/ يوليو 1971 والتي تضمنت قراراتها تجديد الرفض الحاسم «لجميع الحلول السلمية والاستسلامية والمشروعات التي تتعرض للحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني»[148].

المحطة الثانية

كانت أبرز معالم هذه المحطة انتكاسة المشروع الثوري الفلسطيني بفقدانه القاعدة الآمنة الرئيسية في الأردن، وانتقاله إلى سوريا ولبنان لإعادة بناء نفسه وتأسيس القاعدة الثورية الجديدة البديلة، وكذلك بروز مشروع المملكة العربية المتحدة الذي أعلنه الملك حسين عام 1972 بوصفه بديلاً سياسياً للمشروع الثوري الفلسطيني، ولجوء الفلسطينيين للتعبير عن أنفسهم أولاً بالعمليات الفدائية الخاصة (الخارجية والداخلية)، وثانياً بالبرامج السياسية ذات الطابع الاستقلالي.

ونلاحظ في أدبيات هذه الفترة الانتقالية:

1. استمرار حالة الرفض الشاملة العامة، ولكن بمفردات أقل حدة، واستمرار هدف التحرير الشامل والعودة المظفرة والثورة حتى النصر، وبالتالي الرفض القاطع لمشروعات التسوية الجديدة، كالدولة المستقلة والمملكة العربية المتحدة، ولكن بلغة سياسية غير متوترة، وبتفضيل المفاوضات على الصدامات في الساحة السياسية الداخلية. وتمكن ملاحظة هذا التطور في الاتجاه نحو التحليل والشرح للتطورات والأحداث والمبادرات التي ناقشها المجلس الوطني الفلسطيني في دورتيه العاشرة والحادية عشرة وفي المؤتمر الشعبي الفلسطيني[149].

2. دفعت الهزيمة العسكرية للفصائل الفدائية في الأردن والحاجة إلى سند دولي ودعم خارجي القوى السياسية الرئيسية للتفكير بواقعية

أكثر والتحرك بمرونة أكثر من السابق، وهنا دخل على الفكر السياسي الفلسطيني مشروع إقامة الدولة الديمقراطية على كل فلسطين بعد أن كان مجرد فكرة، في محاولة لتقديم تصور فلسطيني لحل المسألة اليهودية بعد التحرير. وقد أقر المشروع رسمياً في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة في آذار/ مارس 1971، حيث أشير إلى أن دولة المستقبل في فلسطين المتحررة هي الدولة الديمقراطية الفلسطينية[150].

3. حاول الملك حسين استثمار الوضع العسكري الصعب لمنظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق مكاسب سياسية فأعلن في 15 آذار/ مارس 1972 مشروعاً لإقامة المملكة العربية المتحدة بدل المملكة الأردنية الهاشمية على أساس اتحاد فدرالي (بين قطرين مستقلين ذاتياً هما الأردن وفلسطين) برئاسته، مؤكداً أنه تشاور مع «ممثلي الشعب ورجالاته في الضفتين وقادة الرأي ورجال الفكر فيهما»[151].

4. لم تكتف قيادة المنظمة بإعلان رفضها للمشروع المذكور، بل دعت إلى دورة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني (الدورة العاشرة التي عقدت في القاهرة في نيسان/ إبريل 1972) لرفض المشروع، وعقدت مؤتمراً شعبياً موسعاً مرافقاً لدورة المجلس الاستثنائية حضره أكثر من خمسمئة شخصية من مختلف المناطق الفلسطينية، أكد المشاركون فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني الذي يقرر مصيره دون وصاية من أحد. وقد ربط المؤتمرون والمشاركون بين مشروع المملكة العربية المتحدة ومشروع إسرائيل

للانتخابات البلدية والمحلية في الضفة الغربية، مؤكدين أن المشروعين «إنما هما وجهان لعملة واحدة»[152].

5. أمام أخطار واستحقاقات مشروع المملكة العربية المتحدة والصراع السياسي مع الملك حسين على النفوذ في الضفة الغربية، اعتمدت الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة في كانون الثاني/ يناير 1973 برنامجاً سياسياً وخطة عمل مرحلي، وركزت على أهمية تشكيل جبهة وطنية متحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتنسيق العمل العسكري والنضال الجماهيري «لتعبئة طاقات الجماهير ومضاعفتها بالتصدي الثوري لمجمل المؤامرات»[153].

6. عكست الدورة العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني والمؤتمر الشعبي الفلسطيني المرافق لها، وكذلك الدورة الحادية عشرة للمجلس هذا التطور الجديد في التفكير السياسي الفلسطيني، أي الاتجاه نحو العمل السياسي والجماهيري، من خلال البرامج السياسية والتنظيمية المرحلية التي جرى اعتمادها بما يتفق مع الميثاق الوطني والقرارات السابقة للمجلس الوطني الفلسطيني، لكن المرحلية هنا لم تكن قد أخذت بعدها السياسي كاملاً، ولم تكن قد تبلورت في مشروع سياسي ناضج[154].

وعلى ضفاف العمليات الفدائية والاشتباكات الحدودية والإغارات المتبادلة مع الإسرائيليين جرت مجموعة من العمليات الخاصة الخارجية، التي راوحت بين اختطاف الطائرات، وحجز الرهائن، والاغتيالات،

والعمليات العسكرية النوعية التي لفتت الانتباه إلى القضية الفلسطينية، وشكلت إعلاناً صارخاً ومسموعاً في العالم كله، عن مشكلة اللاجئين وخصوصاً في السنوات الأولى للمقاومة.

وبصرف النظر عن السلبيات والخسائر التي لحقت بالثورة الفلسطينية من جراء عدد من تلك العمليات التي صنفت في خانة "الإرهاب الثوري" فإنها من ناحية أخرى لفتت أنظار العالم إلى مشكلة اللاجئين ومعاناة الفلسطينيين بطريقة مباشرة، ورفعت الروح المعنوية لدى القطاعات الشعبية المحبطة في المخيمات خاصة، كما شكلت تعويضاً نفسياً للفلسطيني المضطهد المقهور المطارد وأعطته إحساساً بالندية، ولكن لم تتجاوز علاقة تلك العمليات باللاجئين وحق العودة هذه الحدود[155].

ثانياً: حق العودة والبرنامج الوطني (النضال السياسي)

كان من الطبيعي أن يشكل النضال السياسي في هذه المرحلة امتداداً للنضال العسكري، وأن تتداخل التكتيكات العسكرية والسياسية، وأن تتقيد الحركة الدبلوماسية المنطلقة بقوة على المسرح الدولي بدعم عربي كبير، بالشروط والمحددات المعتمدة من المرحلة السابقة، وبخاصة أن الفكر السياسي العربي كان قد استقر عام 1970 - بقبول مصر في ظل قيادة الرئيس جمال عبدالناصر مشروع روجرز، وسوريا في ظل قيادة حزب البعث القرار 242 - على مفاهيم جديدة تتجاوز تحرير فلسطين واستعادة حقوق شعبها إلى استرداد الأراضي العربية المحتلة عام 1967 ودعم حقوق الشعب الفلسطيني.

لقد كانت السمة العامة للموقف من حق العودة في هذه المرحلة النظر إليه من منظور السلطة الوطنية المقاتلة باعتباره خطوة مرحلية مؤدية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشعب الفلسطيني. لكن التعاطي المباشر مع خيار التسوية السياسية كان يفترض تحديداً لبرنامج السلطة الوطنية ولمفهوم حق العودة في الزمن الجديد؛ زمن الواقعية الثورية السياسية لا الرومانسية الثورية العنفية.

وفي هذه المرحلة التي اختلطت فيها المعارك العسكرية بالإنجازات السياسية بالمكاسب الدبلوماسية، نزل حق العودة من مكانته المقدسة غير القابلة للنقاش ليصبح واحداً من الأهداف لا سيِّد الأهداف. ويمكن التمييز بين محطتين رئيسيتين في مسيرة التفكير السياسي الفلسطيني:

المحطة الأولى (1974 - 1978)

كان أبرز معالم هذه المحطة تبلور البرنامج السياسي المرحلي باعتباره «إمكانية واقعية»، وفيها برز حق العودة باعتباره أحد الأهداف الثلاثة الرئيسية للمشروع السياسي المرحلي؛ ونقصد العودة وتقرير المصير وإقامة السلطة الوطنية، بعد أن كان حق العودة قد توارى خلف هدف "التحرير" في شعارات منظمة التحرير الفلسطينية الثلاثية (وحدة وطنية، وتعبئة قومية، وتحرير).

ونستطيع في هذه المحطة التميز بين تيارين رئيسيين في الفكر السياسي الفلسطيني:

الأول: التيار الرسمي المتمثل في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتزعمته حركة فتح وضم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ومنظمة الصاعقة (البعثية)، الذي وجه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة التي عقدت في حزيران/ يونيو 1974 لإقرار البرنامج السياسي المرحلي ذي النقاط العشر؛ وهو البرنامج الذي أكد هدف إقامة سلطة وطنية مستقلة "مقاتلة" مع استمرار رفض أي مشروع كيان فلسطيني «يكون ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة»[156]. هنا ورد "حق العودة" باعتباره شرطاً فلسطينياً لا يجوز التنازل عنه في التسوية السياسية الجارية.

وأكدت ذلك أيضاً الدورة الثالثة عشرة للمجلس التي عقدت في آذار/ مارس 1977 والتي جعلت "حق العودة" في مقدمة حقوق الشعب الفلسطيني التي تستدعي مواصلة النضال كتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني[157]، آخذة في الاعتبار طبيعة المرحلة وظروفها وانعكاساتها. ومنذ تلك الدورة أصبحت التقارير السياسية للجنة التنفيذية (التي يقدمها رئيس الدائرة السياسية) تضع على رأس بنودها «التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. . .»[158].

الثاني: التيار المعارض لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وهو تيار الرفض الذي تزعمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وضم الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير العربية، والذي استند في مسوغات رفضه لمشروع السلطة الوطنية إلى اقتناعه بأن ثمن قيام هذه السلطة على بعض أراضي فلسطين سيكون تنازلاً عن الحقوق التاريخية

للشعب الفلسطيني في فلسطين وقبولاً بشرعية الكيان الصهيوني. واستمر التيار في خطابه السياسي الرافض بقوة «لكل الحلول التسووية والتصفوية» والقرارات التي تلغي «حق شعبنا في كامل أرضه»[159].

وقد حاجّ أصحاب هذا الاتجاه بأن موازين القوى الناتجة عن حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 لا تؤدي إلى تسوية عادلة أو منصفة أو غير مشروطة، وأن السلطة الوطنية الموعودة ستشكل إجهاضاً للكفاح المسلح وستقطع الطريق على الهدف الاستراتيجي. وقد رأى الرافضون أن البرنامج السياسي المرحلي لن يستطيع حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات وأن السلطة الوطنية المطروحة لن تؤمّن حق العودة، أي أن المشروع سيؤدي بالتالي إلى قطع الطريق على هدفي العودة وتقرير المصير.

وفي الجدال الذي احتدم بين القوى السياسية الفلسطينية، والذي وصل إلى حد العنف في بعض الحالات، وقف التياران أمام السؤال المحرج التالي: هل هناك إمكانية لقيام سلطة وطنية مقاتلة ناتجة عن تسوية سياسية دولية، لكن دون صلح أو اعتراف أو حدود آمنة مع إسرائيل، كما روج تيار القبول؟ وهل هناك إمكانية لرفض وتجاوز وإحباط «كل الحلول التسووية والتصفوية والقرارات» التي تلغي حق شعبنا في كامل وطنه، كما روج تيار الرفض؟

لكن الوقفة لم تطل كثيراً لأن التطورات اللاحقة أخرجت الطرفين من مأزق الإجابة عن السؤال الصعب، فالحرب الأهلية اللبنانية وحّدت

الفلسطينيين في استهدافاتها، ومبادرة الرئيس المصري أنور السادات السلمية تجاه إسرائيل بدّدت النتائج المتوخاة من حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، فبدّدت إسرائيل بالتالي أحلام أصحاب البرنامج السياسي المرحلي في سلطة وطنية مقاتلة، وعقلنت تيار الرفض بوضعه على سكة البرنامج السياسي.

المحطة الثانية (1979 ـ 1982)

كانت أبرز معالم هذه المحطة العودة إلى برنامج الإجماع الوطني من جديد، بعد أن تراجعت إمكانيات قيام سلطة وطنية تخرج من رحم تسوية سياسية عربية ـ إسرائيلية برعاية دولية عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، مما دفع التيارين الفلسطينيين (الرفض والقبول) إلى الالتقاء على وثيقة طرابلس التي رفضت مبدأ الصلح والاعتراف والتفاوض مع الكيان الإسرائيلي، وأنهت أربع سنوات من التمزق الوطني والتناحر السياسي[160].

وفي ظل توافق سوري ـ عراقي جاء المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة التي عقدت في دمشق عام 1979 بلغته المتشددة ليعلن مجدداً «التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة وحقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة دون قيد أو شرط . .» ورفض الاتفاقيات والقرارات التي لا تعترف بتلك الحقوق أو تنتقص منها، وفي مقدمتها طبعاً مشروع الحكم الذاتي «لأنه يكرس الاستعمار الاستيطاني الصهيوني»[161].

وفي ظل إجماع عربي على رفض اتفاقيات كامب ديفيد عقد المجلس الوطني الدورة الخامسة عشرة في دمشق أيضاً عام 1981 حيث واصل الرافضون أيضاً تثبيت مواقفهم ولغتهم السياسية في الخطاب السياسي الفلسطيني، وقد ساعدهم على ذلك عدة عوامل أبرزها:

1. فشل مشروع التسوية العربية الجماعية، واتجاه الرئيس السادات نحو الحل الانفرادي، مما أدى بمشروع السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الطريق المسدود.

2. توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وتجاهلها لمنظمة التحرير الفلسطينية واعتمادها مشروع الحكم الذاتي لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة لا الدولة المستقلة.

3. إعلان وثيقة طرابلس عام 1977 للوحدة السياسية والتنظيمية بين الفصائل الفلسطينية، وضبطها الحركة السياسية لقيادة المنظمة بمجموعة من الشروط.

4. توقيع الاتفاق القومي السوري ـ العراقي وقيام جبهة الصمود والتصدي، وإحياء الآمال بالمشروع القومي من جديد، ولو إلى حين.

5. احتدام التوتر بين الاتحاد السوفيتي آنذاك والولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، وتأثيره المباشر في الصراعات الإقليمية، الذي عكس نفسه على القضية الفلسطينية.

ثالثاً: حق العودة والشرعية الدولية (العمل الدبلوماسي)

بين غصن الزيتون الذي رفعه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات على منبر الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، واختراقه «الجدار الأوربي المنيع» في «عام الانتصارات الدبلوماسية الرائعة» 1979 [162]، مرّت خمس سنوات حافلة بالحركة الدبلوماسية الفلسطينية الواسعة والنشيطة والمثمرة وفي الجهات الخارجية كافة، وحقق الدبلوماسيون الفلسطينيون المدعومون عربياً ودولياً نجاحات متتالية على مستوى الأمم المتحدة ومنظماتها الإقليمية المتخصصة، والمنظمات السياسية الدولية والقارية والإقليمية، كان أبرزها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني وتكريسها كياناً سياسياً معترفاً به للفلسطينيين في الداخل والخارج[163].

ولم تكن هذه الإنجازات بغير ثمن، فكان الاعتراف بالشرعية الدولية ومقرراتها على حساب الاستراتيجية الثورية المعتمدة نظرياً، والبرنامج التحرري الطموح. وخلال هذه الفترة أطل الفلسطينيون عن قرب على الشرعية الدولية وتفاعلوا إيجابياً معها، تلك الشرعية التي طالما اعتبروها مصدراً للأوهام والتخدير وتصفية القضية.

لكن الشرعية الدولية التي تعامل معها الفلسطينيون هذه المرة ليست كتلك التي كانت تحت سيطرة الأمريكيين، فقد تطورت عناصرها كماً وكيفاً وتغيرت نظرتها إلى القضية الفلسطينية عموماً. وبالنسبة إلى موقف الشرعية الدولية من حق العودة يمكن أن نميز بين أربع مراحل:

المرحلة الأولى: إسقاط موضوع فلسطين من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1951، وإحالته إلى اللجنة السياسية الخاصة تحت بند «التقرير السنوي لمدير الأونروا» بدلاً من بند «قضية فلسطين»، وتكليف لجنة التوفيق الدولية بالعمل على تنفيذ القرار 194؛ إذ ظل شعب فلسطين غائباً عن المسرح الدولي، وكان المندوب الفلسطيني يدخل إلى قاعة المنظمة الدولية تحت عباءة أحد الوفود العربية، ويعقّب على تقرير المفوض العام لوكالة الأونروا، وليس أكثر من ذلك.

وظلت المنظمة الدولية تجدد لوكالة الأونروا، وتوصي مفوضها العام بمواصلة جهوده، وتحثّ الدول الأعضاء على دعم الوكالة مالياً، وتدعو لجنة التوفيق الدولية والأطراف المعنية إلى إيجاد وسيلة لإحراز تقدم في تنفيذ الفقرة 11 من القرار 194. وفي عام 1957 أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1456 مهمات لجنة التوفيق الدولية بعد تحويلها إلى «لجنة التوفيق الفلسطينية»[164].

المرحلة الثانية: منذ عام 1967 اتخذت الأمم المتحدة قرارات جديدة بخصوص مشكلة النازحين بعد حرب حزيران/ يونيو 1967 الذين أضيفوا إلى مشكلة اللاجئين، حيث أكد قرار مجلس الأمن 237 وجوب «تسهيل عودة السكان الذين فروا من المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية» وأوصى المجلس باحترام القرار 194 بخصوص لاجئي عام 1948[165].

وأيدت ذلك الجمعية العامة بقرارها رقم 2252 الصادر في 4 تموز/ يوليو 1967، الذي دعا الدول الأعضاء إلى مساندة وكالة الأونروا في المهمات

الطارئة الجديدة، وفي العام التالي تكررت القرارات في الاتجاه ذاته الداعي إلى عودة اللاجئين وفق القرار 194، والنازحين وفق القرار 237 [166].

المرحلة الثالثة: منذ عام 1969 دخل الاعتراف الدولي بحق العودة مرحلة جديدة مختلفة، حيث تلازم حق العودة في قرار الجمعية العامة رقم 2535 الصادر في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1969 بحق تقرير المصير في إطار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني [167].

وفي العام التالي ربطت المنظمة الدولية بين احترام تلك الحقوق غير القابلة للتصرف، وإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، مطالبة بالإسراع في إعادة المشردين إلى ديارهم، وهو ما نص عليه قرار الجمعية العامة رقم 2672 الصادر في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1970 [168].

وفي العام التالي أباحت الشرعية الدولية للفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة رقم 2787 الصادر في 6 كانون الأول/ ديسمبر 1971 ممارسة الكفاح المسلح في إطار حقهم في النضال من أجل استعادة حقوقهم أسوة بكل الشعوب المضطهدة والمستعمرة [169].

لكن المآخذ على تلك القرارات بما فيها قرار العودة 194 أنها كانت تصدر عن المنظمة الدولية عند بحث قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار اللجنة القانونية السادسة الخاصة بالشعوب المضطهدة وليس تحت عنوان سياسي مستقل خاص بقضية فلسطين.

المرحلة الرابعة: منذ عام 1974 اعترفت المنظمة الدولية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني رغم المعارضة الأمريكية الشديدة،

بأغلبية 105 أعضاء وفق القرار 321 الصادر في 14 كانون الثاني/ يناير 1974، وبعد إدراج "قضية فلسطين" من جديد على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد توج هذا الإنجاز بدعوة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية العامة استناداً إلى قرار الجمعية العامة رقم 3236 الصادر في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 الذي فتح الباب أمام سلسلة من القرارات التي شكلت تأكيداً على الشرعية الدولية وتطويراً لها، أبرزها[170]:

1. القرار 3375 الصادر في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975: الطلب إلى مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه القومية المشروعة، وحق العودة ضمنها بالطبع[171].

2. القرار 3376 الصادر في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975: تشكيل لجنة خاصة تعنى بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ومنها «حق الفلسطينيين المشروع في العودة إلى ممتلكاتهم ومنازلهم التي طردوا منها»[172].

3. القراران 31/ 20 و31/ 34 الصادران عن الجمعية العامة عام 1976: إضافة الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة إلى حقي العودة وتقرير المصير، وتأكيد شرعية النضال من أجل ذلك الاستقلال بالوسائل كافة[173].

4. لقد وضعت لجنة ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في أيار/ مايو 1976 تصورها لمفهوم حق العودة وإمكانيات تطبيقه على الشكل التالي[174]:

«إن حق الفلسطينيين الطبيعي وغير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم، حق يعترف به القرار 194 (د-3)، الذي أعادت الجمعية العامة تأكيده كل عام تقريباً منذ اتخاذه، كما أن مجلس الأمن اعترف بالإجماع بهذا الحق في قراره رقم 237 عام 1967، وتنفيذ هذين القرارين تنفيذاً عاجلاً كان يجب أن يتم منذ أمد بعيد.

وترى اللجنة، من دون المساس بحق جميع الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم، أن برنامج تنفيذ هذا الحق يمكن أن يتم على مرحلتين؛ تشمل المرحلة الأولى عودة الفلسطينيين النازحين نتيجة حرب حزيران/ يونيو 1967 إلى ديارهم، وتوصي اللجنة:

- أن يطلب مجلس الأمن التنفيذ الفوري لقراره 237 وعدم ربط هذا القرار بأي شرط.

- أنه يمكن استخدام موارد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، بعد تمويلهما وتفويضهما على النحو الملائم، للمساعدة على حل أي مشكلة سوف تنطوي عليها إعادة توطين أولئك العائدين إلى ديارهم، كما أنه في وسع هاتين الهيئتين أن تساعدا، بالتعاون مع البلدان المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية، على تحديد الفلسطينيين النازحين.

وتناولت المرحلة الثانية عودة الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عام 1948 وعام 1967 إلى ديارهم، وتوصي اللجنة:

- أن تشرع الأمم المتحدة في أثناء تنفيذ المرحلة الأولى وبالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثلة المؤقتة للكيان الفلسطيني، في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عام 1948 وعام 1967 من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا الأمر، وخصوصاً قرار الجمعية العامة 194 (د-3).

- أما الفلسطينيون الذين لا يختارون العودة إلى ديارهم، فينبغي أن يدفع لهم تعويض عادل ومنصف، وفقاً لما هو منصوص عليه في القرار 194 (د-3)».

يتبين مما سبق أن حرب عام 1967 أسفرت عن التطور الديمجرافي الثاني الأبرز على خريطة المهاجرين اليهود واللاجئين الفلسطينيين على حد سواء، حيث وصل إلى فلسطين بين حربي عامي 1967 و1973 أكثر من 180 ألفاً من اليهود، ووصل إليها خلال الفترة 1973-1978 حوالى 90 ألف يهودي ليصل عدد سكان إسرائيل اليهود ثلاثة ملايين نسمة[175]. وفي المقابل بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الداخل والخارج وبفضل موجات النازحين إثر احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة مليوناً ونصف مليون نسمة، توزعوا على خمس مناطق رئيسية، وتسعة وخمسين مخيماً[176]. وأضيف إلى اللاجئين الفلسطينيين في هذه المرحلة مجموعات أخرى من اللاجئين والمهاجرين العرب الذين اضطروا إلى ترك ديارهم إما نتيجة الاحتلال المباشر للمرتفعات (مرتفعات الجولان السورية) وإما نتيجة القصف والعمليات العسكرية (مدن القناة المصرية).

لكن إذا كانت هزيمة حزيران/ يونيو 1967 العسكرية قد تركت آثارها السياسية والنفسية على الدول العربية المعنية، فإنها بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني كانت كارثة في المجالات كافة، فقد وقعت فلسطين بكاملها تحت الاحتلال الإسرائيلي وكذلك مدينة القدس كلها ذات المكانة الخاصة، وأصبح الشعب الفلسطيني في معظمه أسير السيطرة الإسرائيلية المباشرة، مما انعكس على تطور التفكير السياسي الفلسطيني واتجاهه، حيث أصبح التصدي للاحتلال الصهيوني قضية كل الشعب الفلسطيني، اللاجئ والمقيم، في الداخل والخارج، ولقد تركت هزيمة عام 1967 آثارها على خريطة التوزع الديمجرافي للفلسطينيين بعد أن أضافت بعداً جديداً لمشكلة اللاجئين بتحول عدد جديد من المواطنين إلى لاجئين، وبتحول قسم من اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى لاجئين للمرة الثانية، هؤلاء وأولئك الذين شكلوا ظاهرة "النازحين" التي تركت أثرها السياسي على تطور الحركة الوطنية في الساحة الرئيسية (الأردن)، وعلى موقف المنظمة الدولية من القضية الفلسطينية(177).

إن علاقة اللاجئ الفلسطيني بالثورة وبالعنف الثوري لم تكن مجرد علاقة عاطفية بالشعار، بل كانت علاقة ميدانية مباشرة لأن الثورة على الأغلب قامت على أكتاف اللاجئين في الداخل والخارج، فكانوا هم وقودها الأساسي، وهم الشهداء والضحايا والمستهدفون، وقد كانوا الأكثر تضرراً وبخاصة اللاجئون في الخارج.

لقد شكلت معركة الكرامة التي خاضتها قوات حركة فتح (العاصفة) عام 1968 بشكل رئيسي نقطة تحول في سيادة التيار الوطني على بقية

التيارات[178]، ولم يكن التيار القومي وحده الذي تراجع، بل أيضاً التيار اليساري التقليدي الذي استمر يتبنى الموقف السوفيتي من القضية الفلسطينية حتى وقت متأخر، بينما انشغل التيار الإسلامي الذي كان قد تعرض لمجموعة أزمات في الزمن القومي في إعادة بناء قواه الذاتية وبناه الاقتصادية والاجتماعية التحتية[179]. لقد نظر التيار اليساري إلى قضية العودة من زاوية الحل السياسي والشرعية الدولية، ونظر إليها التيار الإسلامي من زاوية الحل الإسلامي والشرعية الجهادية المؤجلة، ورحَّلها التيار القومي لما بعد إزالة آثار العدوان واستعادة الأراضي العربية المحتلة.

ولاشك في أن القاعدة الشعبية الكبيرة التي حصل عليها التيار الوطني كانت في جزء منها على حساب قواعد التيارات الأخرى، التي التحقت بالوطنيين مباشرة، أو عبر منظمات وفصائل فدائية أو انسلاخات فردية، وحمل هذا التيار مفهومه التحرري لحق العودة الذي لم يكن يتعارض نظرياً مع مفهومي القوميين والإسلاميين أي العودة عبر التحرير والجهاد، ولكنه عملياً وضعه على نار الكفاح المسلح المباشر مزاوجاً بين معركة التحرير والعودة.

تداخل حق العودة في هذه المرحلة الرومانسية مع هدف التحرير، وتوارى خلف ضجيج البنادق والمدافع، لكن مع احتفاظه بمكانته المقدسة، وقد نُظر إلى الجوانب الإنسانية لقضية اللاجئين باحتقار وازدراء، وكذلك إلى بطاقة التموين الخاصة بالأونروا باعتبارها رمز الذل والمهانة، على قاعدة أن «هويتي هي بندقيتي». ويمكن القول إن قضية اللاجئين توزعت بين الشعارات الثورية الكبيرة، ولم تخضع للتدقيق القانوني والسياسي

والفقهي إلا في فترة متأخرة، فكان أغلب القادة والمسؤولين والمثقفين يجهلون تلك الأبعاد، ويترفعون عن الخوض فيها[180].

بعد التحاق القوميين واليساريين الجدد بالتيار الوطني ممثلاً بحركة فتح، حدث تداخل في التفكير السياسي للتيارات الثلاثة التي تفاعلت إلى حد الالتقاء على برنامج إجماع وطني شكل حق العودة إحدى ركائزه الثلاث تحت قيادة وطنية تمثلها حركة فتح يحتفظ فيها القوميون واليساريون بمقاعدهم البارزة، حيث تناوبت منظمة الصاعقة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على احتلال مرتبة القوة الثانية أو الفصيل الثاني في المنظمة، وفي هذه المرحلة بدأ التدقيق في البعد السياسي والدبلوماسي والدولي لحق العودة.

وهنا نلاحظ أن ممثلي الفكر القومي أو امتداده داخل الساحة الفلسطينية تقدموا على ممثلي تيار اليسار (منظمة الصاعقة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) في سنوات الكفاح المسلح في المرحلة الأولى، بينما تقدم اليساريون (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد تبنيها الماركسية) على ممثلي التيار القومي في سنوات النضال السياسي في المرحلة الثانية، حيث تأثر الفكر السياسي الفلسطيني والبرنامج الوطني بالمواقف والرؤى السوفيتية التي أجملتها مبادرة الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف المتضمنة «تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم والحصول على تعويض مناسب لممتلكاتهم وفق قرارات الأمم المتحدة»[181].

ونلاحظ أيضاً أن اللاجئين تحت وطأة الصراع والجدل بين تياري الرفض والقبول كانوا أكثر حساسية تجاه مشروعات التسوية السياسية والمبادرات الدبلوماسية، وكذلك تجاه مشروع النقاط العشر والبرنامج السياسي المرحلي؛ لاعتقادهم أن التسوية ستتم على حسابهم لأن التفسير الغالب للبرنامج المذكور أنه تعامل مع حق العودة منقوصاً بمعنى أنه حصر إقامة السلطة الوطنية بحدود الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فإن العودة أو مفهوم حق العودة ارتبط في إطار التسوية هذا، وليس في إطاره التحريري والتاريخي، الأمر الذي ظهر جلياً في زمن التسوية السياسية تالياً.

حق العودة في زمن التسوية

(1983 ـ 2000)

بعد تصدره برنامج الإجماع الوطني في المرحلة الماضية لم يلبث شعار حق العودة أن تراجع في المرحلة الجديدة إلى الوراء ليصبح رهين المشروعات والبرامج السياسية التي شهدتها المنطقة في ظل متغيرات فلسطينية وعربية ودولية شديدة القسوة قوية التأثير.

لقد واجه حق اللاجئين في العودة موقفاً صعباً في زمن التسوية، والمفارقة في هذا المأزق الذي وجد اللاجئون أنفسهم فيه أنه في الوقت الذي يفترض أن يقوم "السلام" بتسوية المشكلة التي تفاقمت بسبب "الحرب"، فإن الذي جرى كان عكس ذلك، حيث جاءت التسوية السلمية أو "عملية السلام" لتثقل كاهل اللاجئين، وتعطل استحقاق العودة، وتثير التباساً وضباباً حول حقهم التاريخي في فلسطين.

تتسم هذه المرحلة بسمات عامة ثلاث: الأولى هي التعاطي مع مشروعات التسوية السياسية وفق الأفكار الأمريكية (مبادرة الرئيس الأمريكي ريجان، والحوار مع واشنطن، والفدرالية، ومشروع مؤتمر قمة فاس، واللجنة السباعية العربية)، هذا التعاطي الذي تطور انخراطاً في عملية التسوية وفق الشروط الأمريكية ـ الإسرائيلية، وفي ظل متغيرات دولية وإقليمية درامية. وقد ارتبط حق العودة هنا "نظرياً" بمشروع الدولة المستقلة في إطار التسوية السياسية قيد الإنجاز، لكنه "عملياً" أحيل إلى جدول أعمال المستقبل بطريقة تعسفية كما سنرى.

والسمة الثانية تمثلت في الانقسام الحاد في الساحة الفلسطينية وفي الحركة الوطنية الذي عكس انقساماً في التفكير السياسي الفلسطيني، بين الثوري الجذري المتشدد، والسياسي الواقعي المعتدل، وقد تأسس الانقسام على قاعدة الطلاق الرسمي مع المشروع الثوري والبرنامج الاستراتيجي، وتحول البرنامج السياسي المرحلي في الممارسة إلى مشروع استراتيجي تجري مرحلته من جديد باسم الواقعية الوطنية – لا الواقعية الثورية – هذه المرة.

أما السمة الثالثة فقد تمثلت بالتباين الصارخ بين الشعار والممارسة، فإذا كانت معظم قضايا الفكر السياسي الفلسطيني والعربي عموماً (كالوحدة والتحرير والكفاح المسلح والاشتراكية والعدالة الاجتماعية) قد تكشفت عن المسافة الكبيرة التي تفصل بين الشعار والممارسة، وبين القول والفعل، وبين النظرية والتطبيق، فإن مسيرة قضية اللاجئين تكشفت هي الأخرى، ليس عن البون الشاسع بين الشعار المرفوع والممارسة الفعلية

فقط، بل أيضاً عن درجة من الاستهتار وعدم الجدية والتلاعب الذي لحق بشعار العودة عندما أخضع لاختبار الممارسة والتطبيق.

نرصد في هذا المبحث ثلاث محطات متميزة في مسيرة الفكر السياسي الفلسطيني؛ في الأولى كان البحث عن كيان فلسطيني ضمن إطار الكونفدرالية مع الأردن، وفي الثانية كان إعلان الدولة المستقلة على أراضي الانتفاضة الشعبية، وفي الثالثة إقامة سلطة ذاتية بشروط الإسرائيليين. كما نرصد مواقف القوى السياسية الفلسطينية من حق العودة على المستويات النظرية والسياسية والعملية، التي كانت محصلتها الفعلية عجز تلك القوى عن التقدم بقضية اللاجئين وحقهم في العودة خطوة واحدة إلى الأمام.

أولاً: حق العودة والتحولات السياسية (1983 ـ 1993)

يمكننا رصد ثلاث محطات رئيسية في مسيرة التفكير السياسي الفلسطيني وتطور الرؤية لقضية اللاجئين والمواقف من مسألة حق العودة في مرحلة ما بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام 1983، وهي كالتالي:

المحطة الأولى: كيان فلسطيني بشروط أردنية

شكلت الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت عام 1983 أكثر الدورات صخباً نتيجة الآثار المباشرة للخروج المأساوي من بيروت، لذلك خرجت بقرارات سياسية عامة لا تعبر عن حقيقة التوجه القادم، وفيما يخص قضية اللاجئين جرى تأكيد أن

حق العودة يقع في مقدمة «حقوق الشعب الفلسطيني» الثلاثية المعروفة (العودة، وتقرير المصير، والدولة المستقلة).

ولعل جديد "حق العودة" في هذه الدورة الترحيب بمبادرة الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف المتضمنة حق العودة، والتحفظ تجاه مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان التي تتنكر له «دون اعتبارها أساساً صالحاً للحل العادل والدائم»[182]، لكن هذا التحفظ لم يلبث أن تبخر عملياً، عبر الحوارات والاتصالات غير المعلنة مع الأمريكيين.

وإذا كان الإعلان السياسي لدورة المجلس الوطني الفلسطيني الإشكالية التي عقدت في عمَّان عام 1984[183]، قد تضمن تأكيد الحقوق الثلاثية للفلسطينيين، فإن الاتفاق الأردني - الفلسطيني المشترك (اتفاق عمَّان) عام 1985[184] الناتج عن أجواء التسوية الأمريكية نسف عملياً تلك الحقوق؛ إذ نسف الدولة المستقلة وحق تقرير المصير بالكونفدرالية مع الأردن[185]، ونسف حق العودة بالتعاطي مع مشكلة اللاجئين وفق القرارات الدولية أي إخضاعها لعملية التفاوض والمساومة اللاحقة.

وفي ظل التنازلات التي تطلبتها الموافقة الأمريكية على انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إلى الحوار ضمن إطار الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك[186]، كان من الواضح أن الحوار المذكور والتسوية على الطريقة الأمريكية تتجاوز مسألتي الدولة المستقلة والعودة. وإذا اعتبرنا أن مشروع الكونفدرالية هو امتداد لمشروع المملكة العربية المتحدة القديم، فإن الموقف الوطني الفلسطيني لم يستمر موحداً في رفضه للمشروع الجديد.

وهنا يمكننا التمييز بين نوعين من ردود الفعل تجاه سياسة قيادة المنظمة:

1. الانقسام الذي بدأ في حركة فتح بين المتشددين «التحريريين» وبين المعتدلين «التسوويين»[187]، الذي أدى إلى اصطفاف فصائل المعارضة في التحالف الوطني ثم جبهة الإنقاذ الوطني (حركة فتح-الانتفاضة، ومنظمة الصاعقة، والجبهة الشعبية-القيادة العامة، والحزب الشيوعي الثوري، ثم انضمت لاحقاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي).

2. الانقسام بين أطراف معسكر التسوية أنفسهم، بين قيادة حركة فتح/ المنظمة وأنصارها من ناحية، وفصائل التحالف الديمقراطي (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الحزب الشيوعي الثوري، وجبهة التحرير الفلسطينية) والقيادة المشتركة (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) من ناحية أخرى[188].

وإذا كان الموقف من "حق العودة" لم يتغير في التفكير السياسي الثوري لمعسكر جبهة الإنقاذ الوطني/ التحالف الوطني، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مشروع التحرير الشامل، ويشكل امتداداً للموقف التقليدي الثابت، فإن الموقف من "حق العودة" تباين بين أطراف معسكر التسوية؛ فالجبهتان الشعبية والديمقراطية رفضتا التنازل عن صيغة الأولويات الثلاث؛ حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، وهو ما تضمنه برنامج الإصلاح الديمقراطي الذي أصدرته القيادة المشتركة للجبهتين عام 1983، بينما كان لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وأنصارها موقف آخر مختلف[189].

ولم يغير من الأمر كثيراً ما أعلن عن عودة قيادة المنظمة إلى برنامج الإجماع الوطني من جديد، إثر انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1987 التي وصفت بدورة الوحدة الوطنية، والتي لم تعمر مفاعيلها السياسية وتمسكها بالحقوق الوطنية الثابتة والثلاثية وحق التمثيل المستقل للمنظمة أكثر من عام ونصف العام[190].

المحطة الثانية: دولة فلسطينية بشروط الانتفاضة

إذا اعتبرنا الانتفاضة الشعبية الأولى في فلسطين التي بدأت أواخر عام 1987 محطة بارزة في مسيرة النضال الفلسطيني أعادت الروح إلى منظمة التحرير الفلسطينية وأنقذتها من الوضع البائس الذي كانت تعيشه سياسياً، وخلقت توازناً في المعادلة الوطنية بإعادة الاعتبار للعامل الداخلي، فإنها من ناحية أخرى أدخلت تغييرات على طريقة تفكير القوى السياسية الفلسطينية، وأدخلت بالتالي مفرداتها الجديدة على القاموس السياسي الفلسطيني. فقد شهدت هذه المحطة بروز قوى سياسية متجددة بعد سنوات من التراجع والانكفاء، ونقصد التيار الإسلامي الجهادي، الذي تزامن ظهوره المهم مع انطلاقة الانتفاضة الشعبية، وحمل هذا التيار الذي مثلته حركتا المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي، فكراً مختلفاً واستراتيجية متميزة جعلت التيارات الأخرى أكثر حذراً وقلقاً، حيث تمترس الإسلاميون خلف شعار الجهاد المقدس باعتباره طريق التحرير والعودة وإقامة الدولة الإسلامية، ورفضوا «المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية باعتبارها مضيعة للوقت»[191].

وإذا كانت القوى السياسية اتفقت بمختلف توجهاتها الإسلامية والقومية والوطنية واليسارية على استثمار هذا التطور الاستراتيجي المهم، فإن نزوع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى التسريع في عملية الاستثمار السياسي للانتفاضة جعلها تقدم تنازلات ملحوظة في مجال حق العودة أثارت انتقاد معظم تلك القوى وقلقها.

فقد أحدثت الانتفاضة وتأثيراتها السياسية والدبلوماسية على المستوى الفلسطيني والإسرائيلي والمستويين العربي والدولي انطباعاً يصل إلى حد اليقين عند بعض الفلسطينيين بأن التركيز على هدفي "الحرية والاستقلال" سيقود حتماً إلى الدولة المستقلة، وأن برنامج الاستقلال والحرية أصبح قابلاً للتحقيق، لذلك أعطيت الأولوية لهدفي الحرية والاستقلال على هدف العودة، الذي تراجع إلى الوراء.

صحيح أن التفكير السياسي الفلسطيني في هذه المحطة لم يتخل عن خيار التسوية الأمريكي الذي كان معتمداً في المحطة السابقة، لكنه استبدل ركيزة "التمثيل المشترك" السابقة أي الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك بركيزة فلسطينية خالصة أي "التمثيل المستقل" قبل أن يتراجع عنها مرة أخرى في المرحلة التالية[192].

وفي الحالتين لم يتخل الأمريكيون عن شروطهم المسبقة للحوار مع الفلسطينيين، ولكن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أبدت الاستعداد للتخلي "مؤقتاً" عن المطالبة بـ "حق العودة" بتجاهله، أو القفز عنه، أو صرف النظر عنه ثمناً للاعتراف الأمريكي بمنظمة التحرير الفلسطينية

ولاستعداد واشنطن للتعاطي مع موضوعي الحرية والاستقلال على قاعدة قراري مجلس الأمن 242 و338 .

ورغم أن دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة التي عقدت في الجزائر عام 1988 ، قد أعادت التأكيد على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية الوطنية المستقلة ، فإنها بإعلان موافقتها على قرار التقسيم 181 وقراري 242 و338 ، وعزمها على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي كما جاء في المبادرة الدبلوماسية الفلسطينية وإعلان الاستقلال[193] ، تكون قد أحالت موضوع حق العودة على بند المستقبل الغامض ، حيث تراجع إلى الوراء حق العودة للاجئين في الشتات وحق تقرير المصير لكامل الشعب الفلسطيني وبناء دولته المستقلة .

وبرز في هذه المحطة التناقض بين الخطاب السياسي المعلن والممارسة التفاوضية الذي شكّل إحدى سمات العمل السياسي الفلسطيني في زمن التسوية . ولأن التفكير السياسي السائد لم يكن يعبر عن رؤية القوى السياسية كافة ، فقد رأينا أنه لم يمض سوى بضعة أيام على الإعلان النظري عن التمسك بالحقوق المذكورة حتى كانت القيادة السياسية الفلسطينية تضرب بها عرض الحائط ، سواء في خطاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في كانون الأول/ ديسمبر 1989 أو في المؤتمر الصحفي الذي عقده ياسر عرفات عقب خطابه ذاك ، والذي استجاب فيه للشروط الأمريكية .

كما أن القيادة المذكورة وافقت على تسوية سياسية شاملة تتضمن ترتيبات الأمن والسلام لكل دول المنطقة؛ وتلك الترتيبات تعني بالنسبة إلى إسرائيل بكل وضوح عدم السماح بعودة اللاجئين. ووافق المفاوضون الفلسطينيون كذلك على إحالة موضوع اللاجئين إلى «حل.. وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن» وتحديداً القرار 194؛ ليتكيفوا مع شروط الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني في الفترة من 19 كانون الأول/ ديسمبر 1988 ـ 21 حزيران/ يونيو 1990 [194].

وهكذا انفرط عقد التوافق الوطني السياسي المؤقت الذي ظهر في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة (دورة الجزائر)، وعاد الانقسام إلى داخل معسكر التسوية وبين أطراف القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة؛ فغدت الجبهتان الشعبية والديمقراطية في اتجاه، وحركة فتح والحزب الشيوعي في اتجاه آخر، وهو الانقسام الذي ظل مستمراً حتى يومنا الحاضر.

المحطة الثالثة: سلطة فلسطينية بشروط إسرائيلية

لم يكن الفكر السياسي الفلسطيني قد تمثل تماماً التغييرات التي أحدثتها الانتفاضة في أواخر الثمانينيات حتى أحدثت المتغيرات الإقليمية والدولية الخطيرة في أوائل التسعينيات (الهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم بعد انهيار التوازن الدولي، ورغبة واشنطن في إقامة نظام عالمي جديد أحادي القطبية تسيطر عليه تماماً) تغييرات إضافية على التفكير السياسي الفلسطيني؛ بل يمكن القول إنها كانت تغييرات ذات تعبيرات درامية،

طالت الموقف من قضايا التسوية السياسية، ومن حقوق الشعب الفلسطيني، وبخاصة الحقوق الثلاثة الأساسية (العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة)، وعمقت الانقسام السياسي داخل معسكر التسوية[195].

لقد تحول الهدف المركزي في الفكر السياسي السائد الذي يخشى عزم الأمريكيين على فرض مشروعهم الخاص بالتسوية الشرق أوسطية، ودور الفلسطينيين الهامشي والمحدود فيها، إلى الحفاظ على الذات (القيادية والوطنية)، وتحولت الوسيلة إلى كيفية إيجاد مكان فلسطيني في التسوية الأمريكية-الإسرائيلية بأي ثمن، وأحلَّ التفكير السياسي الجديد لأصحابه المساومة التكتيكية على الحقوق الوطنية الفلسطينية، والتنازل المؤقت عن تلك الحقوق للمشاركة في التسوية.

وإذا تجاوزنا النصوص الواردة في مقررات الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت عام 1991، ثم قرارات المجلس المركزي اللاحقة لها وخطاب رئيس الوفد الفلسطيني في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد الذي عقد في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، والنصوص المعلنة بين حين وآخر من الجولات التفاوضية التي تعيد التذكير بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، سنكتشف أن موضوع "حق العودة" جرى التضحية به في هذه المحطة عن طريق إحالته إلى المستقبل دون أي ضمانات سياسية أو قانونية أو دولية[196].

لقد جرت عملية إزاحة عقبة "حق العودة" عن طريق قطار التسوية، استجابة للاشتراطات الإسرائيلية من خلال الإجراءات التالية التي مكنت

إسرائيل من التهرب من المسؤوليات الأخلاقية والقانونية والاقتصادية المترتبة عليها بوصفها دولة محتلة[197] :

1. اعتماد الحكم الذاتي موضوعاً سياسياً مركزياً لمشروع التسوية، بدل الدولة الفلسطينية المستقلة.

2. إنجاز التسوية بين فترة انتقالية (مشروطة ومكبلة) وبين فترة لاحقة دائمة (ملتبسة وضبابية).

3. إحالة موضوع اللاجئين إلى المفاوضات متعددة الأطراف، حيث عوملت بوصفها قضية إنسانية إدارية وفنية ومالية.

4. تغييب قرارات الأمم المتحدة المواتية للفلسطينيين والضامنة لحقوقهم الوطنية، وعدم اعتبارها مرجعية للمفاوضات.

لقد انطلق قطار قضية اللاجئين الفلسطينيين من محطة مؤتمر مدريد في اتجاهين:

الاتجاه الأول: في مسار المفاوضات متعددة الأطراف الذي عقد اجتماعه الأول في موسكو، حيث كانت قضية اللاجئين خارج الأجندة التي اشتملت على موضوعات البيئة والتسلح والمياه والتنمية، لكن الدبلوماسية المصرية الداعمة للمفاوض الفلسطيني نجحت في اعتماد "لجنة عمل" خاصة بموضوع اللاجئين، اجتمعت في كندا لأول مرة في أواسط أيار/ مايو 1992. وإذا كانت رئاسة كندا تحمل مدلولها الخاص (التهجير والتوطين)، فإن اللجنة بعد اجتماعها الأول المثير، وطوال السنوات

اللاحقة، لم تتمكن من الوصول إلى نتائج حاسمة، لا بشأن التعريفات السياسية ولا التشخيص ولا الحلول المنشودة، وتحولت اللجنة إلى صيغة المنتدى الدولي المفتوح متعدد الأنشطة (دورات، واجتماعات، وندوات، ودراسات) ذات الطابع غير الرسمي وغير الملزم(198).

وعندما اصطدمت اللجنة بالمفهومين المتناقضين؛ المفهوم الفلسطيني-العربي من ناحية، الذي يرى معالجة قضية اللاجئين انطلاقاً من مبادئ القانون الدولي العام وقرارات مجلس الأمن الدولي (242 و338 و194) التي تكفل حق العودة، والمفهوم الإسرائيلي-الأمريكي من ناحية أخرى، الذي يرى المعالجة من خلال اتفاق الطرفين أساساً، واعتماد التأهيل والإسكان والتوطين بديلاً عن حق العودة، اتجهت مناقشات اللجنة ومداولاتها إلى خيار ثالث لا خلاف عليه، وهو البحث في وسائل وبرامج تحسين أوضاع اللاجئين، وقد اعتمدت بالفعل سبعة مشروعات في هذا المجال(199).

وتكمن المفارقة هنا في أن كلا الطرفين اعتبر الأمر لصالحه؛ فالعرب والفلسطينيون يرون هذه المشروعات مكسباً مادياً يحسِّن صورة التسوية في ذهن اللاجئين ويعيد إليهم بعض التوازن النفسي دون أن يتعارض مع حق العودة، في حين أن الغرب والإسرائيليين يرونها مكسباً سياسياً على طريق تنفيذ هدف الدمج في المجتمعات المحلية، إسكاناً وتوطيناً، الأمر الذي حذّر منه الرئيس السابق للمجموعة الفلسطينية في لجنة اللاجئين محمد الحلاج، مشيراً إلى أن التركيز على الدعم والمساعدة للاجئين سيفرغ القضية الفلسطينية من مضمونها السياسي والدولي، وسيخضعها لميزان

القوى ولرغبات الإسرائيليين، وقد أيده في مخاوفه سليم تماري منسق المجموعة الفلسطينية لاحقاً[200].

والاتجاه الثاني: في المسار التفاوضي الفلسطيني-الإسرائيلي المباشر العلني (المشتق من المسار الأردني-الإسرائيلي) سعى الوفد الفلسطيني جاهداً في الجولات التفاوضية الأولى إلى تحسين شروطه وتوسيع صلاحياته، ثم حاول في الجولة الرابعة التذكير بقضية اللاجئين وقرار 194، ولكنه جوبه بمعارضة إسرائيلية مما اضطره إلى تقديم مشروعه للحكم الذاتي في الجولة السادسة خالياً من أي ذكر لحق العودة، مكتفياً بالحديث عن «تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة، بما فيها حقه في تقرير المصير»[201].

لكن التفاوض الفلسطيني-الإسرائيلي المباشر السري الذي أنتج اتفاق المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي (اتفاق أوسلو) عام 1993، لم يعتمد قضية اللاجئين بوصفها قضية أساسية، وتعمد التعاطي معها بطريقة غائمة وضبابية، لذلك جاء التعرض لها في وثيقة أوسلو بشكل مقتضب وغامض، حيث لجأ المفاوض الفلسطيني إلى تكتيك الإرجاء واللاحسم، على اعتبار أن الهدف الأعظم هو الحفاظ على الذات بإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية ولو على بعض أرض الوطن.

لقد شكل التعاطي مع مسألة اللاجئين في اتفاق أوسلو انقلاباً على النهج الذي اعتمده التفكير السياسي الفلسطيني وتجاوزاً للشروط التفاوضية المعلنة، بل ترك آثاره السلبية المباشرة على أعمال لجنة اللاجئين

في المفاوضات متعددة الأطراف، لأن اتفاق أوسلو أحال قضية اللاجئين إلى جدول أعمال المستقبل؛ حيث أحيل موضوع نازحي عام 1967، إلى لجنة رباعية دائمة (مصرية ـ أردنية ـ فلسطينية ـ إسرائيلية) غرقت في خلافات حول التعريفات والمعلومات والأرقام والتصنيفات. وتم تأجيل موضوع لاجئي عام 1948 إلى مفاوضات الحل النهائي، التي افتتحت شكلياً في 5 أيار/ مايو 1996 بتنازل فلسطيني أولي في مجال المرجعية، أي تجاهل القرار 194.

وقد جاء اتفاق أوسلو عام 1993 والاتفاقات اللاحقة ليؤكد بشكل ملموس الملامح الجديدة في التفكير السياسي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وللسلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة عن تلك الاتفاقات، ورؤيتها التفاوضية الجديدة لقضايا اللاجئين الفلسطينيين التي عولجت «بقدر من الاستهانة وعدم الجدية» حسب رأي كبير المفاوضين الفلسطينيين إلى مؤتمر مدريد[202].

وقد انعكس ذلك على أعمال لجنة اللاجئين التي انحصرت بعد اتفاق أوسلو في تحويل بعض مسؤوليات اللاجئين في الداخل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي الخارج بتفضيل استيعاب اللاجئين في مجتمعات الشتات عن طريق الدمج والتذويب وتهجير بعضهم إلى دول الخليج العربية والدول الإسكندنافية وكندا والأمريكتين، كما تبين من الندوة التي نظمتها جامعة أوكسفورد في تشرين الأول/ أكتوبر 1996 حول الفلسطينيين في لبنان، والتي كانت فاتحة سلسلة من الندوات الأكاديمية والبحثية التي

تنظمها مراكز علمية وتمولها دول غربية وغرضها تقريب وجهات النظر العربية ـ الفلسطينية والإسرائيلية حول قضية اللاجئين عبر مسار تفاوضي غير دبلوماسي[203].

وفي المقابل، وعلى جبهة فصائل المعارضة جرت سلسلة من اللقاءات والحوارات بين التيارات الإسلامية والقومية واليسارية لإقامة علاقات جبهوية، يرمي كل طرف منها إلى الاستقواء بالآخر لتحسين مواقعه في الداخل أو الخارج في مواجهة قيادة حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية.

فقد جرت حوارات سياسية ثنائية بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وكل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب الفلسطيني في الفترة 1989 ـ 1991، على قاعدة القواسم المشتركة في دعم استمرار الانتفاضة ومواجهة مشروعات التسوية[204].

كما جرت حوارات سياسية ثنائية بين حركة حماس وكل من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة ومنظمة الصاعقة وحركة فتح ـ الانتفاضة وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي والحزب الشيوعي الثوري وحركة فتح ـ المجلس الثوري في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، على قاعدة رفض وإدانة «المشاركة في مؤتمر مدريد والدعوة إلى دعم الانتفاضة وتوحيد الصف الوطني»[205].

وقد أدارت حركة الجهاد الإسلامي التي كانت قد ظهرت على الساحة قبل حركة حماس ببضع سنوات حوارات مماثلة مع الفصائل المذكورة

جميعها، حيث أدى أمينها العام (السابق) فتحي الشقاقي[206] دوراً إيجابياً في تذليل العقبات أمام تشكيل التحالف الذي عرف أولاً باسم "تحالف الفصائل العشرة" ثم تحول لاحقاً إلى "تحالف القوى الفلسطينية" وضم لأول مرة الإسلاميين إلى جانب القوميين واليساريين. وجرى الحديث عن قاسم سياسي مشترك بمعارضة اتفاق أوسلو والتمسك ببرنامج الإجماع الوطني، ولكن دون اتفاق على برنامج مدروس وتكتيكات عملية لإسقاطه، أي دون الانتظام وفق تفكير سياسي موحد[207].

ثانياً: حق العودة بين الشعار والممارسة (1994 ـ 2000)

لقد أوضح اتفاق أوسلو وملحقاته التغييرات الجذرية التي لحقت بالتفكير السياسي الفلسطيني في نظرته إلى الحقوق الوطنية السياسية للشعب العربي الفلسطيني وفي معالجته للقضايا المتعلقة بهذه الحقوق؛ إذ تعتبر النظرة إلى قضية اللاجئين والموقف من "حق العودة" مثالاً صارخاً على ما لحق بالتفكير السياسي الفلسطيني من تبديل وتغيير وتشويش وارتباك وصل في بعض اللحظات إلى حد التشويه، الأمر الذي يدفعنا لاستعراض مواقف التيارات والقوى السياسية المختلفة التي تشكل الحركة الوطنية الفلسطينية وتعبر عن التفكير السياسي الفلسطيني الراهن، في ثلاثة مستويات؛ نظرياً وسياسياً وعملياً، تمهيداً لوضع يدنا على جذر الخلل قبل أن نبدأ برسم تصور للمعالجة.

1. الموقف النظري؛ الحق التاريخي

نشير أولاً إلى أن الساحة السياسية الفلسطينية التي انقسمت بعد اتفاق أوسلو عام 1993 إلى جبهتين متقابلتين؛ جبهة السلطة الوطنية الفلسطينية

وأتباعها ومشايعيها، في مقابل جبهة المعارضة بتياراتها الإسلامية واليسارية والقومية، شهدت مع تطورات التسوية المتسارعة اصطفافات جديدة، ولم يعد الموقف من قضية اللاجئين وحق العودة متناغماً، بل يمكن التمييز موضوعياً بين ثلاثة مواقف تحملها ثلاثة تيارات هي: السلطة، والمعارضة المعتدلة، والمعارضة المتشددة.

من الناحية النظرية، واستناداً إلى النية الطيبة المعبر عنها بأساليب مختلفة، فإن جميع الأطراف مازالت تتحدث عن الحق التاريخي الوطني والقومي في فلسطين، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم التي أخرجوا منها، واستمرت التيارات الثلاثة تزعم في أدبياتها عدم تخليها عن "حق العودة"؛ فالسلطة الوطنية الفلسطينية تنفي تخليها عن الحق التاريخي وعن حق العودة. ولعل أدبيات حركة فتح وخطابات المسؤولين الجماهيرية وأحاديثهم داخل الغرف والصالونات المغلقة مازالت تصف كل التحولات والتغيرات والتنازلات التي جرت باعتبارها خطوات تكتيكية(!) أو مرحلية ناتجة عن «اتفاق الضرورة»، بل إن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية تعهد عام 1998 علانية لأبناء المخيمات بأن يبقى «حق العودة بالنسبة إلينا في منزلة المقدسات»[208].

وما فتئت المعارضة المعتدلة (وبشكل رئيسي الجبهتان الديمقراطية والشعبية) تعلن طوال السنوات الماضية، منذ اتفاق أوسلو، تمسكها بحق العودة باعتباره رأس برنامج الإجماع الوطني، وتجاهر ليلاً ونهاراً باعتمادها ثلاثية الأهداف الوطنية (العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة).

ولم تسجل المعارضة المتشددة أيضاً (فصائل تحالف القوى الفلسطينية بشكل رئيسي) من الناحية النظرية تراجعاً واحداً عن الأهداف والثوابت والمنطلقات، ولم تقدم على تعديل بنود البرنامج الاستراتيجي التحرري العتيد أو تغييبها أو تغييرها، وهي - في اعتقادي - لا تعاني الازدواجية النظرية ـ السياسية، لأنها تتعامل بالشعارات والثوابت والأهداف الكبرى فقط، فالعودة التي تتصدر على سبيل المثال شعار الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة واستراتيجيتها الثورية قلما تجدها بين مفردات الخطاب السياسي اليومي[209].

2. الموقف السياسي؛ الممارسة التفاوضية

من الناحية السياسية تواصل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي تجاوزت الحقوق الوطنية وبشكل خاص حق العودة في مداولات وحوارات ومفاوضات مدريد وأوسلو السير على النهج ذاته، بعد تحولها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها تعود بين حين وآخر إلى إثارة الموضوع لأسباب تكتيكية كلما واجهت إشكالية أو استعصاءً في مفاوضاتها لتطبيق الاتفاق الانتقالي.

ومع التقدير لشهادة المفاوض الفلسطيني إلياس صنبر في لجنة اللاجئين، الذي نفى أن يكون قد «تعرض للضغط من قبل السلطة للتنازل عن حق العودة أو المساومة عليه واستبداله بمكسب آخر»[210]، فإن مواقف السلطة تجاه مسألة اللاجئين خلال السنوات الماضية راوحت بين المرونة والسلبية والتغاضي والتنازل عما كانت قد تعهدت به سابقاً أمام الرأي العام.

ويمكننا التمييز بين مستويين لدى السلطة في التعاطي التفاوضي مع قضية اللاجئين؛ في المستوى الأول يجري استثمار القضية في إطار المناكفات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والإسرائيليين لتعزيز سلطتها المحدودة، وتوسيع هامش سيادتها المنقوصة، أي أن موضوع اللاجئين وفق هذا المنهج قابل للمساومة في اللحظة الحاسمة في جولات مفاوضات الحل النهائي. ويجري في المستوى الثاني استثمار قضية اللاجئين في المناكفات مع الدول العربية وعلى الساحة الدولية لاستدراج الاعتراف العربي والتعامل مع السلطة باعتبارها المرجعية الوحيدة للفلسطينيين، ولتأكيد وجودها الفعلي السياسي (لبنان مثالاً)، وللحصول على المساعدات المالية والمعونات الدولية (الأونروا مثالاً).

كما يمكن تبين أربعة مؤشرات للسلطة الفلسطينية إزاء مسألة اللاجئين وحق العودة تدعو إلى القلق:

الأول: وثيقة عباس - بيلين (تشرين الثاني/ نوفمبر 1995) حول قضايا الحل الدائم وإنهاء الصراع؛ إذ لم تعترف هذه الوثيقة للفلسطينيين بحق العودة، لكنها لا تمنعهم من المطالبة به كما لا تمنع إسرائيل من رفضه[211].

الثاني: بيان السلطة التنفيذية أمام المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب في أولى جلساته، وقد تجاهل قضية اللاجئين في متنه وقفز عن حق العودة، مما استدعى احتجاج بعض أعضاء المجلس[212].

الثالث: خطاب محمود عباس (أبومازن) في جلسة افتتاح مفاوضات المرحلة النهائية (الحل الدائم) في أيار/ مايو 1996، بعد تعديل

الميثاق الوطني الفلسطيني، وقد تجاهل فيه القرار 194 بناءً على اشتراط إسرائيل[213].

الرابع: اجتماع عمّان للدول المانحة والمضيفة للاجئين في أيلول/ سبتمبر 1996 الذي لم يتطرق فيه ممثل فلسطين أسعد عبدالرحمن إلى حق العودة عند مناقشة قضية اللاجئين[214].

أما الاتجاه المعتدل في المعارضة فرغم تمسكه بالحقوق التاريخية الوطنية للشعب الفلسطيني، واعتباره حق العودة هدفاً رئيسياً للنضال الوطني، فإنه سياسياً وافق على إخضاعه لمقررات الشرعية الدولية؛ فعلى سبيل المثال، طالبت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في نيسان/ إبريل 1992 بالعمل على استعادة قضية اللاجئين لتوضع على جدول أعمال المفاوضات الثنائية في واشنطن، على اعتبار أنها جزء أصيل مكمل لجدول الأعمال[215]، وكذلك فعلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في شباط/ فبراير 1993، على أساس أن حق العودة كان – ومازال – يحظى بالأولوية في مهمات الجبهة النضالية[216]. كما استنكر الأمينان العامان للجبهتين نايف حواتمة وجورج حبش معاً تنكر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لحق العودة في مشروعها السياسي الذي قدمه آنذاك حيدر عبدالشافي في مفاوضات واشنطن[217].

وأكدت البيانات والقرارات والبرامج الصادرة عن المؤتمرات العامة والاجتماعات المركزية اللاحقة للجبهتين في الفترة 1993-1998 الالتزام ببرنامج الإجماع الوطني والتحرر الوطني الذي يشمل حق العودة، وفي

الوقت نفسه دعت إلى اعتبار قرارات الشرعية الدولية المرجعية السياسية لمفاوضات اللاجئين[218].

ومع ذلك يستطيع الباحث التقاط التمايز بين موقف الجبهتين، وخصوصاً في زاوية الرؤية المختلفة للشرعية الدولية؛ فالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تؤيد التسوية السياسية على أساس القرارات الدولية المحددة 242 و338 و194، بينما ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التسوية مستندة إلى كل القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية التي تكفل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتغطيها.

وأما المعارضة المتشددة فقد واصلت عبر صحفها وخطابات قادتها وبيانات تحالف القوى الفلسطينية (الذي يضم ثمانية فصائل بعد انسحاب الجبهتين الشعبية والديمقراطية) التركيز على الشعارات الثورية العامة والثوابت الوطنية وتحليل الصراع العربي - الصهيوني. واستمرت في تجنب التعاطي مع الشعارات والأهداف والتطورات التي تقع دون ذلك، مع بعض الاستثناءات المحدودة[219].

وتعتبر بعض فصائل تلك المعارضة في خطابها السياسي المعلن حق العودة «شعار حق يراد به باطل»، وتعتبر التركيز عليه يضر ببقية الأهداف الوطنية، ويضرب الوحدة الوطنية ويقسم الشعب الفلسطيني، كما ترى أن جاذبية شعار "حق العودة" تسهل على الآخرين «دس السم في الدسم». وتعتبر أن الحديث عن "حق العودة" تآمر على الكفاح المسلح، وبالتالي فإنه لا عودة بلا تحرير، ولا تحرير بلا كفاح مسلح، ولا كفاح مسلحاً دون استعادة منظمة

التحرير الفلسطينية لخطها الوطني التحرري[220]، بينما لا يذهب بعض فصائل التحالف الأخرى إلى هذا الحد، ويكتفي بإبداء الحذر من المبادرات والدعوة إلى مقاومة المشروعات البديلة لحق العودة[221].

ويستطيع الباحث أن يلاحظ أن الفصائل المعارضة ترفض الاعتراف بحقيقة المأزق الذي تعيشه وفشلها الذريع في تحقيق هدف إسقاط اتفاق أوسلو وإفرازاته، في حين أن الجماعات الأكثر معارضة بينها ترفض حتى الاعتراف بوجود فراغ سياسي في الساحة الفلسطينية تحت ذريعة أن «القوى الحية الرافضة للاستسلام مازالت موجودة» وترفض التعاطي مع الشرعية الدولية بحجة أن «تلك الشرعية لم تحقق للشعب الفلسطيني شيئاً طوال خمسين عاماً»[222].

3. الموقف العملي؛ المؤتمرات والمرجعية

كما رأينا في المرحلة السابقة، جرى تثبيت حق العودة في التفكير السياسي الفلسطيني باعتباره أحد الأهداف المرحلية الرئيسية الثلاثة على طريق الدولة الديمقراطية المنشودة بوصفها حلاً استراتيجياً، لكن عندما بدأ زخم الثورة يتراجع، وإمكاناتها تنحصر، وشعاراتها الوطنية تتهاوى الواحد تلو الآخر، أحسّ اللاجئون الفلسطينيون بالخطر وباتت أحلامهم الرهينة بالمشروع الثوري تتكشف عن مخاوف وهواجس متتالية تعززت على نحو متسارع.

فتولد أول المؤشرات من قلب الانتفاضة الشعبية عام 1987 عندما تقدم هدفا الحرية والاستقلال على هدف العودة، ولكن عزاء اللاجئين كان في

الاعتقاد أن الدولة المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ستكون جسراً للعودة. وجاء ثاني المؤشرات من قلب المبادرة الدبلوماسية الفلسطينية عندما أبدت القيادة الفلسطينية استعدادها للتخلي "النظري" عن حق العودة استجابة للشروط الأمريكية-الإسرائيلية لقبولها في التسوية. وتوالت المؤشرات على عتبة مؤتمر مدريد وبين مسارات واشنطن عندما قبلت القيادة الفلسطينية بشروط المشاركة وتشكيل الوفد الفلسطيني المفاوض والتمثيل وجدول الأعمال، تلك الشروط التي تجاهلت قضية الشتات وبدّدت حقوق اللاجئين[223].

فلم تعد قضية اللاجئين قضية رئيسية ونقلت إلى ملف القضايا الثانوية المؤجلة، كما لم تعد قضية مركزية للقيادة الفلسطينية، ورُحّلت إلى المفاوضات المتعددة والثنائية والدائمة توطئة لحلها على الطريقة الإسرائيلية بعد إخراجها من إطارها السياسي الوطني العام.

وأدرك اللاجئون الفلسطينيون بملايينهم الأربعة المنتشرة في العالم، وخصوصاً حول فلسطين وفي قلبها حيث التجمعات العظمى، أن التسوية السياسية الجائرة قامت على حساب قضيتهم وأن القيادة «تنازلت» عن حقوقهم، فاستبدلت حق العودة بسلطة ذاتية هزيلة لا هي مستقلة ولا هي ذات سيادة، وأنهم سيقعون بالضرورة ضحية الترتيبات المحلية والإقليمية للنظام العالمي الجديد.

وهكذا أصبحت الساحة الفلسطينية مهيأة لاستقبال الفكرة الجديدة القائلة بضرورة أن يعبّر اللاجئون مباشرة عن قضيتهم، وذلك عبر عقد «مؤتمر

العودة وتقرير المصير» التي أطلقها عدد من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاجتماع الإشكالي المثير للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في غزة في نيسان/ إبريل 1996، والذي ألغى العديد من مواد الميثاق الوطني الفلسطيني.

فالضرورة الموضوعية كانت تفرض نفسها بقوة نتيجة التطورات السياسية الضاغطة الناتجة عن تسارع مشروع التسوية في حينه، والاستعداد الذاتي متوافر بقوة نتيجة شعور ملايين اللاجئين بالإجحاف والتجاهل والإهمال. والفراغ السياسي يفتح ذراعيه نتيجة تراجع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عن حق العودة ولو مؤقتاً، وإدارة ظهرها للاجئين ولو مرحلياً، ونتيجة عجز قيادة المعارضة السياسية الفصائلية، بصرف النظر عن أسباب ذلك العجز.

لقد صارت التربة جاهزة للتفاعل مع الفكرة الجديدة، كونها تضع قضية اللاجئين على رأس أولوياتها، فجاءت الفكرة والمبادرة في الوقت المناسب والظرف الملائم رغم كل التحفظات والاعتراضات. لكن كيف تصرفت السلطة والمعارضة الفلسطينيتين تجاهها[224]؟

بالنسبة إلى السلطة التي رحّلت قضية اللاجئين إلى مفاوضات المستقبل، وتجاهلت حق العودة وأسقطت القرار 194 بناءً على رغبة الأمريكيين وإرضاءً للمفاوضين الإسرائيليين، فقد أُحرجت كثيراً من إثارة موضوع اللاجئين عن غير طريقها، وعبرت عن مخاوفها من أبعاد تلك الخطوة على العملية التفاوضية الدائرة وعلى مرجعيتها الوطنية؛ لذلك

سارعت إلى استباق الأمور لإحباط الحركة قبل تطورها، فعمد الرئيس ياسر عرفات إلى:

أ. تكليف مستشاره لشؤون اللاجئين عبدالله حوراني بتحويل شهر تموز/ يوليو 1996 إلى «شهر اللاجئين» حيث عقدت مجموعة من المؤتمرات الشعبية (الشكلية) في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة بهدف دعم اللاجئين وحقوقهم وتحسين مستوى معيشتهم لقطع الطريق على أي حركة سياسية تقوم بها قوى أخرى[225].

ب. تكليف حامل حقيبة اللاجئين أسعد عبدالرحمن بالحركة السياسية والميدانية في مناطق تجمعات اللاجئين لتشكيل لجان عمل والقيام بنشاطات تدعم سياسة السلطة، توجت في المؤتمر الوطني العام للاجئين الذي تحول إلى مهرجان شعبي للاحتفال بالرئيس ودعم السلطة من قبل ممثلي اللاجئين المعيَّنين، أكثر منه دعماً لحركة اللاجئين[226].

جـ. طلب تنظيم ندوات ونشاطات من قبل جامعة الدول العربية تتناول قضية اللاجئين وحق العودة، أبرزها اعتبار عام 1998 عاماً إعلامياً لقضية اللاجئين وتشكيل لجنة متابعة من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والعمل على إحياء لجنة التوفيق الفلسطينية.

أما بالنسبة إلى المعارضة المعتدلة فإن الموقف من الفكرة كان مختلفاً؛ فالموقف الإيجابي الأولي من مبادرة هشام شرابي وزملائه في الولايات

المتحدة الأمريكية بعقد «مؤتمر العودة وتقرير المصير»، الذي اتخذته الجبهتان الديمقراطية والشعبية منفردتين، لم يلبث أن تبلور في موقف سياسي موحد من المسألة.

ففي الندوة التي رعتها القيادة الموحدة للجبهتين حول «اللاجئين وحق العودة» التي عقدت في 21 أيلول/ سبتمبر 1996 جرى تأكيد دعم الدعوة إلى عقد مؤتمرات العودة على قاعدة سياسية واضحة ومحددة، مع تلازم حق العودة مع حق الاستقلال والدولة، وبعد أسبوعين تقريباً أي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر أعلنت القيادة الموحدة للجبهتين تأييداً حاسماً لمؤتمرات حق العودة شرط المحافظة على وحدة الشعب الوطنية والسياسية والتاريخية، وشرط بقاء حركة مؤتمرات اللاجئين حركة شعبية بعيدة عن تدخل السلطة من الداخل، وشرط أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية بصيغتها الائتلافية وبرنامجها الوطني مرجعية لمؤتمرات اللاجئين[227].

ولم تتوقف الجبهتان طوال الفترة التالية عن محاولة استثمار مبادرة المثقفين تجاه استعادة الفعل الشعبي الفلسطيني عافيته، عن طريق تطويرها وتفعيلها والانتقال بها من «دينامية الفكرة إلى دينامية الممارسة»[228].

ففي عام 1997 سعت الجبهتان نظرياً إلى تطوير «مبادرات النخبة» تجاه تحويلها إلى «محور العمل الوطني في الشتات» لكنها افتقرت إلى الآلية والإمكانات اللازمة، فبقيت الفكرة مكانها دون تقدم كبير[229]، ومع ذلك فإن الجبهتين أظهرتا جدية في التعامل مع التطورات المتعلقة بشؤون اللاجئين، سواء عبر البيانات والوثائق الحزبية أو عبر الموقف من الأزمة

المالية التي تعرضت لها وكالة الأونروا؛ إذ رأت الجبهتان أن الأزمة مفتعلة وأن تقليص خدماتها إلى اللاجئين ليس إلا خطوة باتجاه التحلل من الالتزام الدولي بقضية اللاجئين وتصفية حقهم في العودة[230].

لقد تعاملت الجبهتان بجدية مع موضوع وكالة الأونروا من زاوية مكانتها القانونية الدولية، والتزامها السياسي تجاه القضية وحقيقة الدور الذي تؤديه في حياة اللاجئين ومصير قضيتهم، لكنهما لم تفلحا في نقل دعوتهما «إلى قيام حركة شعبية للاجئين في أماكن تواجدهم للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم»[231] إلى حيز الوجود.

وقد اتخذت المعارضة المتشددة على الأغلب موقفاً معادياً منذ البداية ضد أفكار ومبادرات المثقفين والسياسيين المستقلين للدفاع عن حق العودة، ولعقد المؤتمرات الخاصة باللاجئين، معتبرة أن كل تلك النشاطات إنما هي تآمرية تستهدف استكمال الشق الثاني من اتفاق أوسلو لتصفية القضية الفلسطينية، إذ إنها تفصل تعسفاً بين حق العودة وتحرير فلسطين[232].

لقد هاجمت "الجماعات المتشددة" في المعارضة بشدة تلك الدعوات باعتبارها دعوات مشبوهة وأصحابها مشبوهين، واستخدمت في خطابها السياسي الدعائي تعبيرات بعيدة عن السياسة والجدال السياسي، وحاربت اللجنة التحضيرية لمؤتمر العودة وتقرير المصير التي شكلت في دمشق بمبادرة من بعض المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين[233].

ويستطيع الباحث التمييز بين ثلاثة اتجاهات داخل تحالف القوى الفلسطينية (المعارضة) إزاء عقد مؤتمرات العودة وتقرير المصير:

أ. اتجاه يصر على أن مؤتمرات العودة مؤامرة كلية على الشعب والقضية. لكنه في حقيقة الأمر يعتبرها خطراً عليه، وعلى امتيازاته ومرجعيته الثورية المزعومة[234].

ب. اتجاه عقلاني يحمل موقفاً سياسياً رافضاً، لكنه يتعامل مع قضية اللاجئين ومؤتمرات العودة بروح إيجابية، يعترف بالواقع غير السار للمعارضة، لكنه يدعو إلى رعاية تحالف القوى الفلسطينية لحركة المثقفين والمستقلين لإبقائها ضمن شروط وضوابط، وليس محاربتها ومطاردة أصحابها[235].

جـ. اتجاه ثالث إسلامي يحمل موقفاً حذراً، لكنه يتمايز عقائدياً وسياسياً، فيتجنب اتخاذ مواقف معلنة في مساندة مؤتمرات العودة، لكنه لا ينساق في الحملة التشهيرية الغوغائية ضد نشطاء الحركة، بل يتحدث عن دور المثقفين في تأكيد حق العودة وتأسيس قاعدة فكرية، عبر مؤتمر وطني أو تعبئة فكرية لرفع معنويات اللاجئين وتنويرهم[236].

يتبين لنا مما سبق أن قضية اللاجئين الفلسطينيين إذا كانت قد تراجعت موضوعياً؛ أولاً بسبب الخروج الفلسطيني من لبنان والحروب الفلسطينية - الفلسطينية والفلسطينية - اللبنانية في النصف الأول من الثمانينيات، وثانياً بسبب انتقال ثقل الفعل الفلسطيني من الخارج إلى الداخل بعد انتفاضة عام 1987، فإن حق العودة تأثر سلبياً هو الآخر بسبب تغير الأولويات والمهمات الفلسطينية في زمن تلك الانتفاضة، فتراجُع مكانة اللاجئين (في الخارج) في مسيرة الحركة الوطنية قد عكس علاقة طردية مع موقع حق العودة في التفكير السياسي الفلسطيني.

وفي الوقت نفسه شهد المسرح السياسي الفلسطيني اختلالاً كبيراً في المعادلة التقليدية بين اليمين واليسار، أو المحافظ والتقدمي، وظهرت معادلة جديدة تحكم الحركة الوطنية الفلسطينية في قطبيها الوطني والإسلامي أي حركتي فتح وحماس تركت أثرها على قضية اللاجئين ومكانة حق العودة في ظروف دولية وعربية غير مواتية.

دخل العامل الإسلامي في هذه المرحلة إلى المعادلة الفلسطينية الداخلية بقوة، واستطاع التيار الإسلامي الذي تبنى شعار الجهاد المقدس أن يشد إليه جماهير عريضة، وأن يستقطب الشارع على حساب التيارات الأخرى، مما أهّله للدخول في منافسة حقيقية مع التيار الوطني على قيادة الحركة الوطنية بعد تراجع اليساريين والقوميين، وبخاصة أنه يحمل موقفاً سياسياً رافضاً للتسوية ولقرارات المنظمة الدولية 242 و338 التي «تنتقص من حق شعبنا في كل أرضه»[237].

وفي المقابل أدت قيادة التيار الوطني دوراً مزدوجاً؛ فمن ناحية لتلبية استحقاقات التسوية السلمية باسم منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ناحية أخرى للاستمرار في تقديم خطاب سياسي يتمسك بالحقوق الوطنية باسم حركة فتح، حيث لاحظنا المؤتمر الخامس لحركة فتح عام 1987 يحافظ على اللغة المتشددة التي كان قد أقرها المؤتمر الرابع عام 1980 [238] كما حافظ عدد من قادة فتح على موقف ناقد لمفاوضات مدريد وواشنطن وأوسلو، مؤكدين حق العودة باعتباره هدفاً وطنياً مقدساً[239].

لكن الفكر السياسي الإسلامي الجهادي لم يقدم مفهوماً محدداً لحل قضية اللاجئين وتطبيق حق العودة تطويراً لمفهومه التقليدي حول تحرير الأمة وإعادة المهجرين وإقامة الدولة الإسلامية، ولأن التيار الإسلامي ظل خارج السلطة فإنه لم يكن مضطراً إلى تقديم تصوراته حول القضايا الحساسة والخطيرة لقضية اللاجئين وحقهم في العودة، واكتفى بالحديث العام عن «عودة الأوطان. . وقيام دولة الإسلام ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح»[240].

لقد تعرض التيار القومي لانتكاسة كبيرة في مركزه ومصداقيته منذ حرب عام 1982؛ إذ برز فيها العنصر الوطني الفلسطيني في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، وبخاصة بعد أن استثمرت القيادة الفلسطينية القصور العربي لرفع شعار «القرار الوطني الفلسطيني المستقل»، مما أطلق البعد الوطني القطري في الصراع على حساب البعد القومي.

أما التيار اليساري فقد تلقى ضربات متتالية أثّرت في مكانته ومصداقيته؛ فالحزب الشيوعي الفلسطيني الذي أعيد تأسيسه في 10 شباط/ فبراير 1982، متبنياً شعار «إعادة اللاجئين إلى وطنهم»[241]، تحول عام 1991 إلى حزب الشعب الفلسطيني، داعياً إلى «حل مشكلة اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة»[242]، وتكرر الموقف ذاته في المؤتمر الثالث للحزب عام 1998، مطالباً بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وحل قضية اللاجئين على أساسها[243]. وقد تعرض الحزب لانشقاقات وانسلاخات قيادية وكادرية، ولم يحافظ على تحالفه مع الجبهتين الشعبية

والديمقراطية ضمن إطار الانتفاضة، كما تراجع عن مواقفه الرافضة للمشاركة في التسوية بالشروط الإسرائيلية، وشارك في حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وشكّل الحزب الشيوعي الفلسطيني - القيادة المؤقتة أكبر انشقاقات الحزب الشيوعي في شباط/ فبراير 1983 معلناً أنه يمثل النهج الثوري ويعارض البرنامج السياسي لمجموعة بشير البرغوثي[244] وقد أكد في مؤتمره الاستمرار في طريق «التحرير والعودة وبناء الدولة الوطنية المستقلة على ترابنا الوطني»[245]، وغيّر اسمه إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري تمييزاً له عن الحزب الشيوعي الأصلي.

كما تعرضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي رفعت راية إعادة تصحيح العملية الدبلوماسية وتصويب المفاوضات، ورفضت المشاركة في مفاوضات مدريد، لانشقاق خطير قاده الأمين العام المساعد ياسر عبد ربه الذي شكل تنظيماً خاصاً به، انضم إلى عملية التسوية وساهم بنشاط في مفاوضاتها[246].

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي رفعت راية الرفض طويلاً وراوحت بين مركز المعارضة الفلسطينية في دمشق ومركز منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، ثم مركز السلطة في غزة ورام الله، فقد شهدت هي الأخرى مشكلات داخلية وانسلاخات فردية وارتباكات سياسية ومتاعب إدارية ومالية أثرت سلبياً في مركزها وصورتها وأدائها[247].

لقد انعكست المتغيرات الدولية المتمثلة في انهيار التوازن الدولي وفرض الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي الجديد وكبح جماح القوى الدولية والإقليمية بقوة على المنطقة العربية، وبخاصة بعد أزمة الخليج الثانية عام 1990، وبالتالي على القضية الفلسطينية، فقد أضعفت ركائز قوتها وإمكانية صمودها الداخلي، وألحقت الخسائر بأكبر مناطق تركزها الخليجية وجففت بعض موارد انتفاضة عام 1987 إلى حد كبير.

إضافة إلى ما أحدثته المتغيرات الإقليمية والدولية من اختلال في موازين القوى بين أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي، وما ألحقته بالقوى العربية من إضعاف وتبعية؛ فإنها انعكست مباشرة على قضية اللاجئين عندما أطلقت موجة هجرة يهودية عاتية من أوربا الشرقية بلغت حوالي سبعمئة ألف يهودي، وأخلّت بالواقع الديمجرافي وأدخلت عناصر جديدة على التركيبة السكانية؛ فخلقت تعقيداً إضافياً وذريعة أخرى في مواجهة حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم[248].

وهكذا وجدت القيادة الفلسطينية نفسها بلا إمكانيات كافية وبلا حلفاء فاعلين على الساحة العربية، فالقوى الراديكالية محاصرة ومعزولة ومذعورة، والقوى المحافظة مبتزة ومحرجة ومرتبكة، فأصابت تلك القيادة حالة من الذعر والارتباك واللاتوازن جعلتها غير قادرة على التركيز في تفكيرها السياسي والتدقيق في حركتها الدبلوماسية؛ فعاد الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي في هذه المرحلة للالتقاء مع الفكر السياسي العربي بعيداً عن الإطار القومي التحرري المرجعي السابق، بل على أرضية الواقعية الوطنية (القطرية)، وأدت مصر مرة أخرى دوراً بارزاً في التأثير في

اتجاه التفكير السياسي الفلسطيني الرئيسي؛ فالتفكير السياسي الواقعي المصري الوطني (القطري) الذي أنتج معاهدة كامب ديفيد ترك آثاره على التفكير السياسي القيادي الفلسطيني مبكراً، لكنه في هذه المرحلة خرج إلى العلن بعد أن كان يدور في حلقات صغيرة مغلقة[249].

وهذا التأثير انعكس على الموقف من التسوية بشكل عام وأقصد خيار الحكم الإداري الذاتي الذي طرحه اتفاق كامب ديفيد، كما انعكس على الموقف من قضية اللاجئين بشكل خاص، حيث يعود الغموض والضبابية في وثائق أوسلو إلى وثائق كامب ديفيد التي تجاهلت المرجعية السياسية الدولية للقضية[250]، وفي المقابل فإن المفاوضين الإسرائيليين تعاملوا مع النصوص الغامضة في مسألة اللاجئين باعتبارها رغبة عربية أو مطلباً تكتيكياً لا يؤذيهم، ولا يرتب عليهم مسؤوليات تتعارض مع موقفهم الثابت والمعلن والقائم على ركيزتي الرفض المطلق لمبدأ حق العودة، والإصرار على تفكيك قضية اللاجئين وتذويبها.

لقد توجت مسيرة التسوية بالمؤتمر الوطني الكرنفالي الذي أقامته السلطة الوطنية الفلسطينية احتفالاً بزيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى غزة في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1998، والذي أكد مجدداً إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، وعوّم قضية اللاجئين وتجاهل حق العودة، ثم جاء اتفاق واي ريفر-2 الموقع في شرم الشيخ في 4 أيلول/ سبتمبر 1999، ليدخل الحقوق الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها حق اللاجئين في العودة في نفق مظلم بتكريسه اتفاق أوسلو مرجعية لمفاوضات الحل النهائي، وربطه بين المرحلتين الانتقالية والدائمة وبإطلاق المفاوضات السرية في موازاة المفاوضات الرسمية لقضايا التسوية الدائمة.

إن اتفاق شرم الشيخ المذكور بما سبقه وما لحقه من لاءات رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك التي طالت حق العودة بالرفض الحازم ومستقبل اللاجئين بالتوطين والإسكان والاستيعاب، أطلقت مخاوف اللاجئين والمهجرين في الداخل والخارج من إمكانية مقايضة حقهم في العودة إلى ديارهم بالموافقة الإسرائيلية على قيام دولة فلسطينية على ثلث أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة أو 6٪ من أراضي فلسطين[251].

صحيح أن تطورات النصف الثاني من عام 2000 قد حملت للفلسطينيين بعامة واللاجئين بخاصة مؤشرات مطمئنة، ناتجة أولاً عن الصلابة التفاوضية العالية التي أبداها الرئيس عرفات في مؤتمر كامب ديفيد الثاني (11-25/ 7/ 2000) تجاه قضيتي القدس واللاجئين والتي أدت إلى فشله، وناتجة ثانياً عن المحددات والخطوط الحمراء التي رسمتها انتفاضة الأقصى المباركة (التي تفجرت إثر زيارة الإرهابي الصهيوني آرييل شارون إلى المسجد الأقصى في 28/ 9/ 2000) أمام المفاوضين الفلسطينيين تجاه قضايا الحل الدائم، وخصوصاً لجهة التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، لكن الصحيح أيضاً أن الرفض الإسرائيلي لحق العودة الفلسطيني، والإصرار الأمريكي على تجاهله والضغط الهائل الذي تتعرض له القيادة الفلسطينية نتيجة الاختلال الفادح في موازين القوى، مضافاً إليها التجربة التفاوضية الفلسطينية البائسة السابقة، لا تسمح بتبديد مخاوف اللاجئين وهواجسهم المذكورة.

وفي المقابل عقدت فصائل المعارضة وقواها لقاءات وطنية في غزة والضفة الغربية توجت بمؤتمر وطني عام عقد في دمشق في الفترة 12 ـ 13 كانون الأول/ ديسمبر 1998 أعاد التمسك بالميثاق الوطني «وبحق شعبنا في

العودة إلى دياره، وبعدم أهلية أي طرف للتنازل عن هذا الحق، وبطلان كل الاتفاقيات والمعاهدات التي تنازلت عن هذا الحق أو مسته» كما جاء في البيان الصادر عنه. لكن لجنة المتابعة العليا المنبثقة عن المؤتمر المذكور لم تستطع ترجمة أي من قراراته طوال عام كامل، مما أفقدها مبرر وجودها على حد تعبير رئيسها[252].

وهكذا فإن الطرف الأول أي السلطة تركِّز اهتمامها الميداني الرئيسي على مسألة الدولة المستقلة، وتَعد بالحفاظ على حق اللاجئين بالعودة، بينما تركِّز المعارضة اهتمامها النظري الرئيسي على ثوابت الميثاق الوطني والحقوق الوطنية وضمنها حق العودة، وكلتاهما لم تقدم لملايين اللاجئين حتى الآن غير الوعود المبهمة دون تصورات وآليات مقنعة، ودون مؤشرات إلى ممارسة عملية ذات مصداقية لإقناع أولئك اللاجئين بأنهما جادّتان في الحفاظ على قضية اللاجئين حية وفي الدفاع عن حق العودة.

الخلاصة والاستنتاجات

إذا كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين قد شكلت - كما رأينا - التجسيد العياني الملموس لدرجة الظلم والاضطهاد والتمييز التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، والتي أسست لحالة الصراع العربي ـ الصهيوني منذ قيام الكيان الصهيوني على الأرض العربية وعلى حساب شعبها العربي، فإن "حق العودة" وفي ضوء حيوية الشعب الفلسطيني وتمسكه بانتمائه وهويته طوال خمسين عاماً، بات يشكل مفتاح الحل لهذه القضية المحورية المعقدة

والشائكة، وبالتالي فإن المدخل الصحيح للمعالجة يبدأ بالاعتراف السياسي بقضية اللاجئين والإقرار المبدئي بحق العودة، قبل الدخول إلى معترك البحث عن التصورات والحلول الواقعية والممكنة في ظل الاختلال الفادح الراهن في ميزان القوى ميدانياً بين الطرفين المتواجهين، ونفسياً بين الجانبين المتفاوضين.

صحيح أن المراجعة لملف اللاجئين تقول إن مخططات الدول الغربية الاستعمارية (بريطانية وأمريكية) والحركة الصهيونية (مؤسسات ثم دولة) الرامية إلى القضاء على حالة متماسكة متمايزة اسمها الشعب الفلسطيني (بالإرهاب المادي والجسدي والمعنوي)، والهادفة إلى تصفية ظاهرة بشرية سياسية عنوانها اللاجئون الفلسطينيون (بالتهجير والتوطين والتأهيل)، فإن هذه المخططات قد لاقت فشلاً ذريعاً، وتحطمت على صخرة الصمود الذاتي والجماعي والسياسي للاجئين الفلسطينيين. لكن الصحيح أيضاً أن المحاولات العربية والفلسطينية؛ العسكرية والفدائية والدبلوماسية والتفاوضية، لإجبار العدو أو إغرائه على الاستجابة للحد الأدنى من حقوق اللاجئين في أرضهم قد فشلت هي الأخرى، واصطدمت بواقع العجز المتردي أمام القوة والعنجهية الإسرائيلية المسنودة أمريكياً.

لكن فشل الشعوب في الحصول على حقوقها المغتصبة ليس مسوّغاً لاستسلامها المطلق ولتسليمها بشروط العدو، بقدر ما هو مدعاة للتدقيق في التجربة وإعادة النظر في الأساليب والوسائل؛ لاستخلاص الدروس والعبر، وخلال ذلك يجري التعاطي مع الاختلال في ميزان القوى الراهن والمؤقت بأقل قدر ممكن من المساومة والتنازل.

أولاً: اللاجئون بين التشخيص والمعالجة

والنتيجة الراهنة أننا أمام قضية معقدة وموقف صعب وحالة مستعصية، والمفارقة فيها أن الطرفين يقران بأن مشكلة اللاجئين هي أساس قضية فلسطين وأنه إذا حلت قضيتهم، لا يعود هناك قضية فلسطينية قائمة، لكنهما يطالبان بحل مشكلة اللاجئين، كل على هواه.

فالرسميون الإسرائيليون المدعومون أمريكياً أكثر إصراراً وإلحاحاً على حلها عن طريق استيعاب اللاجئين وتوطينهم في مواطنهم الجديدة، استناداً إلى القوة السائدة والواقع المتشكل بفعل اختلال موازين القوى في المنطقة، حيث تشكل دراسة الجنرال الإسرائيلي شلومو جازيت رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، الصادرة عن مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، أكثر الوثائق الإسرائيلية تأكيداً لجوهرية قضية اللاجئين بالنسبة إلى مستقبل التسوية، لكنها تضع تصوراً ينسف حق العودة ويفقده بعديه السياسي والدولي، ويعتمد على تأهيل لاجئي الضفة الغربية وقطاع غزة وإسكانهم، وتوطين لاجئي الأردن وسوريا وتجنيسهم، وتوزيع لاجئي لبنان على الجوار[253]؛ لإنجاز الحل النهائي للقضية.

أما الرسميون الفلسطينيون المدعومون عربياً فيرون حل قضية اللاجئين بإقرار حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم مبدئياً ونظرياً استناداً إلى عنصري الحق التاريخي والقانون الدولي، وفي الوقت نفسه يرغبون في البحث عن برنامج واقعي لتطبيق ذلك تحت هاجس الحفاظ على السلطة المتحققة؛ ففي تصريح لمحمود عباس (أبو مازن) مهندس اتفاق أوسلو، قال: إن مسألة عودة اللاجئين رغم التمسك المبدئي بها لا يجب أن تكون

لها أولوية على جدول الأعمال الفلسطيني، بسبب عدم قدرة الكيان الفلسطيني على استيعابهم[254].

لكن على المستوى الشعبي والسياسي فإن استشعار خطورة التسوية السياسية الراهنة على مجمل القضية الفلسطينية وآثارها الجسيمة على الهوية والانتماء والوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، جاء نتيجة الإجحاف الذي تلحقه اتفاقات التسوية قيد التنفيذ بحقوقه الوطنية المشروعة مقابل مكاسب هزيلة في صفقة تبدو بائسة للغاية[255].

ويزداد هذا الشعور بفداحة التطورات وخطورة الموقف عند ملايين اللاجئين عندما يدفع أبرز هذه الحقوق (حق العودة) إلى التسوية، وعندما تصبح قضية اللاجئين (الذين دفعوا غالياً ثمن فلسطينيتهم) قابلة للمساومة أو عرضة للمقايضة أو موضوعاً للتنازل في عملية تفاوضية غير متوازنة، وتخضع للتأجيل الذي يحمل معه أخطار التسطيح والتبديد والتذويب.

ثانياً: العودة بين الحق والقوة

إن ضعف الأداء التفاوضي الفلسطيني بشكل عام في مواجهة قوة الأداء الإسرائيلي يتبدى بارزاً في الموقف من قضية اللاجئين وحق العودة؛ إذ يتميز الفكر السياسي الإسرائيلي في معالجته للمشكلة منذ تشكلها - كما رأينا - بالثبات والمبدئية؛ فلا اعتراف فعلياً وحقيقياً بمبدأ حق العودة، ولا إمكانية لعودة اللاجئين كلياً ولا جزئياً، ولا اعتراف سياسياً وأخلاقياً بالظاهرة. ورغم المرونة التكتيكية المؤقتة التي أظهرتها إسرائيل تجاه قضية

اللاجئين بعد قبولها في الأمم المتحدة والتي عبر عنها مفاوضوها خلال مفاوضات لوزان، وتحت الضغط الأمريكي في حينه (عودة جزئية ثم مشروطة ثم مؤجلة) فإن التفكير السياسي الإسرائيلي سواء في خطابه الداخلي أو حركته الخارجية حافظ منذ بداية الخمسينيات على لغة واحدة وواضحة وحاسمة، رغم أنها في نظرنا ونظر الكثيرين في العالم تشير إلى جمود هذا التفكير السياسي وتخلفه وعنصريته.

ويعتبر الإسرائيليون في تحركهم السياسي أن قضية اللاجئين قضية أمنية تؤثر في الطابع اليهودي للدولة، حتى لو كانت عودة أولئك اللاجئين إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. وإذا كان هناك بعض مرونة في موقف حزب العمل الإسرائيلي من موضوع النازحين، فإنه في موضوع اللاجئين يتمسك بتصلب الليكود وخطوطه الحمراء[256].

وفي المقابل يتميز التفكير السياسي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين تحديداً منذ نشوئها بحالة من الإرباك وعدم الوضوح وعدم النضج؛ ناتجة عن التمزق الذي أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية والتشوه الذي أصاب تفكيرها السياسي في المرحلة الأولى، وناتجة عن استغراقها في الخطاب الحماسي القومي على حساب الوطني القطري ثم استغراقها (بعد نهوضها الوطني) في الشعار الثوري والعقائدي على حساب السياسي الملموس في المرحلة الثانية، ثم انحيازها إلى العمل السياسي والدبلوماسي على حساب البعد الإنساني في المرحلة الثالثة، الأمر الذي قادها إلى حالة تناقض وازدواجية، وأوقعها في إشكاليات خطيرة في المرحلة الراهنة؛ لعل

أبرزها التناقض بين الخطاب المعلن والتفكير الحقيقي؛ أي بين العمل السياسي والمساومات التفاوضية، مما ولّد بدوره مجموعة تعارضات بين الحقوق الوطنية المنشودة والمكاسب السياسية المحققة، وكذلك بين شعار الدولة المستقلة ومبدأ حق العودة، الذي ولّد بدوره تعارضاً بين العودة الوطنية المفترضة والعودة الإدارية المشروطة، وبين دور منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج ومهمات السلطة الوطنية الفلسطينية في الداخل، وبين الاستراتيجي والمرحلي.

ثالثاً: المرجعية بين المنظمة والسلطة

لقد وفرت منظمة التحرير الفلسطينية للفلسطينيين شروط الانتماء إلى الوطن معنوياً ونفسياً عبر عملية نضالية شاقة، دون أن تحقق الشرط المادي السياسي المتمثل في العودة إلى الوطن، ومع ذلك لم يتخل اللاجئون عن المنظمة، فقد دافعوا عنها وخاضوا كل معاركها، ودفعوا هم الثمن الأكبر.

ونتساءل الآن بعد أن تحقق للفلسطينيين في بعض الوطن سلطة وطنية فلسطينية على الأرض، كيف تستطيع تلك السلطة التوفيق بين التزاماتها واشتراطات قيامها وبين إقناع مواطنيها بأنها مشروع وطني قابل للحياة؟ وفي الوقت نفسه إقناع ملايين اللاجئين بأنها مصدر مرجعية وانتماء وطني، الأمر الذي لا تسمح به الاتفاقات الموقعة مع الإسرائيليين حتى الآن.

فقد سوغ الفكر السياسي الرسمي الفلسطيني التضحية المؤقتة بحق العودة - كما رأينا - لصالح "الدولة المستقلة"، حسب الإمكانية التاريخية

المتوافرة، ثم تحول هدف الدولة المستقلة مشروعاً استراتيجياً بحاجة إلى تنازلات مرحلية للارتقاء بالحكم الذاتي الإداري تدريجياً نحو الدولة الموعودة، مروراً بالسلطة ذات الاستقلالية والسيادة التي لم تتحقق بعد.

وإلى أن يفي الحكم الذاتي باستحقاقاته الأمنية والموصوفة في الاتفاقات الموقعة - و "الدولة" مازالت معلقة - عليه أن يحافظ على أساس العلاقة مع اللاجئ، وبخاصة في حالة عدم تحقق إمكانية العودة الفعلية، ونقصد علاقة المواطنة أو عنصر الهوية والانتماء.

وإذا لم يوفر الكيان السياسي الذي تقدمه التسوية الأمريكية الراهنة بصرف النظر عن اسمه (حكم ذاتي إداري، أو سلطة وطنية، أو غيرهما) للاجئ شعوراً بالانتماء إلى وطن وإمكانية العودة والتمتع بحقوق المواطن وممارسة العمل السياسي (بصرف النظر عن الإقامة) فإنه غير معني بالاعتراف به أو بالدفاع عنه، وهو ما سيضاعف شعوراً متزايداً بعدم الولاء وعدم الانتماء واللامبالاة التي قد تقود إلى القطع بين اللاجئ وجذوره أي بين الداخل والخارج.

وهنا يجدر التنبيه إلى خطورة التلاعب بمفهوم حق العودة على يد المسؤولين الفلسطينيين، فتصبح العودة المتحققة إلى الوطن هي فقط عودة الأجهزة القيادية وما يتبعها من ملحقات شُرطية وأمنية وإدارية تكفي للوفاء بالتزامات اتفاق أوسلو، واعتبارها رمزاً للعودة الوطنية، بينما يعرف الناس كلهم أنه حتى العودة إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وليس مناطق عام 1948 غير ممكنة لأنها خاضعة حسب

المادة 12 من اتفاق أوسلو إلى موافقة إسرائيلية مسبقة، باعتبارها مجرد «تأشيرة دخول»، دون أن تعني اعترافاً بحق الشخص العائد في العودة؛ بمعنى أن الإسرائيليين مازالوا يرفضون الاعتراف بالحق التاريخي الوطني الجماعي العام للفلسطينيين بوصفهم شعباً، رغم موافقتهم على تسريب هذا الحق بطريقة فردية واختيارية وانتقائية وطوعية عبر ما يطلق عليه الطرف الآخر «الرقم الوطني»[257].

رابعاً: الشرعية بين السلطة والمعارضة

وإذا كان التفكير السياسي السائد لدى القوى السياسية المنخرطة في مشروع التسوية قد أباح لأصحابه ترحيل قضية العودة من ملف الأولويات الوطنية إلى ملف القضايا الثانوية المختلف عليها، وأحالها بالتالي إلى مشروعات السلطة المستقبلية - كما رأينا - فإن التفكير السياسي الراهن لدى غالبية القوى السياسية الوطنية الفلسطينية المعارضة لمشروع التسوية يدفع باتجاه آخر؛ أي التركيز على قضية اللاجئين ليس باعتبارها قضية إنسانية إقليمية كما يريد العدو، بل باعتبارها قضية سياسية وطنية حيوية ذات أولوية ترتبط بمصير الشعب الفلسطيني ووحدته.

لقد طرحت بيانات تحالف القوى الفلسطينية بفصائله المعارضة وبرامج الجبهتين الشعبية والديمقراطية ومبادرات الشخصيات الوطنية والمثقفين على امتداد السنوات الخمس الأخيرة خيار عقد المؤتمرات الشعبية والوطنية في مناطق اللجوء لتعبئة رأي عام فلسطيني وبلورة موقف فلسطيني موحد من التسوية الجائرة، ولإعادة الاعتبار لحق العودة باعتباره هدفاً رئيسياً متكاملاً

ومتفاعلاً مع هدفي تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة ضمن إطار المشروع الوطني التحرري الفلسطيني، لكن تلك المبادرات ظلت محدودة ولم يكتب لها النجاح حتى الآن، بسبب عدم اتفاق فصائل المعارضة على تصور موحد لطبيعة تشكيل المؤتمرات المذكورة ومهماتها ومرجعيتها[(258)].

وإذا كان من الصعب توحيد موقف كل القوى الفلسطينية المعارضة من قضية اللاجئين على قاعدة قرارات الشرعية الدولية، فعلى الأقل يجب توحيد مواقف القوى الفاعلة بينها ليس على أساس أن نصوص تلك القرارات تستجيب لكامل الحق الفلسطيني، بل لأن تلك القرارات تحقق لقضية اللاجئين الفلسطينيين بعداً قانونياً وتاريخياً وإنسانياً يعزز النضال السياسي الدبلوماسي، وتعطي المفاوض العربي والفلسطيني قوة ومصداقية خاصة؛ إذ إن سلوك المفاوضين الإسرائيليين في لجنة اللاجئين كان يستهدف - حسب شهادة المفاوض الفلسطيني - إسقاط القرارات المذكورة بوصفها مرجعية من أجندة العملية التفاوضية، وتحويل المفاوضات نفسها إلى مرجعية للحل المنشود، أي ربطها بميزان القوى القائم حالياً والمختل بالكامل لصالح الطرف الإسرائيلي[(259)].

خامساً: التسوية بين المرحلي والاستراتيجي

وفق موازين القوى الراهنة والمنظورة فإن الحديث عن إمكانية الحل العادل أو نصف العادل لمشكلة اللاجئين، أو تطبيق مبدأ حق العودة وفق الشرعية التاريخية أو حتى الشرعية الدولية يبدو أقرب إلى العبث؛ لذلك فإن المهمة المركزية للقوى الوطنية الفاعلة تتركز في الحفاظ على حق العودة

والعمل على تثبيته في مواجهة خطر الإلغاء والتذويب. وعلى التفكير السياسي الفلسطيني أن يخلق المعادلة الكفيلة بتوفير التوافق لا التعارض بين مهمة الحفاظ على الحق في العودة وإقامة الكيان السياسي للفلسطينيين.

إن الفكر السياسي الفلسطيني معني بحل الإشكالية الكبرى والإجابة عن السؤال التالي: كيف لا يكون الحصول على الكيان السياسي قيد التشكل طريقاً لتصفية قضية اللاجئين وشطب الحق التاريخي لهم في العودة، أي ألا يكون ثمن إقامة "سلطة" هو التضحية بحق العودة؟ دون مجرّد ضمان إمكانية قيام دولة فعلية تجسر بين الكيان والعودة ولو نظرياً.

إن التجربة الماضية تُظهر لنا أن التفكير السياسي للقيادة الفلسطينية والقيادات العربية بشكل عام، لم يحافظ على الصلة بين الاستراتيجي والمرحلي، بل ظل في كل مرحلة جديدة يهبط من الاستراتيجي إلى المرحلي إلى التكتيكي إلى الآني، دون التمكن من الثبات عند نقطة الحد الأدنى، تمهيداً لرحلة العودة الشاقة من التكتيكي صعوداً باتجاه الاستراتيجي. فهل نستطيع فعل ذلك في قضية تحمل في عمقها إفراغ المشروع الصهيوني من محتواه العنصري العدواني مثل قضية حق العودة؟

سادساً: نحو تصور استراتيجي

إذا كانت الدبلوماسية الفلسطينية والعربية تحاول اليوم تجاوز حالة الغموض والضبابية السابقة حول مسألة حق العودة أمام الدبلوماسية الإسرائيلية المتعنتة، وإذا كان المفاوضون الفلسطينيون والعرب قد أخذوا

يجاهرون بالتمييز بين الحل الواقعي الممكن والحل التاريخي المفترض، ويثيرون الأبعاد السياسية والقانونية والإنسانية لقضية اللاجئين، فإن المسؤولين والمفاوضين الإسرائيليين المستندين إلى ميزان قوى راجح ودعم أمريكي مفتوح، يدفعون باتجاه تفكيك المنطق العربي وإرباك الحركة الدبلوماسية عن طريق إطلاق إشارات والترويج لاقتراحات لا تشكل أكثر من هوامش تجميلية (خصوصاً في مسألة النازحين لا اللاجئين) لأمر واقع مفروض بقوة أحد أطراف التفاوض لا بحكم الشرعية الدولية.

وفي مواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية الواضحة والثابتة تجاه قضية اللاجئين، وأمام التكتيكات والمناورات التفاوضية التي يؤديها المسؤولون الإسرائيليون، تبدو الحاجة ملحة على الجانب العربي لإعادة بناء تصور - إن لم نقل استراتيجية عربية شاملة ومتماسكة - في موضوع من المفترض ألا يختلف حوله العرب كثيراً، وألا يخضع لضغط المصالح والحسابات القطرية والمناكفات والحساسيات الشخصية بين القادة والزعماء العرب.

إن الفكر السياسي الفلسطيني بجميع مكوناته تقع عليه قبل غيره مهمة إبداع وخلق ذلك التصور الاستراتيجي الذي يربط بين الحق المبدئي والتاريخي (دون الاستغراق في الشعار) والحق السياسي القانوني (الشرعية الدولية)، وبين البرنامج العملي الممكن (التسوية الراهنة)، ويأخذ في اعتباره وحساباته التعقيدات السياسية والتطورات والوقائع الديمجرافية وموازين القوى الراهنة والمستقبلية والممكنة، لكن دون الاستغراق في البحث عن حل للعقدة الإسرائيلية أو عن حل عربي-فلسطيني للمشكلة اليهودية استجابة للابتزاز والإرهاب الفكري وتحت

ضغط الاختلال الراهن في موازين القوى، وتحت إغراء المبادلات واللقاءات والمنتديات التي يُستدرج إليها بعض المفكرين العرب والفلسطينيين[260].

ولعل الحفاظ على الحبل السري بين الحلقات الثلاث الآنية والمنظورة والمستقبلية يتطلب توفير الخطط والوسائل الكفيلة بما يلي:

1. الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني بين الداخل والخارج لتلافي تصادم المصالح والمرجعيات (الشرط الوطني).
2. تكريس الهوية القومية العربية للشعب الفلسطيني لمنع أرمنة الشعب الفلسطيني أو تكريده (الشرط القومي).
3. إدامة التكامل والتفاعل بين الحقوق الفلسطينية المختلفة لمواجهة اليأس والإحباط واللامبالاة (الشرط النضالي).

كما يتطلب لغة سياسية تفاوضية متماسكة تتعامل مع قضية اللاجئين وحقهم في العودة باعتباره:

1. حقاً شعبياً جماعياً وليس فردياً وانتقائياً (البعد القومي التاريخي).
2. حقاً شرعياً قانونياً دولياً وليس مكرمة إسرائيلية أو أمريكية (البعد الدولي القومي).
3. حقاً سياسياً وطنياً وليس إنسانياً إدارياً بحتاً (البعد السياسي الوطني).

لقد صدرت في الآونة الأخيرة عدة دراسات وأبحاث تتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وقد تضمنت مبادرات واقتراحات عديدة تدعو إلى اعتماد خيارات استراتيجية[261] تبدأ بالفصل بين قضايا المبعدين والنازحين وقضية اللاجئين لتجنب توطينهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، والحصول على اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين وقبولها المبدئي بحقهم في العودة إلى منازلهم، وتحملها مسؤولية عودة جزئية إلى أراضيهم، والسماح بعودة القسم الأعظم من الراغبين في العودة إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (الدولة الفلسطينية)، واحتفاظ فلسطينيي الشتات بحق العودة حتى لو لم يمارسوه وحافظوا على إقامتهم الشرعية حيث يقيمون، والتمييز بين تعويضات العائدين عن أملاكهم وتعويضات الذين بقوا في الخارج، وبين تعويضات جماعية وتعويضات فردية[262].

كما يدعو بعض هذه الدراسات إلى إنشاء هيئات متخصصة مثل «سلطة أرض فلسطين» تمثل الشعب الفلسطيني في كل مكان وظيفتها «توثيق واسترجاع وحماية استثمار أملاك الفلسطينيين في إسرائيل»[263]، والحفاظ على وجود وكالة الأونروا بل توسيع عملها لتشمل اللاجئين الموجودين في خارج مناطق عملها الخمس، وإذا تعذر ذلك يجب العمل على إخضاع أولئك لمسؤولية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)[264]، والعمل على إحياء هيئة التوفيق الفلسطينية للإشراف على عمليات العودة، والدعوة إلى تنشيط دور المنظمات الإقليمية الفلسطينية والعربية لدعم قضية اللاجئين[265].

ويدعو أيضاً إلى بناء مرجعيات خاصة باللاجئين تراوح بين إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وإنشاء منظمة جديدة كما تقترح بعض فصائل المعارضة، أو تأسيس حزب العودة الفلسطيني كما اقترح خالد الحسن[266] أو تشكيل حركة اللاجئين الفلسطينيين[267].

ويمكن القول إن ما يجمع بين معظم تلك الدراسات إضافة إلى تسجيل التمسك النظري بالحق التاريخي في العودة؛ أولاً التمسك السياسي بالمرجعية الدولية وبقرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية اللاجئين خصوصاً القرار 194 بصرف النظر عن نواقصه وثغراته[268]، وثانياً المحافظة على وكالة الأونروا وتأكيد الالتزام الدولي تجاه اللاجئين وتعزيز دورها لا إلغاؤه وتهميشه، دون النظر إليها بأنها مؤامرة على اللاجئين أو منقذ لمصيرهم، وثالثاً مقاومة خطط تصفية المخيمات بالتفكيك أو النقل تمهيداً لإسكان اللاجئين وتوطينهم، دون معارضة تحسين شروط سكن اللاجئين ومعيشتهم وحياتهم، وأخيراً بلورة حركة أو سلطة أو هيئة مركزية خاصة باللاجئين تعمل على توحيد وإدارة نضالاتهم الوطنية في مختلف مناطق تجمعهم.

يفترض مما تقدم - في نظري - الإسراع في إعادة بناء المرجعية الوطنية العليا (منظمة التحرير الفلسطينية في الوقت الراهن) وتعزيزها وخلق الأطر السياسية الوطنية العامة والإقليمية والشعبية، المرنة والكفؤة، القادرة على القيام بالمهمات التنظيمية والتعبوية والسياسية المناسبة في التجمعات والمخيمات الفلسطينية المختلفة، الكفيلة بالحفاظ على حق العودة وصيانته من التآكُل، واستعادة الوحدة الوطنية للاجئين الفلسطينيين عموماً، وتكريس البعد العربي لقضية اللاجئين باعتبارها قضية قومية، لا شأناً قطرياً فحسب.

الهوامش

1. حول الإرهاصات الأولى للقضية الوطنية الفلسطينية، انظر: ماهر الشريف، **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني (1908ـ1993)**، (قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995)، ص19ـ42.

2. ماجد كيالي، «قضية اللاجئين الفلسطينيين: أسبابها، أبعادها، مقاربات سياسية لحلها»، **صامد الاقتصادي**، العدد 105 (عمّان: صيف 1996)، ص17ـ18.

3. رمضان بابادجي وآخرون، **حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص141.

4. علي فياض، «إشكالية البحث السياسي: قراءة في كتاب البحث عن كيان»، **الحرية** (دمشق: 26 أيار/ مايو 1996)، ص13. وقد تحدث عن هذه الإشكالية الباحث الفلسطيني فيصل الحوراني في مقدمة كتابه **الفكر السياسي الفلسطيني 1964ـ1974** (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، 1980)، ص7ـ10.

5. **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الأول (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990)، ص285. وللاطلاع على المزيد من أوضاع الشعب الفلسطيني والهجرة اليهودية في العهد العثماني راجع: حسن عبدالقادر صالح، «الأوضاع الديمجرافية للشعب الفلسطيني»، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الثالث، ص269ـ404.

6. حسن عبدالقادر صالح، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، ص303.

7. ماهر الشريف، مرجع سابق، ص27. وحول المؤتمر السوري العام ودورة الاستقلال في آذار/ مارس 1920، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، ص 353ـ355.

8. ماهر الشريف، مرجع سابق، ص27. وحول المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث ودور موسى كاظم الحسيني في رئاسته، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص368-376.

9. **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الأول، مرجع سابق، ص285.

10. المرجع السابق، ص287.

11. حول تحريم بيع الأراضي لليهود، انظر: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص293-296. وحول نشوء التيار الإسلامي في فلسطين وتطوره، انظر: حمد موعد، **الأسلمة المعاصرة: قضايا وآفاق** (دمشق: دار حطين، 1994)، ص92-149.

12. باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب** (بيروت: دار العودة، دون تاريخ نشر)، ص 52. وللمزيد عن حزب الاستقلال ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الأول، مرجع سابق، ص209. وأيضاً بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص236-277.

13. حول الأحزاب الوطنية الفلسطينية في تلك الفترة، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، حزب الدفاع الوطني بزعامة راغب النشاشيبي، المجلد الأول، ص410، والحزب العربي الفلسطيني بزعامة جمال الحسيني، المجلد الثاني، ص227. وانظر أيضاً: بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص303-314.

14. دخل أول عربي الحزب الشيوعي عام 1923 وخلال السنتين التاليتين لم يتجاوز عدد الأعضاء العرب فيه الثمانية، ولم يكتف الحزب بعدم المشاركة في هبة البراق بل أدانها. انظر: عمر حلمي الغول، **عصبة التحرر الوطني 1943-1948** (دمشق: دار كنعان، 1987)، ص43-50.

15. حول هبة البراق وأسبابها وتداعياتها ونتائجها، انظر: بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص218-231.

16. حول تشكيل اللجنة العربية العليا، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص27-30.

17 . ارتفعت وتيرة الهجرة اليهودية من 4565 يهودياً عام 1931 إلى 30327 يهودياً عام 1933 إلى 61854 يهودياً عام 1935، انظر: وليد الخالدي، «السنة الخمسون بعد قرار التقسيم»، **الحياة** (لندن: 29/ 11/ 1997)، ص18، وبذلك ازداد إجمالي عدد اليهود المقيمين في فلسطين من 85 ألفاً عام 1922 إلى 116 ألفاً عام 1931 ثم إلى 442 ألفاً عام 1939. انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الأول، مرجع سابق، ص304.

18 . حول تطور المؤسسة الحزبية والسياسية الإسرائيلية حتى عام 1997، انظر: نافذ أبو حسنة، **الأحزاب الصهيونية في مائة عام** (إسلام أباد: معهد الدراسات السياسية، 1997).

19 . ناجي علوش، «مائة عام على المقاومة»، **الأسبوع الأدبي**، العدد 600 (دمشق: 28 شباط/ فبراير 1998)، ص4.

20 . حول الفراغ السياسي القيادي في فلسطين، انظر: بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص464 ـ 465.

21 . تشكلت الهيئة العربية العليا من تسعة أشخاص وعينتهم جامعة الدول العربية والحاج أمين الحسيني، فكانت أقرب إلى الإطار الفوقي دون بنى وهيكليات تحتية فظل دورها توجيهياً وفي المنفى مشلولاً، انظر: ماهر الشريف، مرجع سابق، ص46. وأيضاً **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، مرجع سابق، 556ـ 557.

22 . حول تشكيل الجبهة العربية العليا واندثارها، انظر: بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص543 ـ 545.

23 . ظلت عصبة التحرر الوطني منذ مؤتمرها الأول عام 1944 تعارض مشروعات التقسيم باعتبارها مشروعات استعمارية، وتدعو إلى حل المسألة اليهودية عن طريق ضمان الحقوق اليهودية في إطار دولة فلسطينية مستقلة، لكنها تراجعت عن موقفها من التقسيم إثر الانقلاب في الموقف السوفيتي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1947. انظر: عمر حلمي الغول، مرجع سابق، ص165.

24 . محمد حسن عبدالحافظ، «جامعة الدول العربية وقضية اللاجئين الفلسطينيين»، **صامد الاقتصادي**، العدد 105 (عمّان: صيف 1996)، ص125، وبخصوص

قرار جامعة الدول العربية بالتدخل العسكري في فلسطين، راجع: **شؤون عربية**، العدد 81 (القاهرة: آذار/ مارس 1995)، ص 257.

25. صلاح الدين الدباغ، «حق الشعب الفلسطيني بأرضه والعودة إليها»، **شؤون فلسطينية**، العدد 41ـ42 (بيروت: كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 1975)، ص139ـ153.

26. حول المخططات الصهيونية لتهجير الفلسطينيين (نظرية الترانسفير)، انظر: وليد سالم، **حق العودة: البدائل الفلسطينية** (رام الله: مركز بانوراما، 1997)، ص62. وكذلك عبده الأسدي، «قضية اللاجئين الفلسطينيين من المنظور الإسرائيلي»، **صامد الاقتصادي**، العدد 105 (عمّان: صيف 1996)، ص107ـ122.

27. شهدت سهول الحولة وبيسان وعكا عمليات مشابهة في الفترة ذاتها، للمزيد من المعلومات، انظر: حسن عبدالقادر صالح، «الأوضاع الديمجرافية للشعب الفلسطيني»، مرجع سابق، ص302.

28. اقترح الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت مشروعاً لنقل السكان العرب خارج فلسطين بتكلفة 300 مليون دولار متمنياً ألا يبقى عربي واحد في فلسطين حتى لو استدعى الأمر تسييج البلاد بالأسلاك الشائكة حتى لا يتمكن العرب الفلسطينيون المطرودون من العودة إليها، للمزيد عن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، انظر: وليد الخالدي، مرجع سابق، **الحياة** (لندن: 29/ 11/ 1997ـ 9/ 12/ 1997)، وكذلك عزيز شكري، «البعد الدولي للقضية الفلسطينية»، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد السادس، مرجع سابق، ص30ـ35.

29. حول مؤامرة الربط بين وعد بلفور عام 1917 وصك الانتداب عام 1922، انظر: علي أبوالحسن، **دور بريطانيا في تهويد فلسطين** (بيروت: دار الوحدة العربية، 1997)، ص306ـ321. وتجد نص صك الانتداب في ملحق 43، ص605ـ613.

30. رمضان بابادجي وآخرون، مرجع سابق، ص30.

31. «القرارات الدولية حول اللاجئين وحق العودة»، **وثائق فلسطين 1839ـ1987** (دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، 1987)، ص101ـ141. وكذلك صلاح الدين الدباغ، مرجع سابق، ص147.

32. حول تأسيس الوكالة انظر: سهيل محمود الناطور، **دور ومستقبل وكالة الغوث في قضية اللاجئين** (بيروت: دار التقدم العربي، 1996). وكذلك: علي فيصل، **اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث** (بيروت: دار التقدم العربي، 1996).

33. للمزيد حول الأوضاع المتخلفة للفلسطينيين آنذاك، انظر: إسحق يعقوب القطب، «التركيب الاجتماعي للشعب الفلسطيني»، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الأول، مرجع سابق، ص407ـ446. وحول الهزيمة العسكرية العربية، انظر: هيثم الكيلاني، «خمسون عاماً على حرب 1948»، **الحياة** (لندن: 21ـ26/ 3/ 1998).

34. بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص641.

35. حول تفاصيل مجزرة دير ياسين وآثارها ونتائجها، انظر: وليد الخالدي، «خمسون عاماً على ملحمة دير ياسين»، **الحياة** (لندن: 9ـ15/4/ 1998).

36. وقّعت إسرائيل اتفاقيات الهدنة الدائمة منفردة مع كل من مصر وسوريا ولبنان والأردن، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص537ـ542.

37. «نص قانون العودة الإسرائيلي»، **وثائق فلسطين 1839ـ1987**، مرجع سابق، ص316. وللاطلاع على التعديلات التي أدخلت على القانون المذكور، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص362. وحول قانون الجنسية الإسرائيلي والقوانين المتعلقة بأملاك الغائبين الفلسطينيين، انظر: وليد سالم، مرجع سابق، ص146.

38. جرى اغتيال الكونت برنادوت على يد عصابة شتيرن في 18 أيلول/ سبتمبر 1948، أي بعد يومين من تقديمه تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يطالب فيه بالاعتراف بحق اللاجئ الفلسطيني بالعودة إلى الديار التي طرد منها. للاطلاع على التقرير، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الأول، مرجع سابق، ص381.

39. حول الهجرة اليهودية إلى فلسطين في الفترة 1948ـ1952، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص520ـ523.

40. للمزيد من التفاصيل حول المحاولات الكيانية الفلسطينية في تلك الفترة، انظر: بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص531-559.

41. «الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين بعد عام 1948»، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الأول، مرجع سابق، ص466-542.

42. حول موقف الهيئة العربية العليا من قرار التقسيم ومسؤوليته عن تهجير الفلسطينيين، انظر: بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص575-577.

43. نص إعلان استقلال فلسطين، نقلاً عن حسين أبو النمل، **قطاع غزة 1948-1967** (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، 1979)، ص22.

44. نص برنامج حكومة فلسطين، المرجع السابق، ص23.

45. **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص377. وللمزيد عن المؤتمرات الأربعة انظر: هاني الحوراني، **تاريخ الحياة النيابية في الأردن 1929-1975** (قبرص: دار شرق برس، 1989)، ص40.

46. **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، المرجع السابق، ص379.

47. أحمد الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية** (بيروت: دار النهار، 1969)، ص307.

48. ماهر الشريف، مرجع سابق، ص48.

49. **القضية الفلسطينية في صحافة البعث** (دمشق: القيادة القومية لحزب البعث، 1982)، ص14-15.

50. المرجع السابق، 45.

51. ماهر الشريف، مرجع سابق، ص49. وللمزيد حول بروتوكول لوزان، انظر: أحمد الشقيري، مرجع سابق، ص308.

52. مصطفى مشهور، مرشد الإخوان المسلمين، حوار مع مجلة **فلسطين المسلمة** (لندن: شباط/ فبراير 1998)، ص35. وللاطلاع على دور الإخوان المسلمين في حرب فلسطين، انظر: خالد الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص16-17.

53. ماهر الشريف، مرجع سابق، ص62.

54. انشق حزب التحرير الإسلامي عن حركة الإخوان المسلمين عام 1953 بزعامة الشيخ الفلسطيني تقي الدين النبهاني، للمزيد انظر: حمد موعد، مرجع سابق، ص110-112.

55. فرع عصبة التحرر الوطني في قطاع غزة وحده الذي حافظ على اسمه الفلسطيني عندما تحول إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة اعتباراً من آب/ أغسطس 1953. للمزيد حول موقف الشيوعيين المتغير وانقسام عصبة التحرر وتشرذم الشيوعيين الفلسطينيين وظروف إنشاء الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح)، انظر: ماهر الشريف، مرجع سابق، ص56-59. وكذلك عمر حلمي الغول، مرجع سابق، ص199-206.

56. ماهر الشريف، مرجع سابق، ص58-59.

57. حول العلاقة بين حركة القوميين العرب والرئيس جمال عبدالناصر، انظر: باسل الكبيسي، مرجع سابق، ص90 و154، وكذلك انظر: **دلالات المشروع الاستراتيجي**، إصدار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، دائرة الإعلام والثقافة (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992)، ص53.

58. محمد المجذوب، «القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة»، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد السادس، مرجع سابق، ص155.

59. حول لجنة التوفيق الدولية، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الأول، مرجع سابق، ص599.

60. أطلقت في هذه المرحلة سلسلة من المشروعات والمبادرات الهادفة إلى إسكان اللاجئين وتوطينهم وتأهيلهم، ابتداء من مشروع لجنة كلاب إلى مشروع جونستون إلى مشروع جونستون ـ همرشولد، انظر: **مؤامرات** (دمشق: مطابع الوحدة العربية، آب/ أغسطس 1960)، ص41-43، وكذلك أحمد الشقيري، مرجع سابق، ص356-363.

61. علي فياض، «قراءة سياسية لموضوع اللاجئين وحق العودة»، صحيفة **الرأي العام** (الكويت: 20/ 11/ 1996).

62. خيرية قاسمية «الحركة الوطنية الفلسطينية 1900-1964»، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص115.

63. تلك المفاوضات التي امتدت من عام 1948 إلى عام 1951 وشارك فيها أحمد الشقيري عضواً في الوفد السوري، انظر: أحمد الشقيري، مرجع سابق، ص297-340.

64. بعد القرار 194 أنشأت جامعة الدول العربية الأجهزة التالية التي تختص بفلسطين: إدارة شؤون فلسطين، ومؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين، ومؤتمر المشرفين على فلسطين، ومجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين، إضافة إلى تقديم مساعدة مالية لحكومة عموم فلسطين، **شؤون عربية**، العدد 81، مرجع سابق، ص253-254.

65. في الوقت الذي رفضت فيه بعض الدول العربية السماح بشمول اتفاقية اللاجئين الدولية عام 1951 للاجئين الفلسطينيين على أراضيها بحجة المحافظة على السيادة الوطنية، قامت دول أخرى (مثل سوريا) بمعاملة الفلسطينيين على أراضيها قانونياً كما تعامل مواطنيها في مجالات التوظيف والعمل والتجارة والتملُّك، لكن دون التجنيس. حول القانون السوري رقم 260/ 1 لعام 1956 انظر: ظافر الخضراء، **سوريا واللاجئون الفلسطينيون العرب المقيمون** (دمشق: دار كنعان، 1999). أما جامعة الدول العربية فقد رعت الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين وبروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية عام 1965، دون أن تتقيد بهما أغلبية الحكومات المعنية.

66. حسن صعب، «القضية الفلسطينية في الجامعة العربية»، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص923-928.

67. حول الهجرات اليهودية من البلدان العربية المشرقية والمغربية وتأثيرها في الخريطة الديمجرافية في المنطقة انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص521.

68. حول مشروعات تصفية قضية اللاجئين انظر: وليد سالم، مرجع سابق، ص124-125.

69. حول تأثير الحركات القومية في الفكر السياسي الفلسطيني في زمن النكبة انظر: خيرية قاسمية، «الحركة الوطنية الفلسطينية 1900 ـ 1964»، مرجع سابق، ص118.
70. بيان الحزب في تشرين الثاني/ نوفمبر 1955، نقلاً عن **البعث والكيان الفلسطيني** (دمشق: القيادة القطرية الفلسطينية، 1987).
71. بيان الحزب في آب/ أغسطس 1956، المرجع السابق، ص15.
72. بيان الحزب في لبنان في أيار/ مايو 1959، المرجع السابق، ص22.
73. بيان الحزب في لبنان في حزيران/ يونيو 1959، المرجع السابق، ص23.
74. موقف الحزب، المرجع السابق، ص24.
75. باسل الكبيسي، مرجع سابق، ص 117.
76. شوقي عبدالناصر، **ثورة عبدالناصر** (قبرص: شركة الموقف العربي للطباعة والنشر، 1982)، ص69.
77. المرجع السابق، ص44.
78. المرجع السابق، ص213.
79. المرجع السابق، ص187.
80. حول تجربة الاتحاد القومي الفلسطيني، انظر: فيصل حوراني، مرجع سابق، ص17 ـ 19.
81. خيرية قاسمية، «الإسهام الفلسطيني في السياسات العربية»، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الخامس، ص116 ـ 123.
82. للمزيد حول نظرية الترحيل (الترانسفير)، انظر: نور الدين مصالحة، «التصور الصهيوني للترحيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 7 (بيروت: صيف 1991)، ص19 ـ 45.
83. تشتمل خطة دال على 15 عملية عسكرية كبيرة يشترك في تنفيذها تسعة ألوية تابعة لقوات الهاجانا، للمزيد عن الخطة المذكورة انظر: وليد الخالدي، مرجع سابق، الحلقة الخامسة، **الحياة** (لندن: 6/ 12/ 1997)، ص18.
84. سلمان أبو ستة، «حق العودة للفلسطينيين حق مقدس وقانوني وممكن»، **المستقبل العربي**، العدد 208 (بيروت: حزيران/ يونيو 1996)، ص9.

85. يقول إعلان دولة إسرائيل: «بفضل حقنا الطبيعي والتاريخي، وبقوة القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة نجتمع اليوم لنعلن بذلك قيام الدولة اليهودية في أرض إسرائيل...»، نقلاً عن بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص640.

86. حول الهجرة اليهودية في الخمسينيات والستينيات، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص516-523.

87. حول القوانين الإسرائيلية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين وأملاكهم، انظر: غازي الصوراني، «الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني»، **صامد الاقتصادي**، العدد 115-116 (عمّان: كانون الثاني/ يناير-حزيران/ يونيو 1999)، ص174.

88. حول زيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين ونسبة توزعهم، انظر: إيليا زريق، «اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 19 (بيروت: صيف 1994)، ص68-80، وكذلك انظر: علي فيصل، **اللاجئون ووكالة الغوث** (بيروت: دار التقدم العربي، 1996)، ص9-25.

89. شلومو جازيت، «قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 22 (بيروت: ربيع 1995)، ص79.

90. وليد سالم، مرجع سابق، ص53.

91. أبرز المؤرخين الجدد: بني موريس، وإيلان بابيه، وسيمحا فلابان، وتوم سيجيف، وديفيد جروسمان، وإنيتيا شاپيرا، وجرشون شافير، وباروخ كيمركنج، انظر: أحمد بهاء الدين شعبان، «الصهيونية وما بعدها: قراءة في أبعاد ودلالات ظاهرة المؤرخين الجدد»، **صامد الاقتصادي**، العدد 115-116 (كانون الثاني/ يناير-حزيران/ يونيو 1999)، ص218، وكذلك انظر: رمضان بابادجي وآخرون، مرجع سابق، ص27.

92. إيليا زريق، **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية: قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، ص106.

93. شلومو جازيت، مرجع سابق، ص86.

94. حول المناورة والمماطلة الإسرائيلية، انظر: أحمد الشقيري، مرجع سابق، ص323.

95. للمزيد حول التصورات الإسرائيلية، انظر: إيليا زريق، **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية: قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات**، مرجع سابق، ص97.

96. يراوح عدد التنظيمات والجمعيات المذكورة بين 17 تنظيماً [حسب شفيق الحوت في: **عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية** (بيروت: دار الاستقلال، 1986)، ص81] و36 منظمة [حسب **نايف حواتمة يتحدث**، إعداد وحوار عماد نداف (بيروت: دار المناهل، دمشق: دار الكتاب، 1997)، ص45].

97. بعد وصولهم إلى السلطة عام 1963 شرع البعثيون في الدعوة إلى الدور الفلسطيني الطليعي في معركة التحرير وإلى تنظيم الشعب الفلسطيني في جبهة تحرير ثورية، كما قرروا اعتبار قضية فلسطين قضيتهم المركزية، انظر: غازي حسين، **الفكر السياسي الفلسطيني 1963 ـ 1988** (دمشق: دار رانية للطباعة والنشر والتوزيع، 1993)، ص46 ـ 48. بل إن الرئيس السوري أمين الحافظ طالب في مؤتمر القمة العربي الأول بإعطاء الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الكيان الفلسطيني المنشود، انظر: أحمد الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء** (بيروت: دار العودة، 1971)، ص46.

98. علي فياض، «التجربة الدبلوماسية الفلسطينية من الحلم إلى المأزق»، **الشرق الأوسط** (لندن: 25/ 8/ 1994).

99. مواقف حركة فتح وردت في نشرات «فلسطيننا» و«نداء الحياة» و«العاصفة» وفي مذكرتها إلى مؤتمر القمة العربي والمجلس الوطني الفلسطيني، جمعت في **دراسات وتجارب ثورية**، راجع: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص204 ـ 210.

100. من خطاب أحمد الشقيري في المؤتمر الوطني التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس، انظر: أحمد الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء**، مرجع سابق، ص105.

101. المرجع السابق، ص106.

102 . الميثاق القومي الفلسطيني (المواد 13 و14 و15 و23)، نقلاً عن ماهر الشريف، مرجع سابق، الملحق الأول، ص239ـ442 .

103 . المادة السادسة من المبادئ الأساسية لحركة فتح، **دراسات وتجارب ثورية**، صادرة عن دائرة التعبئة والتوجيه بالقيادة العامة لقوات العاصفة، دون تاريخ .

104 . البند الخامس من أسلوب حركة فتح، المرجع السابق، ص16 .

105 . الحركة والوضع السياسي، المرجع السابق، ص21 .

106 . برنامج العمل المقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية التي عقدت في القاهرة في 28 أيار/ مايو 1965 ، نقلاً عن **دراسات وتجارب ثورية**، رقم 9، دون تاريخ، ص48 .

107 . مذكرة القيادة العامة لقوات العاصفة إلى المجلس الوطني الفلسطيني في 28 أيار/ مايو 1965 ، المرجع السابق، ص9 .

108 . بيان حزب البعث في 15 أيار/ مايو 1960 ، نقلاً عن **البعث والكيان الفلسطيني**، مرجع سابق، ص25 .

109 . المؤتمر القومي الثامن للحزب، المرجع السابق، ص79 .

110 . صحيفة **الاشتراكي** الناطقة بلسان الحزب في 11 أيلول/ سبتمبر 1961، نقلاً عن غازي حسين، مرجع سابق، ص47 .

111 . مذكرة الحزب إلى وزراء الخارجية العرب، نقلاً عن **البعث والكيان الفلسطيني**، مرجع سابق، ص28 .

112 . حسب بيان القيادة القومية في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1963 ، نقلاً عن غازي حسين، مرجع سابق، ص48 .

113 . حسب قرارات المؤتمر القومي التاسع في أيلول/ سبتمبر 1966 ، نقلاً عن غازي حسين، مرجع سابق، ص48 .

114 . **نايف حواتمة يتحدث**، مرجع سابق، ص45 .

115 . شوقي عبدالناصر، مرجع سابق، ص113 .

116 . المرجع السابق، ص127 .

117 . المرجع السابق، ص145 .

118 . المرجع السابق، ص69 .

119. المرجع السابق، ص323.
120. المرجع السابق، ص502.
121. رفع القوميون العرب آنذاك شعار «فوق الصفر وتحت التوريط» رداً على شعار «التوريط» الفتحاوي، انظر: **دلالات المشروع الثوري**، مرجع سابق، ص53، وأيضاً «فتح تبدأ النقاش»، **دراسات وتجارب ثورية**، دون رقم أو تاريخ، ص29.
122. حول النشاط التدريبي الاستطلاعي للقوميين العرب، انظر: المرجع السابق، ص52.
123. ماهر الشريف، مرجع سابق، ص139.
124. شفيق الحوت، مرجع سابق، ص70.
125. **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص19.
126. شفيق الحوت، مرجع سابق، ص79.
127. مثّل أحمد السعدي وشفيق الحوت الجبهة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اعتباراً من عام 1966، انظر: شفيق الحوت، مرجع سابق، ص81.
128. نافع الحسن، الخبير الدولي في شؤون اللاجئين، محاضرة حول الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين ومكانة الأنروا، نشرت في **الحرية**، العدد 676 (دمشق: 2 آذار/ مارس 1997)، ص13.
129. لقد انعكس تمسك اللاجئين بحق العودة إلى وطنهم على الأسماء المتداولة لمنظماتهم وجمعياتهم وصحفهم؛ فعلى سبيل المثال نذكر: «سنعود» و«طريق العودة» و«عائدون» و«العودة» و«أبطال العودة» انظر: عبده الأسدي، «صحافة المقاومة الفلسطينية خلال ثلاثين عاماً»، **الحياة** (لندن: 17/ 8/ 1997)، ص13.
130. تطور الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين وقرار 194، انظر: إيليا زريق، **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية**، مرجع سابق، ص97.
131. من رسالة الرئيس جمال عبدالناصر إلى الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، نقلاً عن: شوقي عبدالناصر، مرجع سابق، ص502.
132. شفيق الحوت، مرجع سابق، ص162. وقد عولجت قضية اللاجئين في المشروعات التي قدمت للتسوية على أساس «حل إنساني لمشكلة اللاجئين» كما

جاء في المشروع الهندي، و«معالجة مأساة اللاجئين» كما جاء في المشروع الأمريكي، و«وضع حد لمشكلة اللاجئين» كما ورد في المشروع الأمريكي-السوفيتي، انظر: شفيق الحوت، مرجع سابق، ص134-136.

133. المرجع السابق، ص164.

134. المرجع السابق، ص155.

135. حول يوميات مؤتمر القمة العربي في الخرطوم ودور رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في صياغة اللاءات، انظر: شفيق الحوت، مرجع سابق، ص109-177.

136. حول الغموض واللاتحديد في نص اللاجئين، انظر: وليد سالم، مرجع سابق، ص33.

137. ذكر الملك حسين عبر طرحه المبادرة في واشنطن في 10 نيسان/ إبريل 1969، أنه يقدمها باسمه وباسم الرئيس عبدالناصر، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص242.

138. معركة الكرامة في 21 آذار/ مارس 1968 كانت أول مواجهة عسكرية عربية-إسرائيلية بعد هزيمة عام 1967، وقد اشتركت فيها وحدات من حركة فتح والجيش الأردني وجيش التحرير الفلسطيني.

139. أبرزها: طلائع حرب التحرير الشعبية-الصاعقة (حزيران/ يونيو 1967)، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص114-116) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (كانون الأول/ ديسمبر 1967) والجبهة الشعبية-القيادة العامة (نيسان/ إبريل 1968) والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (شباط/ فبراير 1969)، انظر: المرجع السابق، المجلد الأول، ص11-20 وجبهة النضال الشعبي (تموز/ يوليو 1967)، انظر: المرجع السابق، المجلد الرابع، ص470-471 وجبهة التحرير العربية (كانون الأول/ ديسمبر 1968)، انظر: المرجع السابق، المجلد الأول، ص514-518.

140. نص الميثاق الوطني الفلسطيني، **وثائق فلسطين 1839-1987**، مرجع سابق، ص343.

141. نص الميثاق الوطني الفلسطيني، المرجع السابق.

142 . **وثائق فلسطين 1839 ـ 1987**، مرجع سابق، ص363.

143 . المرجع السابق، ص364.

144 . فيصل حوراني، مرجع سابق، ص168.

145 . **وثائق فلسطين 1839 ـ 1987**، مرجع سابق، ص368.

146 . المرجع السابق، ص372.

147 . فيصل حوراني، مرجع سابق، ص175.

148 . **وثائق فلسطين 1839 ـ 1987**، مرجع سابق، ص376.

149 . حول القرارات والمناقشات المذكورة راجع: **وثائق فلسطين 1839 ـ 1987**، مرجع سابق، ص377 ـ 380.

150 . المرجع السابق، ص373.

151 . **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص242.

152 . فيصل حوراني، مرجع سابق، ص181.

153 . المرجع السابق، ص182.

154 . قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر والثاني عشر، نقلاً عن المرجع السابق، ص377 ـ 380.

155 . علي فياض، «التجربة العسكرية الفلسطينية: أثر العمليات الخاصة والنوعية» مجلة **إلى الأمام** (30 نيسان/ إبريل 1997)، ص17 ـ 19. على عكس حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، عارضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين منذ البداية العمليات الخارجية، لكنها قامت فقط بعمليات خاصة عبر الحدود.

156 . برنامج السلطة الوطنية "المقاتلة"، البند الثالث، **وثائق فلسطين 1839 ـ 1987**، مرجع سابق، ص383.

157 . **وثائق فلسطين 1839 ـ 1987**، المرجع السابق، ص387.

158 . الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، **وثائق فلسطين 1839 ـ 1987**، مرجع سابق، ص390.

159 . وثائق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **البديل الثوري لمشروع الدولة المستقلة**، (بيروت: إصدارات الإعلام المركزي، نيسان/ إبريل 1974)، ص85، وكذلك **ثورة مستمرة لإقامة المجتمع الديمقراطي في فلسطين** (بيروت: إصدارات الإعلام المركزي، كانون الأول/ ديسمبر 1977)، ص 69.

160 . وثيقة طرابلس الوحدوية وقعتها فصائل الثورة الفلسطينية في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1977 في العاصمة الليبية، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص820.

161 . وثائق المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الرابعة عشرة عام 1979، والدورة الخامسة عشرة عام 1981 . إصدار رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني بدمشق.

162 . علي فياض، «الدبلوماسية الفلسطينية من الحلم إلى المأزق»، مرجع سابق، الحلقة الثانية.

163 . انظر: قرارات مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1974 الذي أسس للقرارات الإقليمية والدولية اللاحقة، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص595.

164 . حول لجنة التوفيق الفلسطينية، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص19 ـ 21، والقسم الثاني، المجلد السادس، ص157.

165 . **وثائق فلسطين 1839ـ1987**، مرجع سابق، ص248.

166 . المرجع السابق، ص249.

167 . **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد السادس، مرجع سابق، ص178.

168 . **وثائق فلسطين 1839ـ1987**، مرجع سابق، ص260.

169 . المرجع السابق، ص263.

170 . **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد السادس، مرجع سابق، ص195ـ196.

171 . المرجع السابق، ص198.

172 . المرجع السابق، ص198.

173 . حول القرارات الجديدة للأمم المتحدة ومنظماتها، انظر: **وثائق فلسطين 1839ـ 1987**، مرجع سابق، ص136 و137 و258 و260 و262 و264. وكذلك انظر: جورج طعمة، «القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في الأمم المتحدة

1965-1974»، **شؤون فلسطينية**، العدد 41-42 (بيروت: كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيو 1975)، ص119-138. وكذلك انظر: نبيل شعث، «القصة الكاملة لإدراج القضية في الأمم المتحدة»، **شؤون فلسطينية**، العدد 40 (بيروت: كانون الأول/ ديسمبر 1974)، ص20-31.

174. شفيق الحوت، مرجع سابق، ص211-213.

175. **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص520-522.

176. المخيمات موزعة كالتالي: قطاع غزة 8 مخيمات، والضفة الغربية 19 مخيماً، والأردن 10 مخيمات، وسوريا 10 مخيمات، ولبنان 12 مخيماً. انظر: علي فيصل، مرجع سابق، أرقام وجداول، ص9-25.

177. حول التوزع الديمجرافي للاجئين والنازحين، انظر: عبدالقادر ياسين، «ديمجرافية اللجوء الفلسطيني»، **صامد الاقتصادي**، العدد 105 (عمّان: صيف 1996)، ص66. وكذلك محمد عبدالهادي، «خرائط التوزع الجغرافي لمخيمات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين»، **صامد الاقتصادي**، المرجع السابق، ص79.

178. حول معركة الكرامة وأثرها في نمو حركة فتح وتطورها، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص636-638.

179. وفي هذا الصدد يركز مصطفى مشهور على محنتي 1954 و1965 مع عبدالناصر، انظر: مصطفى مشهور، مرجع سابق، ص36.

180. هذا الموضوع أشار إليه نافع الحسن في مقابلة مع مجلة **الحرية** في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1996، ص10، كما لاحظه الكاتب خلال لقاءاته مع المسؤولين الفلسطينيين.

181. **وثائق فلسطين 1839-1987**، المرجع السابق، ص337.

182. المرجع السابق، ص403.

183. في ظل الانقسام الحاد في الساحة الفلسطينية عقدت قيادة حركة فتح دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمّان، قاطعتها الفصائل الرئيسية وعدد من المستقلين ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم الذي أكد في مؤتمر صحفي عقده في دمشق عدم شرعية الدورة لعدم تحقق النصاب القانوني، انظر: «خالد الفاهوم يتذكر: سلسلة خالد الفاهوم شهادة وذكريات»، الحلقة 15، جريدة **الخليج** (الشارقة: 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1998).

184 . أجازت اللجنة التنفيذية الناتجة عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في عمّان عقد اتفاق عمّان في شباط/ فبراير 1985 الذي أكد العلاقة الخاصة بين الجانبين، وشرع للعمل المشترك والوفد المشترك في الحوار مع الأمريكيين، والمفاوضات مع الإسرائيليين.

185 . مشروع الكونفدرالية مع الأردن هو تجديد لمشروع المملكة العربية المتحدة السابق، ويهدف إلى الالتفاف حول الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني التي ترفضها واشنطن وتل أبيب، كإقامة الدولة والعودة وحق تقرير المصير، وإعادة الاعتبار لدور الأردن في القضية الفلسطينية.

186 . الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني كان مطلباً ملحاً لقيادة حركة فتح التي قدمت العديد من التنازلات من أجله، لفتح الطريق أمام المشاركة الفلسطينية في مفاوضات التسوية وحضور المؤتمر الدولي المزمع عقده، لكن الإدارة الأمريكية لم تستجب للرغبة الفلسطينية.

187 . الانقسام داخل حركة فتح عكس انقساماً في الساحة الفلسطينية التي شهدت قيام التحالف الوطني والتحالف الديمقراطي في مواجهة قيادة ياسر عرفات، وبعد اتفاق عمّان انضمت معظم فصائل المعارضة في جبهة الإنقاذ الوطني التي ترأسها خالد الفاهوم، انظر: «خالد الفاهوم يتذكر...»، مرجع سابق.

188 . أنشئت القيادة المشتركة بين الجبهتين الشعبية والديمقراطية في حزيران/ يونيو 1983، بعد الانشقاق الذي وقع في حركة فتح، وأعلن عن إنشاء التحالف الديمقراطي في آذار/ مارس 1984 في عدن، لكن بعد دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في عمّان واتفاق عمّان، انضمت الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية إلى جبهة الإنقاذ الوطني، فلم يعد وجود القيادة المشتركة والتحالف الديمقراطي مبرراً.

189 . **برنامج الإصلاح الديمقراطي**، كتيب صادر عن القيادة المشتركة للجبهتين الشعبية والديمقراطية، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1983.

190 . المجلس التوحيدي في الجزائر، دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة، **وثائق فلسطين 1839 ـ 1987**، مرجع سابق، ص410 ـ 416.

191 . ميثاق حماس، المادة 13، **وثائق حركة المقاومة الإسلامية**، رقم 1، إصدار المكتب الإسلامي، ص150، دون تاريخ. وحول الفكر السياسي لحركة حماس، انظر: خالد الحروب، مرجع سابق. وحول الفكر السياسي لحركة الجهاد انظر: «ملف حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين»، إعداد خالد عايد، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد 27 (بيروت: شتاء 1999)، ص94-126.

192 . إلغاء اتفاق شباط، **وثائق فلسطين 1839-1987**، مرجع سابق، ص409-410.

193 . وثائق دورة الاستقلال عام 1988 في الجزائر، والمبادرة الدبلوماسية، نقلاً عن **الانتفاضة وميلاد دولة فلسطين**، سلسلة كتب الحرية رقم 1، الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية، دون تاريخ.

194 . حول تقييم الحوار الفلسطيني-الأمريكي انظر: نايف حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر المتوازن** (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص42.

195 . علي فياض، «المتغيرات الدولية وأثرها على النزاعات الإقليمية»، **الهدف** (دمشق: 24 أيار/ مايو 1992)، ص30-32، وكذلك «النزاعات الإقليمية في ظل النظام العالمي الجديد»، **الحرية** (دمشق: 17 أيلول/ سبتمبر 1995)، ص10.

196 . للاطلاع على مقررات الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، انظر: **الحرية** (دمشق: 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1991)، ومقررات المجلس المركزي، انظر: **الحرية** (دمشق: 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991)، وخطابات مؤتمر مدريد، انظر: دورية **القضية الفلسطينية في شهر**، العدد 3 (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1992)، 197.

197 . إبراهيم بكر، **مؤتمر السلام والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل** (عمّان: مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، 1992)، ونصير عاروري، «الطريق إلى مدريد وما بعدها»، **قراءات سياسية**، العدد 3 (فلوريدا: صيف 1992)، ص142.

198 . محمد خالد الأزعر، «التسوية السياسية وقضية اللاجئين الفلسطينيين»، **صامد الاقتصادي**، العدد 105 (عمّان: صيف 1996)، ص52.

199 . حول المشروعات السبعة لتحسين أوضاع اللاجئين، انظر: سليم تماري، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص43، وكذلك: وليد سالم، مرجع سابق، ص141.

200. سليم تماري، مرجع سابق، ص51-63.

201. مجموعة باحثين، **الطريق الوعر: المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو** (بيروت: دار التقدم العربي، 1997)، ص158.

202. حيدر عبدالشافي، حوار أجراه نوري الجراح، **الحياة** (لندن: 21 تموز/يوليو 1996)، ص7.

203. حول ندوة «أوكسفورد وفلسطينيو لبنان» انظر: أحمد السعيد، مجلة **فتح الانتفاضة**، العدد 377 (دمشق: 26 كانون الثاني/يناير 1996)، ص24، وجهاد الزين، **السفير** (بيروت: 15 تشرين الأول/أكتوبر 1996). وحول ندوة أوتاوا بكندا في كانون الأول/ديسمبر 1997 انظر: حمد موعد، **الحرية** (دمشق: 18 كانون الثاني/يناير 1998). وحول ندوة جامعة دوريك عن «المجتمع الدولي وقضية اللاجئين» في آذار/مارس 1998 انظر: حمد موعد، **الحرية** (دمشق: 5 نيسان/إبريل 1998)، وفاتنة الدجاني، **الحياة** (لندن: 27 آذار/مارس 1998).

204. إبراهيم غوشة، «حوارات حركة حماس مع القوى والفصائل الفلسطينية»، مجلة **فلسطين المسلمة** (لندن: أيلول/سبتمبر 1998)، ص18.

205. المرجع السابق (تشرين الأول/أكتوبر 1998)، ص28.

206. أمين عام حركة الجهاد الإسلامي منذ تأسيسها في منتصف الثمانينيات، عُرف بانفتاحه على التيارات الفكرية الأخرى، اغتالته المخابرات الإسرائيلية في مالطا في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1995، انظر: محمود سرساوي وعدنان علي، **فتحي الشقاقي: الشاهد والشهيد** (دمشق: دون دار نشر، 1996).

207. انطلق التحالف قوياً متماسكاً حيث نظم عدة نشاطات احتجاجية في الداخل والخارج، لكنه ما لبث أن سقط فريسة الخلافات والحسابات الفصائلية، وتحول إلى إصدار بيانات متفرقة في الخارج دون فاعلية.

208. انظر: خطاب ياسر عرفات في الذكرى الخمسين للنكبة المذاع في 14 أيار/مايو 1998، **الحياة** (لندن: 15 أيار/مايو 1998)، وأحمد قريع (أبو علاء)، افتتاحية **صامد الاقتصادي**، العدد 105 (صيف 1996)، ص4-9. أما «اتفاق الضرورة» فهو تعبير أطلقه الرئيس عرفات في رده على المعارضين بعد توقيع اتفاق أوسلو، وتبنته حركة فتح.

209. شعار الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة هو (عودة، فداء، تحرير). وللمزيد انظر: أدبيات المؤتمر العام السادس، وثائق (أيار/ مايو 1986).

210. شهادة المفاوض الفلسطيني إلياس صنبر، أوردها نوري الجراح، **الحياة** (لندن: 19 كانون الأول/ ديسمبر 1996)، ص18.

211. كانت الوثيقة سرية ولم يكشف عنها إلا في آب/ أغسطس 1996، انظر: **الحرية**، العدد 652 (دمشق: 11 آب/ أغسطس 1996).

212. أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المقصودون هم: حسام خضر وإبراهيم الهباش وجمال الهندي، انظر: **الحرية**، العدد 644 (دمشق: 16 حزيران/ يونيو 1996)، ص6.

213. **الحرية**، العدد 639 (دمشق: 12 أيار/ مايو 1996)، ص1.

214. **الحرية**، العدد 659 (دمشق: 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1996)، ص10، وكذلك العدد 660 (دمشق: 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1996)، ص9.

215. **الحرية** (دمشق: 26 نيسان/ إبريل 1992)، ص14.

216. كتيب خاص عن أعمال المؤتمر الوطني الخامس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (شباط/ فبراير 1993)، ص28.

217. **الحرية** (دمشق: 20 أيلول/ سبتمبر 1992)، ص6.

218. للاطلاع على القرارات الصادرة عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين انظر: نايف حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، مرجع سابق، وكذلك انظر: القرارات الصادرة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المتوافرة في «الوثيقة السياسية» الصادرة عن المؤتمر الحزبي الأول في حزيران/ يونيو 1994، ومقابلات جورج حبش وأبوعلي مصطفى في الأعداد السنوية لمجلة **الهدف** الدمشقية.

219. للاطلاع على مواقف الفصائل المذكورة انظر المجلات الصادرة في دمشق باسمها؛ **إلى الأمام** و**فتح** و**الطلائع** و**المقاومة الشعبية** و**صوت فلسطين**.

220. المواقف المذكورة وردت في مقالة أبو خالد العملة أمين السر المساعد لحركة فتح ـ الانتفاضة «رداً على دعوات مؤتمر العودة وتقرير المصير: الحل في التمسك بالميثاق الوطني»، **الحياة** (لندن: 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996)، ص18، وفي مجلة **فتح الانتفاضة** (21 أيلول/ سبتمبر 1996)، ومذكرة الاتحادات الشعبية التابعة للتحالف في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1996.

221. خالد الحروب، مرجع سابق، ص334-335.
222. أبو خالد العملة، مرجع سابق.
223. انظر: إبراهيم بكر، مرجع سابق، المبحث الأول.
224. علي فياض، «مؤتمر حق العودة: الظاهرة، الإشكاليات، المحاذير»، **الحرية** (دمشق: 11 آب/ أغسطس 1996).
225. حول شهر اللاجئين والمؤتمر الشعبي للاجئين في قطاع غزة والتنافس بين عبدالله حوراني وأسعد عبدالرحمن، انظر: **الحرية**، العدد 658 (دمشق 29 أيار/ مايو 1996)، ص5.
226. حول رسالة عبدالله حوراني وتكليف أسعد عبدالرحمن، انظر: وليد سالم، مرجع سابق، ص186-187.
227. البيان الصادر عن ندوة عقدت في قاعة خالد نزال في مخيم اليرموك جنوب دمشق، في الفترة 21-23 أيلول/ سبتمبر 1996، ووقائع الندوة، نقلاً عن **الحرية**، العدد 658 (دمشق: 29 أيار/ مايو 1996)، ص3، والبيان الصادر عن القيادة المركزية الموحدة، نقلاً عن **الهدف**، العدد 1249 (دمشق: 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1996).
228. نصار إبراهيم، **الهدف**، المرجع السابق، ص10.
229. رمزي رباح، **اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم** (بيروت: دار التقدم العربي، 1996)، ص55.
230. أطلقت مجموعة من المساهمات البحثية في هذا الموضوع؛ أبرزها: ناصر محمد، «قراءة في تقرير الأزمة المالية لوكالة الغوث»، **الحرية** (دمشق: 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1996)، ص8-9، وسليمان الدباغ، «قراءة في سياسة وكالة الغوث كطرف في التسوية ملتزم بدعم نجاحها»، **الحرية** (دمشق: 23 كانون الثاني/ يناير 1997). وسليمان الدباغ أيضاً، «قراءة في تقرير المفوض العام للوكالة»، **الحرية** (دمشق: 16 آذار/ مارس 1997).
231. بيان اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيسها في 22 شباط/ فبراير 1999، نقلاً عن **الحرية**، العدد 756 (دمشق: 28 شباط/ فبراير 1999)، ص4.

232. انظر: مجلة **فتح الانتفاضة** في حوارات مع قادة التحالف في 21 أيلول/ سبتمبر 1996.

233. نشرة **المقاومة الشعبية**، الصادرة عن الحزب الشيوعي الثوري في أواخر كانون الثاني/ يناير 1997.

234. بلال الحسن، «لجنة تدافع عن حق العودة تثير فزع بعض فصائل المعارضة»، **الشرق الأوسط** (لندن: 19 أيار/ مايو1997).

235. مجلة **إلى الأمام** (دمشق: 30 نيسان/ إبريل1995)، ص27.

236. مجلة **فلسطين المسلمة** (لندن: تشرين الأول/ أكتوبر 1996).

237. خالد الحروب، مرجع سابق، ص320.

238. لقد اعتبر المؤتمر الرابع لحركة فتح أن المشروعات والاتفاقيات والقرارات التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو مجموعة الدول أو أي دولة منفردة بشأن فلسطين، والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني بكامل ترابه الوطني هي باطلة ومرفوضة، انظر: «البرنامج السياسي» الصادر عن الإعلام المركزي، حركة فتح، ص4.

239. أعضاء اللجنة المركزية هم: فاروق القدومي، ومحمد غنيم، ومحمد جهاد، ورفيق النتشة، وعباس زكي، وهاني الحسن.

240. خالد الحروب، مرجع سابق، ص291.

241. الحزب الشيوعي الفلسطيني، **البرنامج**، أعمال المؤتمر الأول (1983)، ص5.

242. حزب الشعب الفلسطيني، **النظام الداخلي والبرنامج** (1991)، ص20، وفي مؤتمره الثالث في تشرين الأول/ أكتوبر 1998 اتخذ الموقف نفسه.

243. صدر البلاغ الختامي للمؤتمر في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1998. وللمزيد عن وقائع المؤتمر وقراراته، انظر: **المسار**، العددان 36-37 (رام الله: تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 1998)، وانتخب الحزب قيادة ثلاثية باسم أمانة الحزب.

244. منشورات الحزب الشيوعي الفلسطيني - القيادة المؤقتة (شباط/ فبراير 1985)، ص101، وبشير البرغوثي هو الأمين العام السابق للحزب الشيوعي، أما الأمين العام للحزب الجديد فهو عربي عواد.

245. التقرير السياسي للمؤتمر الأول للحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري (كانون الأول/ ديسمبر 1987)، ص44 وقد تكرر الموقف نفسه عام 1992، انظر: «مشروع الوثيقة البرنامجية الفكرية السياسية»، ص36.

246. برز اسم ياسر عبد ربه في الحوار مع السفير الأمريكي في تونس في الفترة 1988 ـ 1990، وفي إدارة المفاوضات مع شخصيات الداخل، ومفاوضات واشنطن في الفترة 1992 ـ 1993، حيث انشق عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتنظيم جديد أطلق عليه الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، واحتفظ بمقعده في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وأصبح وزيراً في السلطة اعتباراً من عام 1994.

247. من أبرز القيادات التي غادرت صفوف الجبهة أبو نضال مسلمي وبسام أبو شريف، وقد انخرط الأخير بعد تعيينه مستشاراً سياسياً للرئيس عرفات في المفاوضات السرية والعلنية قبل مؤتمر مدريد وبعده، وأصدر مذكرات مشتركة مع ضابط الاستخبارات الإسرائيلي عوزي ماحنايمي، نشرتها صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: حزيران/ يونيو 1995، أعداد متفرقة).

248. بفعل الضغوط والاشتراطات الأمريكية فتحت إدارة جورباتشوف أبواب الهجرة اليهودية اعتباراً من عام 1989، حيث استقبلت إسرائيل واحدة من أكبر موجات الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين، للمزيد انظر: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 2 (بيروت: ربيع 1990).

249. حول الموقف المصري في قضية اللاجئين انظر: محمد خالد الأزعر، «التسوية السياسية وقضية اللاجئين»، مرجع سابق، ص56.

250. حول قضية اللاجئين وحق العودة في وثائق كامب ديفيد، انظر: وليد سالم، مرجع سابق، ص74.

251. سلمان أبو ستة، «حق مقدس لكن مهدد: قلق شعبي واسع»، **الحياة** (لندن: 3 كانون الأول/ ديسمبر 1999).

252. البيان الصادر عن المؤتمر الوطني بدمشق في الفترة 12 ـ 13/ 12/ 1998، ولكن رئيس لجنة المتابعة خالد الفاهوم أصدر حكمه على اللجنة المذكورة في مقال بعنوان «لهذه الأسباب أريد حوار القاهرة»، **المستقبل** (بيروت: 4 أيلول/ سبتمبر 1999)، ص 18.

253. نص التقرير منشور في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 22 (بيروت: ربيع 1995).

254. انظر: تصريحات أبو مازن نقلاً عن محمد خالد الأزعر، «التسوية السياسية وقضية اللاجئين الفلسطينية»، **صامد الاقتصادي**، العدد 105 (صيف 1996)، ص60.

255. علي فياض، «الطريق الدبلوماسي إلى الكيان»، **الهدف** (دمشق: 14 كانون الأول/ ديسمبر 1996).

256. للاطلاع على الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين منذ نشوئها، انظر: إيليا زريق، **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية**، مرجع سابق، ص97 ـ 128.

257. من الطريف أن تعبير «الرقم الوطني» أطلق على أرقام «الموافقة الإسرائيلية» على دخول الأشخاص العاملين في أجهزة السلطة، أما الذين لا توافق الجهات الإسرائيلية على دخولهم فيظلون بلا «رقم وطني». للاطلاع على ترتيبات الدخول إلى مناطق السلطة الفلسطينية، راجع: علي فياض، «قراءة هادئة لاتفاق القاهرة»، **الشرق الأوسط** (لندن: 8 آذار/ مارس 1994).

258. شهادة إلياس صنبر، **الحياة** (لندن: 18 ـ 19 كانون الأول/ ديسمبر 1996).

259. بين دعوة الاعتراف العربي والفلسطيني بالهولوكوست وإظهار التضامن مع اليهود، وبين رفض تحمل أي مسؤولية عن الأمر الواقع اليهودي المتشكل، شهدت الصحافة سجالاً بين عدد من المفكرين والكتاب الفلسطينيين وغيرهم شارك فيه إدوارد سعيد وعبدالقادر ياسين وربعي المدهون وغيرهم.

260. أسعد عبدالرحمن، «تحذير فلسطيني من المبادرات الفردية»، **الحياة** (لندن: 3 آذار/ مارس 1999)، ص5.

261. سليم تماري، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين**، مرجع سابق، ص63-83؛ إذ تحدث عن الخيارات الاستراتيجية في المفاوضات بشأن اللاجئين.

262. وليد سالم، مرجع سابق، ص45؛ إذ تحدث عن أشكال التعويض المفترضة.

263. سلمان أبو ستة «حق العودة للفلسطينيين حق مقدس وقانوني وممكن»، **المستقبل العربي**، العدد 208 (بيروت: حزيران/ يونيو 1996)، ص4-38.

264. الفرق بين الأونروا والمفوضية السامية يكمن في الصلاحية والمسؤولية والمرجعية؛ فالأولى توفر الإغاثة والتشغيل، بينما الثانية توفر المساعدة والحماية، والأولى مؤقتة لفترة زمنية محددة (3 سنوات) تتجدد أو لا تتجدد، والثانية باقية بدوام مشكلة اللاجئين المعنية. للمزيد انظر: نافع الحسن، محاضرة حول الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين ومكانة الأونروا، نشرت في **الحرية**، العددان 676 و677 (دمشق: 2 و9 آذار/ مارس 1997).

265. وليد سالم، مرجع سابق، ص156.

266. خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، توفي في المغرب عام 1994.

267. إبراهيم أبو حجلة وسالم خلة، **اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة** (بيروت: دار التقدم العربي، 1996)، ص88-94.

268. كان الشقيري قد رصد نواقص القرار 194 بعد صدوره، انظر: أحمد الشقيري، **أربعون عاماً من الحياة العربية والدولية**، مرجع سابق، ص307.

نبذة عن المؤلف

علي أحمد فياض: يحمل شهادة بكالوريوس في الصحافة من جامعة القاهرة (1970). شارك في تأسيس المؤسسات الإعلامية الفلسطينية (جريدة فتح، والوكالة الفلسطينية للأنباء "وفا"، ومجلة فلسطين الثورة) في كل من عمّان ودمشق وبيروت. عمل ممثلاً مقيماً لمنظمة التحرير الفلسطينية في فيتنام، وسفيراً متجولاً للمنظمة في دول جنوب شرقي آسيا (1976 ـ 1984). يشغل منصب أمين سر لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية، والناطق السابق باسم لجنة الدفاع عن حق العودة. متفرغ حالياً للكتابة السياسية لعدد من الصحف والمجلات العربية. ألف العديد من الكتب والبحوث حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996

الرقم	المؤلف	العنوان
12 -	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير
13 -	ماجد كيّالي	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14 -	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق
15 -	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16 -	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17 -	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18 -	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19 -	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20 -	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21 -	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22 -	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23 -	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24 -	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25 -	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

26 - ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري-البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة
27 - صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945-1989
28 - فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29 - عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30 - جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31 - سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32 - هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل
33 - كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34 - عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة
35 - علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة

36 - مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37 - أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38 - إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39 - جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40 - أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967
41 - حسن بكر أحمد	العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل
42 - عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43 - عوني عبدالرحمن السبعاوي عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية ـ التركية معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44 - إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45 - محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية
46 - موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47 - سمير أحمد الزبن	النظام العربي، ماضيه، حاضره، مستقبله

48 - الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49 - باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50 - عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51 - شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52 - عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53 - جورج شكري كتن	العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها
54 - علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة:

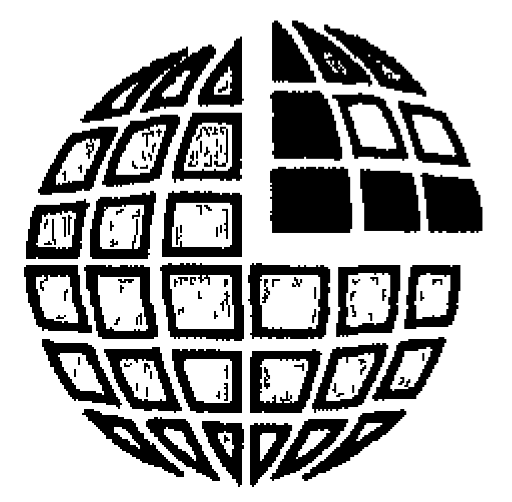
1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فحسب.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي:

الكتـــب: المؤلف، عنوان الكتاب (دار النشر، مكان النشر، سنة النشر) الصفحة.

الدوريات: المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد (مكان النشر، السنة)، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **«دراسات استراتيجية»**.
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.



قسيمة اشتراك في سلسلة
«دراسات استراتيجية»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص . ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، وبطاقات الائتمان، والحوالات النقدية.

❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 0590712138 - بنك المشرق - فرع شارع خليفة

ص . ب : 858 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 ، أبو ظبي ، إ.ع.م : هاتف: 6423776 _ 9712 : فاكس: 6428844 _ 9712 : e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae